د. رجب بودبوس

مواقف 5

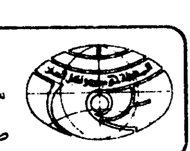
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

د. رجب بودبوس

مواقف 5

عيسى يوسف اللموشي

مواقف 5



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

سرت ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ص.ب **921** مبرق (تلكس) **30098** مطبوعات

الطبعة الأولى **1404** و.ر **1424** ميلادية

رقم الايداع 1964 / 1995 افرنجي دار الكتب الوطنية ـ بنغازى

موقف (1)

اليهودية دين أم قومية؟

اليهودية .. دين أم قومية؟

تذهب بعض الآراء إلى أن "اليهودية" واقعة تاريخية معقدة ليس من الممكن إختزالها فى تعريف دينى محض . العبرانيون القادمون من الجانب الآخر من "النهر", وبفضل مايدعونه عهدا مع "يهودا" إعتبروا أنفسهم شعب الله المختار , الذى له السيادة على الأمم الأخرى .

فى هذا الإدعاء تبدو العرقية واضحة , والأنانية العنصرية صريحة . ربما نتغاضى عن أن هذه العرقية , وهذه الأنانية ربما لاتعكس إلا نقيض ماتدعيه , تعويض عن دونية واقعية . ولكن وفق هذا تكون اليهودية دين أنشأه العبرانيون بغرض الحفاظ على وحدتهم وتجسيدا لهويتهم كشعب , وهو يتلخص فى مبدأين "الله واحد" و "العبرانيون شعب الله المختار" .

هل وحدة الله هنا انعكاس لإرادة الوحدة عند العبرانيين فى مواجهة عوامل واقعية مفرقة ؟ أم هل وحدة العبرانيين إنطلاقا من وحدة "الرب" ؟ بين هذا وذاك يتأرجح تاريخ اليهودية .

أيا كان الجواب , فإن هناك من الآراء مايجعل من "الكنيسة" أساس وحدة وهوية "الشعب اليهودى" عندئذ تكون اليهودية دينا بمكونات عرقية واضحة , والدين والقومية فى هذه الحالة يتطابقان .

لكن هذه الخلاصة تنتج عن خلط بين الدين اليهودى وكتابه المقدس من ناحية , وبين العرق التاريخى المعتنق - أو صانع اليهودية المتمثل فى أثنى عشرة قبيلة فى فترة تاريخية معينة العقيدة تمتزج بالعرق .

وهذا يقوم على مايأتى :

1- نفى صفة الوحى الإلهى عن الدين اليهودى .

2- إعتبار الدين اليهودى صناعة "عبرانية" بناء علوى - العقيدة - لبناء تحتى - التكوين العرقى , بهدف الحفاظ على وحدة العرق .

العبرانيون إذن ليسوا شعب الله المختار , بل يهودا هو ملك اليهود .

ولكن حتى لو سلمنا بهذا , وصرفنا النظر عن أن اليهودية دين موحى بـه , أو أن اليهودية صناعة عبرانية قصد منها تجسيد هوية عرق ووحـدة شـعب , إلا أن هذا المذهب يخلط مع الواقع بين العبرانيين الحاضرين تاريخيا نشـوء الديـن اليهـودى - اذ لاشك أنه كان هناك آنذاك عرقـا وشـعبا هـم "العـبرانيون" ومـن الممكـن أن الدين اليهودى استخدم لهذا الغرض كتجسيد وحدة هذه القبائل , يخلط بـين هـذا الواقع التاريخى وبين اليهود باعتبارهم على مر التاريخ معتنقى اليهودية .

فإذا وعينا هذا الخلط , وحتى وإن افترضنا كل العبرانيين يهودا إلا أنه ليس كل اليهـود عـبرانيين , ممـا يشـكك فـى وحـدة العقيـدة والعـرق . إن القـول بـأن اليهودية نشأت كتعبير عن عرق وشـعب لايقـود بـالضرورة إلى استنتاج أن يهـود اليوم يكونون شعبا أو عرقا أو قومية .

إن مابين الأمرين اختلافا كبير أكبر المسافة التاريخية التـى تفصـل بـين نشـأة الدين اليهـودى وواقـع اليهـود اليـوم أى أولئـك الذيـن يدينـون اليـوم باليهوديـة . ويقودنا إلى هذا الإعتبارات التالية :

1- إن اليهودية بالمعنى المحدد هى الشكل الذى إتخذه دين اليهـود بعـد تدمـير المعبد الأول والشتات الأول فى عام 587 ق.م وماقبل ذلـك لايمكـن الحديـث عـن "يهودية" بل "دين إسرائيل" .

إن اليهودية تختلف عن "دين إسرائيل" وإذا كان هـذا يعكـس سمـات عرقيـة فإن هذه السمات العرقية لاتظهر فى اليهودية حتى وإن كان من المؤكد أن هـدف "اليهودية" الحفاظ على وحدة اليهود من الشتات , لكنها وحدة "عقيدة" وليسـت وحدة عرق .

2- إن كتاب اليهودية المقدس لم يتحدد نهائيا إلا فى القرن الأول الميلادى , حيث إحتفظ فيه بما ورد مكتوبا باللغة العبرية والأرمنية , واستبعدت الكتب والفقرات المكتوبة بالإغريقية وهذا يعنى أنه بين الشكل النهائى للكتاب المقدس وبين نشأة اليهودية مالايقل عن ستة قرون خدت خلالها ماخدت من امتزاج واختلاط خاصة فى حالة الشتات التى مرت باليهود منذ عام 587 ق.م مما يجعل ليس فقط النقاء العرقى مستحيلا بل أيضا النقاء الأديولوجى مشكوكا فيه .

3- إن اليهودية تطورت فى أهم ملتقى طرق فى تاريخ العالم القديم , الشرق الأوسط , حوض البحر المتوسط , وهو ملتقى حضارات متنوعة بقدر ماامتعددة , حضارات الرافدين , مصر , الحضارة السامية .. مما يجعل من غير المعقول بقاء عرق نقى فى أهم ملتقى طرق فى التاريخ القديم .

4- الدراسات اللغوية والفيلولوجية الحديثة أتاحت الكشف عن إضافات العصور والأوساط التى تمت فيها صياغة الكتاب المقدس إبتداء من القرن التاسع وحتى القرن الرابع ق.م , مما يفسر الغموض والإزدواجية فى الكتاب المقدس ويشير إلى غموض مفهوم "القومية اليهودية" نفسه , وامتزاج العبرانيين مع شعوب أخرى . مما يجعل القول بأن اليهودية تجسيد لهوية "قومية" أمرا لايستند إلى أى حجة جادة .

5- مما لاشك فيه أن اليهودية أول الأديان الموحدة , وهذا بالذات مايتناقض مع إدعاء "قوميتها" إذ ليس ثمة مايؤكد منع أعراق أخرى من اعتناق هذا الدين , وأنه حتى وإن رغب أحد فى ذلك لم تكن لديه أية وسيلة لتحقيق ذلك نظرا لاعتبارات المرحلة التاريخية وحالة الشتات التى نتجت عن تدمير المعبد الأول عام 587 ق.م والمعبد الثانى عام 70 م والذى أدى إلى الشتات النهائى إلى يومنا هذا , أى حوالى عشرين قرنا . وعدم وجود بنية سياسية فى غالب الأحيان .

ومن ناحية أخرى لدينا معلومات وشواهد تاريخية مؤكدة عن اعتناق أعراق أخرى للدين اليهودى باعتباره آنذاك دين التوحيد الوحيد , فنحن نعـرف مثـلا أن عربا إعتنقوا اليهودية إلى حين ظهور الإسلام , وعليه عندما يتحـدث البعـض عـن وجود "اليهودية" فى الجزيرة العربية فإن هذا الوجود ليس عرقيا بل دينيا إنتهى فـى غالب الأحيان بتحول العرب عن اليهودية إلى الإسلام .

6- حالة الشتات التى عاش فيها اليهود منذ 587 ق.م عندما دمر نبوخذ نصر المعبد الأول , ونفى إلى بابل كل أولئك الذين نجوا من المـوت , واستمرار اليهـود فى بابل حتى قيام مملكة الفرس , ولكن مع ذلك لم يترك كل اليهود منفاهم .

ثم تدمير المعبد الثانى عام 70 م وفشل محاولات تأسيس "أمـة" خـلال ثـورة باركوبا عام 135,133 م حرم اليهودية نهائيا من قواعدها المقدسة و"القوميـة" وأدى إلى الشتات الكبير إلى يومنا هذا .

إن تفرق اليهود , منذ حوالى عشـرين قرنـا , فـى منـاطق جغرافيـة متبـاعدة وثقافات وأعراق متنوعة خاصة فى أوقات من التاريخ لم تظهر فيها العنصرية ضـد اليهود ولارفض اليهودية خاصة عندما كانت اليهودية الديـن التوحيـدى الوحيـد , ولم يحصر فيها اليهود فى "قيتو" وحتـى إن ظهـرت العنصريـة لم تكـن ذات فعاليـة ولامؤثرة , مما جعل الإختلاط والزواج ودخول أعراق أخرى اليهودية أمرا تاريخيـا واقعا , مما يعنى أن حالة الشتات لاتعنى فى الواقع كـل اليهـود , إذ أن هنـاك مـن اليهود من هو أصيل المجتمعات التـى يعيـش فيهـا اليهـود ممـا يجعـل مـايدعى "حـق العودة" أمرا مستحيل التحديد لسببين

1- حالة الشتات المستمرة منذ عشرين قرنـا ومـاحدث خلالهـا مـن اختـلاط وتزاوج .

2- هناك من اليهود من هو أصيل مجتمعه بغض النظر عن دينه اليهودى .

إن الاضطهاد , وطرد اليهود بسبب المعتقد الدينى بدأ من القرن الثالث عشر فى فرنسا , ثم فى إنجلترا ليبلغ ذروته فى اسبانيا عام 1422 , وفى اوربا الوسطى عام 1648 وهو تاريخ المجازر التى ارتكبها القوزاق والفلاحين الأوكرانيين ضد اليهود , ومع أن هناك أسباب أخرى غير دينية , إلا أن الحروب الدينية والإضطهاد الدينى لم يكن أمرا مستغربا سواء فى الدين الواحد - بين المذاهب والكنائس - أو بين الأديان وبالتالى الحالة اليهودية ليست استثناء .

ومصطلح "قيتو" نفسه ظهر أو ما ظهر فى البندقية وهذا القيتو كان لسببين: إما إجباريا من الدولة أو السلطة أو رغبة من اليهود أنفسهم فى عدم الإختلاط بمن يعيشون معهم - بقايا نزعة الإستعلاء العبرانية - . مما يجعل القيتو ليس دائما إضطهادا أولا مفروضا على اليهود بل أحيانا خيار اليهود أنفسهم .

ولاشك أنه ماقبل القيتو - المفروض أو المرغوب - وماقبل الإضطهاد على الأقل المنظم , كان اليهود يحظون بالتسامح , ولن نشير إلي حياتهم فى تلك المجتمعات التى لم تضطهد اليهود , بل شهدوا فيها حياة نشطة ومستوى معيشة راق وتقلدوا أرقى المناصب .

إن عدم اندماج اليهود فى المجتمعات حيث يعيشون ليس دائما بسبب رفض هذه المجتمعات لليهود بل بسبب رفض اليهود لهذه المجتمعات , لقد سبق القيتو النفسى القيتو الواقعى .

وحتى الإضطهاد حين يحدث فهو لأسباب دينية - وأسباب أخرى - وليس لأسباب عرقية , فهو تماما كما يحدث بين المسيحى والمسلم أو الكاثوليكى والبروتستانتى ... الخ .

7- إن الشتات الكبير الذى ترتب على تدمير المعبد عام 70 م أدى إلي اندثار نهائى للإنقسام القديم إلى اثنتى عشر قبيلة لتتكون جماعات ذات شخصية خاصة , مطورة تقاليدها الخاصة ولغتها الخاصة والمتأثرة جدا بالثقافة واللغة السائدة حيث

تعيش كل جماعة نعنى الشرق مثلا حول البحر المتوسط نجد السفاردا الذين يتحدثون "اللادينو" ومختلف اللغات "العربية اليهودية" , وفى اوربا الوسطى نجد الاشكيناز الذين طوروا لغتهم الخاصة "اليادیش" مما يعنى أنه ليس ثمة ثقافة واحدة ولالغة واحدة فكيف الحديث عن عرق أو قومية واحدة ؟!

رغم العنصرية , رغم حصر اليهود فى "قيتو" فإن ملاحظة معتنقى اليهودية تجعلنا نتأكد , بما لايقبل الشك , أن اليهودية لاتمثل عرقا واحدا ولاقومية واحدة , والمسألة ليست فقط وثائق تاريخية يمكن الطعن فى صدقها أو التقليل من أهميتها , بل الأمر يتعلق بالوجود الفيزيقى ليهود اليوم . إن النظر فى التكوين الفيزيقى يجعل من المستحيل رده إلي عرق واحد , بل يؤكد أن اليهود ينتمون لأعراق مختلفة تعتنق اليهودية , إختلاف الفلاشا عن يهود اوربا أو روسيا أو يهود العرب ..

إن التكوين الفيزيقى يشهد علما أن سلالات مختلفة , تعتنق اليهودية , وأن اليهودية صارت عامل واحدة أعراق مختلفة وليست تعبير أو هوية عرق واحد . وكما يدل على ذلك الإنقسام الحاصل فى "الكيان الصهيونى" فى فلسطين حاليا بين الاشكيناز و السفاردا , هذا الإنقسام لايرجع فقط إلى مستوى الحياة أو المستوى الثقافى والحضارى , وليس سببه المكان فقط الذى جاء منه هؤلاء وأولئك بل يرجع أساسا إلى اختلافات عرقية ثقافية لم تنجح فى تجاوزها وحدة "العقيدة اليهودية" .

ولعل السؤال الذى أثاره تهجير الفلاشا من الحبشة - اثيوبيا إلى فلسطين "المحتلة" : من هو اليهودى ؟ يكشف لنا من ناحية أنه طيلة هذه المدة التاريخية الطويلة جدا لم يكن ثمة تحديد لمن هو اليهودى , ومن ناحية أخرى , عندما صار التحديد ضروريا , تكشف عن عدم إتفاق عميق بين اتجاهين على الأقل يتصارعان فى هذا المجال , عدم الإتفاق هذا ألايخفى صراع عرقى ؟!

فإذا كان ليس ثمة تحديد لمن هو اليهودى على مر العصور وأحوال الشتات مما يجعل ضمنيا أن اليهودى هو من اعتنق اليهودية وليس من ينتمى إلى "عرق معين" وإذا عندما طرح السؤال صراحة لم تحصل إجابته على اتفاق فكيف الإدعاء بأن اليهودية قومية ؟!

إن اليهودية لاتقوم على علاقات دم ولاإنتماء لوطن ولاوحدة مصير تاريخى .

الإختلاط واعتناق آخرين لليهودية يجعل وحدة الدم أسطورة لاواقع لها .

وليس ثمة وطن لليهود ينتمون إليه لأن الدين لايشترط وطنا ولأن لكل جماعة من اليهود وطنهم الذى ينتمون إليه ولاوحدة مصير تاريخى فمصيرهم إمتزاج ويمتزج بشكل لاتمييز فيه بمصير الأوساط التى ينتمون إليها رغم دينهم اليهودى إذن التكوين الإجتماعى شرط القومية غير متوفر .

وإذا أخذنا بالمفهوم الغربى للقومية "الوطنية" فإن شروطه ليست على الإطلاق وحدة العرق إذ ليس ثمة عرق فرنسى أو أمريكى أو بريطانى .. بل إرادة الإنتماء لوطن "أرض" ونظام سياسى "الدولة" فالإنتماء لدولة وأرض هو قاعدة "القومية" فى مفهومها الغربى .

عندئذ يستحيل أن اليهود يشكلون قومية أو وطنية وإن كانوا كذلك أى يشكلون قومية فهم إذن ليسوا يهودا بسبب انتمائهم لقوميات متعددة ومختلفة ولكن محاولات الإستقطاب والحصول على دعمهم السياسى والمالى تقوم على أنهم يهود ولكن هذا مايؤكد فى نفس الوقت أنهم ليسوا قومية .

إن بالولايات المتحدة أكبر نسبة من اليهود 5.728.000 أغلبهم من الاشكيناز مرتين أكثر مما هم عليه فى الكيان الصهيونى مما جعل نيويورك أكبر مدينة يهودية فى العالم وفى الأرجنتين 500.000 وفى كندا 297.000 وفى البرازيل 119.000 وفى شيلى 30.000 وفى المغرب 30.000 والسويد 16.000 وفى بريطانيا

450.000 , وفرنسا فيها 650.000 , وفى تونس 23.000 , وفى جنوب افريقيا 125.000 , وفى جمهوريات الاتحاد السوفيتي - سابقا - 1.811.000 , فإذا كانت اليهودية قومية فإنها تتناقض مع قومياتهم الأمريكية , أو الفرنسية , أو البريطانية أو أنهم ليسوا يهودا . أما اذا كانت اليهودية دينا يتجاوز القوميات فإنه بإمكان الأمريكى أو الفرنسى أو البريطانى أن يكون يهوديا .. وبالتالى ليس له حق "العودة" مما يجعل وجودهم فى فلسطين ليس إلا احتلالا واغتصابا لحق قومى لايخصهم .

اليهودية إذن إما أنها دين , لكن الدين لايشترط وطنا أو أنها قومية لكنها فى هذه الحالة تتناقض مع قوميات اليهود الفعلية والأصلية , وتستدعى تحديد من هو اليهودى الذى ليست له وطنية - قومية ماقبل اغتصاب فلسطين .. فأين نجده؟

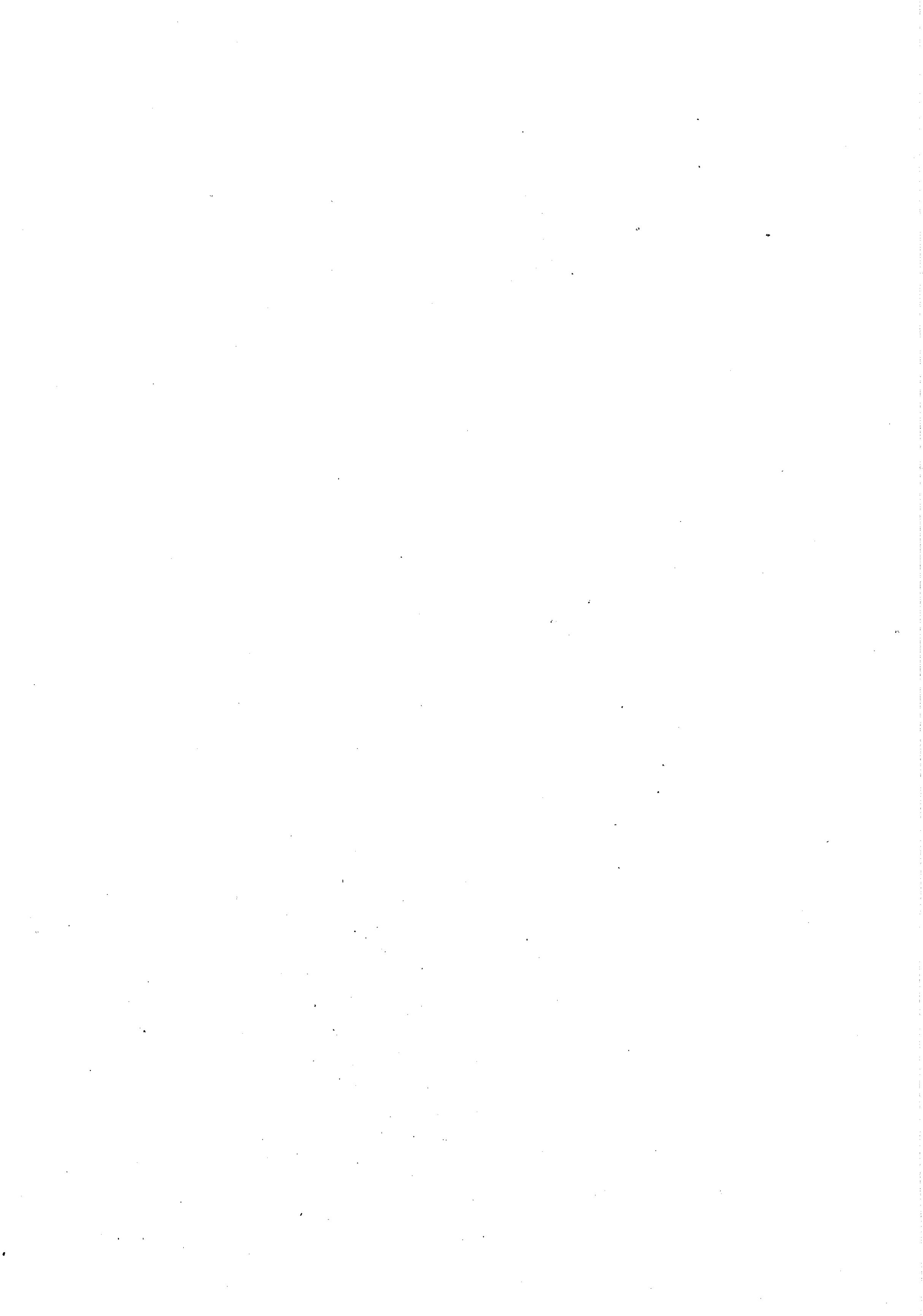
وعليه , حتى وإن سلمنا جدلا بأن أصل الدين اليهودى تجسيد لهوية ووحدة عرق معين الا أنه على مر التاريخ - أكثر من عشرين قرنا - تحول إلى دين يجمع أعراقا مختلفة .. واليوم قوميات مختلفة - حسب المفهوم الغربى - ومن تجسيد لهوية عرق تحول إلى وحدة عقيدة "دين" لأعراق مختلفة , لكن هذه الوحدة ليس لها معنى سياسى , مما يجعلنا نجزم بأن اليهودية صارت منذ زمن سحيق دينا ولاتعبر عن تكوين عرقى إجتماعى ثقافى متجانس , اليهودية دين وليست قومية , وهكذا يتهاوى المبرر الدينى الذى تريد الصهيونية على أساسه تكوين "كيان" فى فلسطين وإخفاء حالة الإغتصاب والقوة .

إن القول بأن اليهودية قومية يجعل من المستحيل حصرها فى "كيان" محدد ويدخل هذا الكيان نفسه فى تناقضات مع قوميات أخرى , وإن كان يضعف حجة الكيان الصهيونى فى طلب مساعدة ودعم يهود القوميات الأخرى وتهجيرهم إلي "فلسطين" , ولكن الإعتبارات السياسية تقلل من قيمة ذلك .

كما أن اعتبار اليهودية دين يدحض مزاعم "الوطن القومى لليهود" فالدين لايتطلب وطنا وإلا لصار من حق مسلمى فرنسا مثلا المطالبة بوطن قومى إسلامى فى فرنسا , عندئذ يمكن للأمريكى والفرنسى والبريطانى أن يكون يهوديا , أو مسلما , لكن لايحق له إدعاء وطن غير وطنهم حيث يعيشون , مما يجعل التهجير سابقا , ماقبل احتلال فلسطين , وحاليا ليس إلا استيلاء بالقوة على ماليس لهم حق فيه , ويفقد ذلك اليهود الذين جاءوا من مختلف "الجنسيات - القوميات" شرعية تكوين دولة فى أرض تخص غيرهم .

ولايجب أن ننسى أن هناك يهودا علماء وحاخامات ومذاهب يهودية رفضت وترفض فكرة "وطن قومى لليهود" والذى لن يكون إلا قيتو ولا تسمى باسم دولة .

فيما يتعلق بالأحداث التاريخية راجع : مفكرة لاروس الصفحات
310 - 308 - 306 - 304 - 301



موقف (2)

الغلاء .. التضخم .. عودة الإستعمار



الغلاء .. التضخم .. عودة الإستعمار

إذا وجهت اللوم لمزارع عن غلاء أسعار انتاجه فإنه سوف يـرد مستندا إلي حجتين :

1- إرتفاع أسعار مستلزماته .

2- رغبته الحفاظ على قوته الشرائية نظرا لارتفاع أسعار احتياجاته .

إنه باختصار فى موقف دفاع , إن سلوكه يراه ردة فعل لسلوك الآخرين , إذ ليس من المعقول ألا يرفع أسعار إنتاجه حين يرفع الآخران اسعارهم .

وإذا وجهت العتاب لتاجر فإنه سوف يحتج بنفس الحجتين مع بعض التغيرات الطفيفة : أنه يشترى أيضا غاليا , وأسعار العملة مرتفعة وأن من حقه أيضا الحفاظ على قوته الشرائية حين يهاجمها الآخرون , وهكذا أينما توجهت بنفس الملاحظة سوف تقابلك نفس الحجتان كل يلقى بالتبعة على الآخر , كل يحمل الآخر أعباء إرتفاع الأسعار .

وربما سوف تسأل : إذا كان الجميع فى موقف دفاع فمن هو المهاجم من المسئول ؟

صحيح أن الأفراد متفردين ليس أمامهم من خيار آخر , ولكن إلي أين ستقودنا هذه الوضعية ؟ وهل معنى ذلك تبرير كل ردود الأفعال بما فى ذلك تلك التى تظهر عند أولئك الذين لايستطيعون رفع أسعارهم لأنهم لايملكونها ؟ ألا يعنى هذا بكل بساطة غياب التنظيم الإجتماعى وتقاعد الدولة ؟ مما جعل الأفراد فى علاقة نمو غائبة لايملك فيها كل فرد إلا الدفاع عن نفسه , ولكن إلي أى حد وإلى متى ؟ ألا يأتى حين يلتهم فيه إلتهاب الأسعار الجميع ؟

إن دفاع الفاعلين الإقتصاديين عن قوتهم الشرائية أو عن أسعار سلعهم أو خدماتهم يجعلهم يتقاذفون التضخم : التاجر يلقى بالتضخم على المستهلك ,

والذى هو مزارع أو مربى حيوانات أو صانع أو طبيب ... والمزارع يستجيب لهذا برفع أسعار إنتاجه , والصانع يقذف بالتضخم على غيره .. وهكذا تبدأ الدوامة ويدخل الجميع فى حلقة مفرغة حيث نار الأسعار تلتهم الإقتصاد , وتدمر العملة, وفى نهاية السباق ربما لن يجد الرابح بين يديه إلا كومة من الأوراق تفقد قيمتها كلما ازداد تراكمها .

صحيح هؤلاء - التاجر - الصانع - المزارع .. ربما يحافظون على قوتهم الشرائية , بل ويربحون فى أول الأمر , بتحميل الغير عبء إرتفاع الأسعار اذ أن قوته الشرائية تظل إلى حد ما مستقرة رغم التغير بالزيادة فى الكمية النقدية .. ولكن المجتمع ليس هذه الفئات فقط , ولو كان هذه الفئات فقط لما ترتب ضرر كبير , إذ أن ارتفاع الأسعار بنسبة تساوى ارتفاع الدخول لايرتب ضررا إذ تظل القوة الشرائية إلي حد كبير مستقرة , وبالتالى ماكان بالإمكان تحقيق الأرباح .

إن تحقيق الأرباح عند ارتفاع الأسعار ليس ممكنا إلا لأن هناك شريحة واسعة من المجتمع لاتملك الرد على ارتفاع الأسعار برفع دخولها , وهنا يدخل الظلم الإجتماعى وإمكانية تحقيق الأرباح معا.

إن تقاذف التضخم لعبة - وإن كانت خطرة - يمكن لبعض الفئات الإجتماعية ممارستها لأنه بإمكانها رفع دخولها بارتفاع الأسعار وبالتالى حماية قوتها الشرائية ووضعها الإجتماعى .

ولكن ثمة شريحة من المجتمع لاتملك ولاتستطيع رفع دخولها بإلقاء التضخم على الغير , وهى غالبا من ذوى الدخول المحدودة أو الثابتة نسبيا على الأقل مما يجعل النظام الإجتماعى يعمل فى اتجاه واحد ..

عندئذ بعض من هذه الشريحة - وهى أوسع شريحة إجتماعية - يبحث عن طريقة لتعويض إنهيار قوته الشرائية لأن النظام الإجتماعى لم يعد يحميه , قد تكون هذه الطريقة - إلى حد ما شرعية .. عمل إضافى مثلا , وبما أن هذا محدود وغيره

يحتاج رأسمال لايملكه فإن بعضا آخر يتجه إلي طرق "غير شرعية" كالرشوة وفساد الذمة .. هذا البعض يعتقد أنه يمارس حقا مشروعا , إنه يدافع عن قوته الشرائية المنهارة , إنه يرى أن بقاء دخله على ماهو عليه والأسعار تلتهب يعنى أنه يتعرض للسرقة , إنه يقدم نفس العمل أو نفس الخدمة ولكنه فى الحقيقة لم يعد يحصل على نفس الدخل , إذ أن إلتهاب الأسعار جعل دخله الحقيقى ينهار مع أن كميته الورقية باقية على ماهى عليه , فهو بنفس الدخل لم يعد يحصل على نفس السلع التى يحتاجها مع أنه لازال يقدم نفس العمل .. ان هذا سرقة ان لم يكن تخفيضا فى دخله الحقيقى دون علم منه وموافقته , نظام القيم يبدأ عنده فى الإختلال .

وقد يتجه بعض آخر إلي التسيب واللامبالاة فى عمله , فهو يرد على تخفيض راتبه الحقيقى بتخفيض الأداء , إنه يقدم مايساوى ما يقدم له .

وفى كل الأحوال هذه الوضعية تقود إلى الشعور بالقهر والحرمان وفقدان الثقة فى النظام الإجتماعى مما يؤدى إلى توترات إجتماعية وفساد أخلاقى وإنهيار منظومة القيم .

إن التضخم يعنى أن ارتفاع الأسعار يكون أسرع وأكبر من ارتفاع الدخول, كما أن ارتفاع الدخول لايتم فى كل الدخول بنفس السرعة ولابنفس النسبة , وليس فى كل الدخول , فهناك دخول جامدة أو شبه جامدة , كما أن ارتفاع الأسعار يكون سريعا غير مستقر مما يؤدى إلي تدمير منظومة الأسعار السلعية , وهذا يقود إلى فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة بسبب عدم إستقرار الأسعار , حيث أن قيمتها فيما يمكن أن تبادل به من سلع أو خدمات , لكن ماتبادل به غير مستقر وأحيانا غير معروف مما يعنى أن النقود شيئا فشيئا تصير مجهولة القيمة , كما تفقد وظيفتها كمقياس للقيمة , أى أن ماأحصل مقابله على عشر دينارات الآن ليس من المؤكد أن أحصل عليه بنفس العشر دينارات غدا , بل أنه فى الحالة التضخمية العكس هو المؤكد .

وهذا يقود إلى البحث عن عملة أكثر ثباتا واستقرارا كمقياس للقيمة وكمخزن لها , من العملة الوطنية , فيكون الهروب من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية , وهذا يعقد الظاهرة التضخمية أكثر , إذ أن من لديهم عملة يسارعون – خوفا من تآكل قيمتها بين أيديهم – إلى استبدالها بعملة أجنبية , مما يزيد فى فقدان العملة الوطنية لقيمتها .

ولاشك أن التجار يعرفون هذا جيدا , وعلى كل حال يسلكون وفقا له , عندما يصدرون سلعا وطنية بالخسارة لأنهم يرون ربحهم ليس فى السعر الذى يصدرون به بقدر ماهو فى الحصول على عملة أجنبية إما لتخزينها فى الخارج , وهنا التصدير مجرد تهريب عملة للخارج أو أنهم يبيعونها فى الداخل فيحققون أرباحا ليست نتاج التصدير بل نتاج فارق أسعار العملة .

ولكنهم بهذا يساهمون في إلتهاب الأسعار أكثر سواء بتصدير سلع وطنية تقتطع من السوق المحلى مما يؤثر على العرض مقابل الطلب , أو بإبقاء أموالهم فى الخارج فيحرم المجتمع من مقابلها السلعى حتى المستوردة , أو بيعهم العملة عائد التصدير فى الداخل والذى يزيد فى كمية العملة دون مقابل سلعى فيساهم فى نشوء سوق مالى منعزلا تماما عن السوق الإنتاجى , سوق تصير فيه العملات سلعا تطلب لذاتها .

إن التضخم على المدى الطويل لاينفع أحدا , بل يضر الجميع بمن فيهم أولئك الذين يعتقدون أنهم يجنون أرباحا , فالذى يرفع أسعاره لايحصل فى الحقيقة إلا على كمية إضافية من الورق , ذلك لأنه بقدر زيادة الكمية تنخفض القيمة ويكون دمار العملة وفساد منظومة الأسعار السلعية .

لكن الشطار يدركون هذه الحقيقة , ولهذا نراهم يسارعون إلي التخلص من هذه العملة حالما يستحوذون عليها , سواء تحت ستار التصدير الوهمى , أو بشراء الذهب أو الأراضى والدارات أو مباشرة بشراء عملة تستحوذ على ثقتهم .

هكذا يعيد التضخم توزيع الدخل الوطنى بين شرائح المجتمع ولكن بطريقة عشوائية ظالمة , ويكون ذلك على حساب الدخول الثابتة والتى ليس فى مقدور أصحابها زيادتها , ولصالح الدخول الأخرى .. التجار , السماسرة , الصناع .. الحرفيون مما يولد التوتر الإجتماعى وربما الحقد الطبقى .. وليس الغريب أن يسلك الشطار هذا المسلك , ولكن الغريب أن يترك لهم الحبل على الغارب لتدمير الإقتصاد وزرع التوتر الإجتماعى وأضرار التضخم لاتقف عند هذه الإعتبارات فقط , فالتضخم ضد الإدخار , حيث بفعل التضخم يتآكل الإدخار يوميا دون أى تعويض أو أن التعويض – سعر الفائدة – لايعوض التآكل وعندئذ سيجرى التحول من الإدخار للإستثمار الإنتاجى إلى إكتناز الذهب والأراضى والعقارات , إن الفاعلين فى حالة التضخم يدركون حقيقة أن كميات النقود المتحصل عليها تتآكل سريعا وتفقد قيمتها , ولهذا يسارعون باستبدالها بالذهب والأراضى والعقارات والدارات الضخمة . إنهم لايثقون فيما تصنع أيديهم .

ولكننا نعرف أن الإدخار اليوم هو فرصة الإستثمار إستجابة لحاجات الغد , فإذا كان الإدخار اليوم صفرا – الذهب والعقارات ... ليست إدخارا بالمعنى الإقتصادى إنها مجرد تجميد – فبماذا وكيف نستجيب لحاجات الغد ؟ إن هذا مايجعل التضخم مرشحا للإستمرار ... إلى الإنهيار .

والتضخم – إرتفاع الأسعار – لايحد – كما يعتقد – من الإستهلاك إن الإعتقاد الشائع هو أن إرتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب أى من الإستهلاك , لكن هذا الإعتقاد مأخوذا فى العموم ليس صحيحا , بل الصحيح واقعيا إنه يزيد من الاستهلاك على حساب الإدخار إذ يضعف من حوافز الإدخار من ناحية ومن ناحية أخرى , مع ارتفاع الأسعار , يعتقد المستهلك عموما – والتجربة الحياتية تؤكد هذا الإعتقاد – أن الشراء اليوم أفضل من الإنتظار غدا , وبالتالى يسارع إلى

التخلص من دخله وتخزين السلع - الحاجة خير من حقها - فيزيد الطلب وينخفض العرض ويتعقد التضخم .

إضافة إلى أن الدخل مع إلتهاب الأسعار يصير بالكاد يكفى عندئذ يستحيل الإدخار مما يعنى عدم وجود فائض يمكن أن يوظف وهذا يقود إلى انخفاض العرض حين ينخفض الإستثمار .

كما أن التضخم يحدث إنحرافا شنيعا فى الإستثمار المحلى إذا وجد , فالإستثمار فى المشاريع طويلة الأجل مع حالة التضخم التى تجعل المستقبل غامضا غير موثوق به , والأرباح منخفضة أو غير مؤكدة أصلا , عندئذ يكون اللجوء إلى الإستثمارات قصيرة الأجل سريعة المردود : مطاعم دكاكين .. إستيراد , لانستغرب إذن كثرة الدكاكين والمطاعم , ولكن نستغرب أن القطاعات العامة نفسها , وليس فقط الخواص , تلجأ إلى هذا الأسلوب : فتح الدكاكين .. الاستيراد .. السمسرة .. فتتحول عن أهدافها المحددة لها : الإستثمار الإنتاجى طويل الأمد أو متوسط الأجل إلى إستثمار سريع , ولاشك أن هذا يكون على حساب الإستثمار المنتج حقا على الأمد المتوسط والطويل , فالدكان حين يفتح يربح وكذلك المطعم .. والسلع المستوردة تصرف فورا .. صحيح أن هذا يرجع إلى ارتفاع معدلات الربح وأن حجم المخاطرة أقل جدا بالمقارنة مع الإستثمارات طويلة الأجل وإلى سرعة دوران الرأسمال .. ولكن أن تلجأ القطاعات العامة نفسها إلى نفس الأسلوب ألا يعنى عدم وجود سياسة لكبح التضخم ؟ وأن الدوامة تبتلع الجميع .. ياقصر النظر! أليس التضخم إفقار للبلد حين يفضل أصحاب رؤوس الأموال الهروب بأموالهم إلى الخارج ولو تحت غطاء تصدير سلع محلية ؟ إن الأحمق ليس له حرية التصرف فى أمواله , وكم لدينا من حمقى يتصرفون ... !

إن التضخم يصل تأثيره إلى القطاعات الإدارية فى الدولة نفسها وليس الأفراد فقط , فهو يؤدى إلى تفاقم العجز فى الموازنة العامة , إذ أن إنفاق الدولة على المستلزمات السلعية والخدمية التى تحتاجها سوف يزيد , فهل تتخلى عن واجباتها ؟ عندئذ لن تكون دولة , وإنهيار الدولة لايعنى بالضرورة حرية الناس , بل ربما يعنى بروز مافيات تملأ فراغ الدولة فى غابة من الذئاب .

كما أن تدهور الأجور الحقيقية التى يتقاضاها موظفوا الدولة وعمالها وظهور التوتر الإجتماعى والضغوط الإجتماعية من أجل زيادة معدلات الأجور الإسمية والتوسع فى الإعانات الإجتماعية وهذا بدوره إما يقود إلى زيادة الإتفاق العام إن تم , أو التدمر والسخط الإجتماعى الذى يؤدى إلي زعزعة إستقرار المجتمع ودولته وظهور العنف والإجرام أو اللجوء إلى السلطوية لقمع مطالب هؤلاء . إن التضخم مشكلة سياسية وليس اقتصادية فقط .

أضف إلى ذلك أن التضخم يؤدى إلي تدهور موارد الدولة السياسية : الضرائب الرسوم خاصة إذا ظلت معدلاتها ثابتة , وهذا أيضا يترجم فى عجز الموازنة العامة , أما إذا أرادت الدولة زيادة مواردها السيادية فإنها تؤدى إلى مزيد من الغلاء والتضخم وإغراءات السلطوية .

أما إذا أرادت الدولة زيادة طبع العملة دون زيادة مناظرة فى حجم الإنتاج – أو العرض عموما – فإن هذا يدفع الأسعار إلى مزيد من الإلتهاب . إن التضخم يؤدى إلى عجز الموازنة العامة , وهذا يؤدى – إن كان العجز يمول تضخميا – إلى مزيد من التضخم .. حلقة مفرغة !

كما يضر التضخم بميزان المدفوعات , فارتفاع أسعار السلع المحلية يغرى باستيراد نفس السلع خاصة إذا كانت أسعارها أقل فتميل الواردات السلعية نحو الزيادة على حساب الإنتاج المحلى , ويعرض الصناعة المحلية – الناشئة – لأخطار منافسة شديدة من الخارج ليست عادلة , مما يرتب البطالة وطاقة عاطلة ونقص فى

مستوى الدخل الوطنى , كما يضع صعوبات أمام الصادرات - بالمعنى الصحيح وليس الزائف - بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج المحلى , وعدم قدرة المصدر المحلى على إلقاء عبء التضخم على عاتق المستهلك الخارجى ويقود إلى تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية بسبب زيادة الطلب على الواردات وبروز عجز فى ميزان المدفوعات هذا العجز يعالج إما باستنزاف احتياطى البلاد من العملات الأجنبية أو اللجوء إلى الإستدانة ومن تم إلى الخضوع لوصفة صندوق النقد الدولى .

وعلى كل حال إن الرأسمال لن يعمل ولن يستثمر فى البلدان النامية - أجنبيا كان أم وطنيا - مالم يضمن قمع مطالب العمال وكل أصحاب الدخول الثابتة , إنه يتطلب إذن نظاما سياسيا قمعيا , الرأسمال - خاصة فى البلدان النامية - لايناسبه أى نظام ديمقراطى , ليس فقط لأنه رأسمال , بل أيضا تمتع شرائح المجتمع - عمال .. موظفون .. الخ بنفس الحرية التى يتمتع بها سوف يجعله غير قادر على منافسة الرأسمال المتقدم , إن الرأسمالية فى البلدان النامية تنافس غيرها وتحقق أرباحا على حساب قمع المنتجين وعلى حساب مستوى معيشة هؤلاء ..

إن أسباب وآثار التضخم ليست فقط إقتصادية بل فى المقام الأول سياسية وايديولوجية .

صندوق النقد الدولى , ومن ورائه نادى باريس ونادى لندن يرجعان التضخم إلى أن الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى , هذه الهوة - فى نظره - هى المسئولة عن التضخم وارتفاع الأسعار .

ولايتوقف عن هذا بل أنه يقدم وصفة العلاج : الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية , وفى هذه الوصفة تتضح الدوافع السياسية والايديولوجية ..

ولن نسأل : هل البلدان التى نفذت هذه الوصفة منذ أمد طويل استطاعت التخلص من التضخم وارتفاع الأسعار أم أنها لازالت تعانى ؟

ولن نسأل : هل بلدان "السوق الحر" بمنجاة عن التضخم وارتفاع الأسعار معا والذى سمى بالتضخم الركودى ؟

لكننا نشير إلى هذه الوصفة تتجاهل لماذا الطلب الكلى يصير أكبر من العرض الكلى , وأنها بدلا من التوجه نحو زيادة العرض "الإنتاج" فإنها لاتطلب إلا الحد من الطلب , ولكن إذا ظلت الأسباب التى وراء مستوى العرض القائم قائمة أليس من الممكن توقع المزيد من تدهور العرض , مما يقود - حسب الوصفة - إلى المزيد من الحد من الطلب .. ولكن إلى أى حد؟

إن نسبة كبيرة فى المجتمعات النامية ليس أمامها للحد من الطلب إلا الموت جوعا مما يتطلب نظاما قمعيا يتناقض جذريا مع ادعاءات نشر الديمقراطية فى البلدان النامية .

إن الهوة بين الطلب الكلى والعرض الكلى لاترجع فقط إلى أسباب محلية بقدر ماترجع لأسباب خارجية أيضا منها :

1- إرتفاع أسعار الواردات خاصة مستلزمات الإنتاج والذى يعكس الحالة الإقتصادية فى البلد المصدر وليس فى البلد المستورد .

2- إنخفاض بل تدهور أحيانا أسعار المواد الخام والتى تعتمد عليها البلدان المصدرة فى ميزان مدفوعاتها الخارجية كما حدث فى أسعار النفط مثلا .

3- عدم استقرار العملة الأجنبية والذى يجعل البلدان المستخدمة لهذه العملة تخسر أحيانا مبالغ طائلة حين تفقد هذه العملة جزءا من قيمتها بين إستلامها والتسديد بها .

وسنترك جانبا آثار السياسة الخارجية للدول المتقدمة وماينتج عنها من توتر ومشاكل و لم لاحروب محلية وأهلية , وعلى كل حال يجعل البلدان النامية فى حالة خوف مستمر على استقلالها وحريتها مما يرغمها على الإنفاق العسكرى مقتطعا أحيانا كثيرة من احتياجات مواطنيها .

إذا استمرت هذه العوامل تفعل فعلها فماذا يفيد تحرير التجارة الخارجية ؟ أليس العكس فى هذه الأحوال هو المطلوب ؟ أليس العقلنة فى أحوال الأزمنة ضرورة حيوية

إن تحرير التجارة الخارجية ليس فقط غير مفيد – خاصة فى ظروف الأزمة – فى مقاومة التضخم وارتفاع الأسعار بل هو ضار ويقود إلى المزيد من التضخم:

1- إن تحرير التجارة الخارجية يؤدى إلى تدفق السلع المستوردة ونظرا لعوامل عديدة – ليس هنا مجال لذكرها – تكون الصناعة المحلية غير قادرة على منافسة السلع المستوردة , وهذا يؤدى إلى توقف العديد من المشروعات وإفلاس العديد من الصناعات مما يرتب خسارة فى مكونات الرأسمال الثابت وخسارة قيمة الإنتاج المحلى المتوقع منها , وخسارة قيمة الموارد السيادية التى كانت الدولة تحصل عليها من هذه المشاريع وتشريد العمال ألا تذهب الرأسمالية إلى أن الزيادة فى الطلب تؤدى إلى زيادة الإنتاج بإعتبار الطلب حافز الإنتاج , فلماذا تناقض الآن مذهبها فتوصى بالحد من الطلب بدل زيادة الإنتاج ؟

سيقولون هذا صحيح فى وضعية معينة من التقدم حيث يمكن للزيادة فى الطلب أن تترجم فى زيادة فى الإنتاج أى العرض, إنها وضعية المجتمع المتقدم صناعيا . لنسلم بهذا ولكن نسأل بمنتهى السذاجة وكيف يمكن للرأسمالية أن تنطبق على وضعية – التخلف – جزئيا تناقضها كليا ؟ ألا يتطلب تحرير التجارة الخارجية تقدما صناعيا وقدرة على المنافسة؟

ألم تعمد الدول الرأسمالية نفسها يوما ما إلى الحماية ؟ ألا تمارس هذه الحماية حتى الآن – نسبيا – ضد بعضها وضد البلدان النامية ؟ إن فرض ضرائب عالية جدا على إنتاج بعض الأقطار من مستخرجات النفط يشهد بهذا .

كما أن تحرير التجارة الخارجية فى وضعية عاجزة من المنافسة , يؤدى لامحالة إلى التبعية , فهو يؤدى إلى زيادة استيراد الكماليات على حساب

الضروريات , وتدمير الصناعة والإنتاج عموما , وفى النهاية استنزاف موارد الدولة من العملة الصعبة وإلى العجز المستديم فى ميزان المدفوعات .

إن تحرير التجارة لن يقود إلا إلى المزيد من ارتفاع الأسعار وانهيار العملة الوطنية وتراكم التضخم.

إن تحرير التجارة الخارجية ليس مسألة اقتصادية بحتة أو حل مشكلة اقتصادية محضة إنه أولا توجه سياسى له تبعات يفرض على البلدان المديونة ليس فى صالحها بل فى صالح دائنيها فالدائنون يدركون صعوبة استعادة ديونهم كاملة, خاصة إذا مانفذت وصية صندوق النقد الدولى , ولهذا فإنهم يطلبون تعويضا . إن إعفاء المديون من دولار واحد من ديونه - غالبا مقابل تنازلات سياسية - يعود عليهم بأكثر منه حين يجدون سوقا مفتوحة لتصريف سلعهم . بالطبع لن يكون ذلك ممكنا إلا بتحرير التجارة . إن هذا إذن فى صالح الدائن وليس على الإطلاق فى صالح المديون , إن تحرير التجارة يرتبط بمسألة الديون أكثر منه حل لمشكلة البلدان النامية الإقتصادية .

أما بيع القطاع العام للخواص , وبغض النظر عن مسألة الملكية فى ذاتها , فهو ليس علاجا للتضخم , بل دافع إلى المزيد من التضخم . القطاع الخاص وريث القطاع العام لن يتمكن فى ضوء ماذكرنا من تدبير العملة الصعبة التى يحتاجها خاصة فى ظل تحرير التجارة الخارجية , حين يجد نفسه ومنذ الوهلة الأولى فى مواجهة منافسة ليس له القدرة على مواجهتها مما يجعل من اللازم على الدولة تدبير العملة الصعبة . وهنا نعود من حيث بدأنا : إذا كانت الدولة قادرة على تدبير العملة الصعبة فلماذا باعت قطاعاتها ؟ وحتى إن حدث ذلك ووفرت الدولة العملة الصعبة فإنها لاتملك الرقابة على أوجه صرفها , مما يجعل "النظام الرأسمالى" فى البلدان النامية فى وضعية شاذة وغريبة : إنه يطلب من الدولة ويرفض تدخل الدولة ! وعلى كل حال عدم رقابة الدولة على أوجه صرف العملة الصعبة خاصة

من قبل القطاع الخاص سوف يبذر هـذه العملـة فـى كماليـات : سيارات فخمـة أثاث فخم مستورد .. رحلات سياحية أو تهريبها إلى الخارج .

فى الواقع أن وصفة صندوق النقد الدولى ومن ورائـه نـادى بـاريس ولنـدن لاتنطلـق مـن بواعـث مصلحـة الأقطـار المديونـة ولا بحثـا عـن عـلاج لمشـكلاتها الإقتصادية إنها تنطلق من :

1- ضمان استرجاع الديون وإن كان بصورة غير مباشـرة مـع تحقيـق أربـاح سياسية تتمثل فى تنازلات عن السيادة .

2- إنها تنطلق من ايديولوجية "السوق" بغض النظـر عـن ملاءمتهـا أو عـدم ملاءمتها لحالة البلدان النامية .

3- إنها ذات أهداف سياسية أيضا , فتحرير التجارة كمـا أشرنا يعنـى فتـح أسواق هذه الأقطار للسلع المستوردة "الإنفتـاح" ممـا يعنـى اسـترجاع الديـون مـن ناحية بما تحققه من أرباح , وقتل المبادرة الإقتصاديـة فيهـا وراء الصناعـة الناشئة , وجعل إقتصاد هذه البلدان الإنفتاحية فـى تبعيـة مستديمة للرأسمـال الغربـى , وفـى النهاية بيع القطاع العام للخواص يعنى أنه بإمكـان الأجـانب أيضـا شـراء القطـاع العام وبالتالى عودة السيطرة الأجنبية على الإقتصاد .

هل أدركنا إلى أين يمكن أن يقود التضخم وإنفلاته ؟ إنه يقود بكـل بسـاطة إلى عودة "الإستعمار" والتفريط فى الإستقلال وبيع الحرية فى مزاد رخيص .

إذا كان التضخم على هذا القـدر مـن الخطـورة فلمـاذا نصبر عليـه ؟ لمـاذا نتعايش معه ؟ وهو يضيق الخناق علينا كل يوم : يؤثر فى أخلاقنـا , يدمـر قيمنـا , يهدم تماسكنا الإجتماعى , يستنزف ثرواتنا , يبدد مواردنـا , يدخـل التسـيب فـى حياتنا , يخفض مستوى الآداء فى أعمالنا ؟

صحيح أن التضخم رتب أوضاعا إقتصادية , ومصالح معينة لبعض النـاس .. لبعض الفئات الإجتماعيـة مثـل التجـار , تجـار العملـة , المسـتوردين , المقـاولين ,

المضاربين على الأراضى وسماسرة العقارات والوسطاء , والعمولات , لقد حققت هذه الفئات أرباحا ودخولا هائلة , ولهذا فإن مكافحة التضخم سوف تؤثر على مصالحهم ... أرباحهم ودخولهم وتبذيرهم

ومن الطبيعى أن يعارض هؤلاء ويقاومون أى محاولة لوضع حد للتضخم بالضغط على الدولة لتترك لهم الحبل على الغارب بالإفساد بالعمولات ...

ولكن هل المجتمع هو هؤلاء فقط ؟ هل مصالح هؤلاء هى مصالح المجتمع ؟ ألسنا بالإبقاء على التضخم منفلتا ندفع الناس إلى الفساد دفعا . ماذا يترك التضخم من خيار أمام من ليس تاجرا أو سمسارا أو تاجر عملة ؟ العوز ... التحول إلي سمسار ... أو الرشوة والفساد ؟

فهل يستيقظ النائمون أم عم الفساد !؟

موقف (3)

الثورة الفرنسية 1789



الثورة الفرنسية
1789

إن ازدياد السكان والتوسع التجارى الذى شهدته فرنسا خاصة خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر لم يخفض من الصعوبات المالية المتزايدة حدة , ولامن الأزمة السياسية التى تعصف بهيكلية الدولة الملكية .

فى نفس الوقت الفلسفة الجديدة والعقلانية المصاحبة لها تهدد سلطة الكنيسة بقدر ماتهدد شرعية الحكم وسلطان الملك . كما تلى نجاح النمساويين فى حرب الإنفصال عام 1745 كارثة حرب السنوات السبع وخسارة فرنسا الجزء الأكبر من امبراطوريتها الإستعمارية لصالح انجلترا (اتفاقية باريس عام 1763) .

لويس السادس عشر صار عاجزا عن حل المشاكل المالية والإقتصادية لثمانيات القرن , كما كان عاجزا عن إصلاح بنية نظام الدولة , واصطدام المصلحون , مثل تورقو ونيكر بامتيازات النبلاء والاكليرجى التى حالت دون أى إصلاح خصوصا للوضع المالى , كل محاولات الإصلاح كانت تعارض بقوة من أصحاب الإمتيازات .

يكاد مؤرخوا الثورة الفرنسية يجمعون على أن الأزمة التى أدت إلى انهيار العهد القديم قد تولدت عن تضافر خمس عوامل .

عوامل الثورة :

1- إن الفلسفة الجديدة وماحتوتها من عقلانية جديدة , وماطرحتها من مبادىء مناقضة للواقع السائد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ومابنتها من روح النقد أدت إلى تحطيم الشرعية القائمة فى عقول الناس , بحيث لم يظهر فقط تناقضها , بل أن تدميرها واقعيا صار محصلة لازمة , هذه الفلسفة كانت تفعل فعلها طيلة

القرن الثامن عشر وماقبله , وعندما انهارت مبررات النظام فى عقول الناس فقد النظام أسباب إستمراريته .

2- الزيادة السكانية والأزمة الإجتماعيـة : الإنهيار الإقتصادى أصاب بلدا يتزايد سكانه , فما بين عام 1740 وعام 1789 ازداد سكان فرنسا , من 24 مليون إلى 28 مليون نسمة , هذه الزيادة السكانية ليست سببا فى ذاتها وإنما لأنها حدثت فى هيكلية إجتماعية – سياسية – إقتصادية تتصف بالجمود . الأجيال التى وصلت سن العمل فى عام 1780 اصطدمت ببنية جامدة تعود إلى الفترة التى كانت فيها فرنسا أقل سكانا , وأحيانا إلى العصور الوسطى . ففى الأرياف حيث الحياة تعتمد على محاصيل غير مضمونة , وحيث جزء من المزارعين يتهمشون كما فى المدن حيث نظام المهن وضعف الإستثمار الإنتاجى يضر بتطور المشاريع , فإن الشباب يرون الإمكانيات بالنسبة لفرص العمل تضيق , فيزيدون من عدد العاطلين عن العمل والمهمشين , مما يولد التدمر والتوتر الإجتماعى .

فإذا أضفنا إلى هذا موسم حصاد سيىء , والذى كانت له نتائجه المعتادة من قحط , وارتفاع الأسعار والبطالة ومن ثم الإضطرابات الإجتماعية .

3- الأزمة الإقتصادية : التوتر فى الريف يزداد أيضا بسبب ارتفاع إيجار الأراضى المملوكة فى غالبها من قبل السادة الإقطاع, فى هذا المناخ ظهرت الصعوبات أمام الزراعة . فائض إنتاج النبيذ يصيب زراع العنب بخسائر فادحة , أزمة أعلاف تلحق ضررا بالغا بمربي الحيوانات , أمطار زائدة عن الحد عام 1787 ثم جفاف وعواصف مدمرة عام 1788 مس كل فرنسا , وأدت إلى محصول سيىء عام 1788 , وتبعها شتاء قارص عام 1789 . عدد كبير من سكان الريف أصابهم فقر حقيقى , الضرائب , حقوق السادة, الرسوم الكنيسية وإن كانت تمس فى الغالب المزارعين القادرين بدت غير ممكن إحتمالها والوفاء بها , وبرزت الثورة فى

عيون أولئك الذين يريدون الصيرورة ملاكا للأراضى التى يستغلونها (الخصم لصالح السادة الإقطاع يصل إلى 20 ٪ من الإنتاج الزراعى) .

فى المدن , الخوف من المجاعة ينتشر , سوق الحبوب يضطرب , أسعار القمح تلتهب , الرسوم على قوافل نقل الحبوب تزيد فى القلق . العاطلون عن العمل ينتقلون من مكان لآخر , ينشرون الأخبار - صحيحة أو كاذبة - والتى حولت الإنفعال والتوتر المحلى إلى تمرد إقليمى . إغلاق المنافذ الريفية كان كارثة بالنسبة للصناعات الصغيرة فى المدن , والتى تعانى أيضا من غلاء الخبز , والذى يدفع الأوساط المدنية إلى تخفيض استهلاكها من السلع غير الضرورية مما يزيد فى أزمة الصناعات , زيادة على ذلك إتفاقية عام 1786 , بين فرنسا وإنجلترا رغم نتائجها الإيجابية الممكنة فى مستوى الزراعة , أدت إلى صدمة فى الصناعة خاصة إنهيار بعض فروع صناعة النسيج .

وكما فى كل فترات الأزمان , جرى البحث عن المسئول , وأحيانا عن مجرد كبش فداء , فى الريف الغضب يزداد ضد السادة وضد موظفى الدولة ومحصلى الضرائب , الشائعات تتضخم . فى المدينة شاع أمر "مؤامرة أرستقراطية" وجرى التنديد بإعلان الكبار الذين يحصلون على عائد عينى من أراضيهم , والذين يستغلون الأزمنة لتحقيق أرباح .

بإختصار العناصر اللازمة لانفجار إجتماعى اجتمعت فى شتاء عام 1789 .

4- الأزمة المالية : بين كل العلامات المعلنة للثورة تكون الأزمة المالية هى الأكثر ظهورا . إنها تبرهن فى ذاتها على عجز الحكومة , ولأنها أثارت نقاشا حادا فى الأوساط المتنورة حول سبل تحسين هذه الحكومة .

مصروفات الدولة فى ازدياد , خاصة فوائد القروض التى أفترضتها الدولة لتمويل مشاركة فرنسا فى حرب الإستقلال الأمريكية .

العجز المالى يزداد خطورة لأنه لايمكن المساس بالدين بواسطة الإفلاس الذى يدمر الثقة فى الدولة , ولأنه لايمكن تخفيض المصاريف , توجب مضاعفة دخل الدولة , لكن هذا غير ممكن إلا نظريا لأن :

- الضغط الضريبى أقل فى فرنسا منه فى انجلترا وهو ليس مبالغا فيه , ولكنه يتوزع بشكل غير عادل.

- التوزيع العادل للعبء الضريبى يواجه رفض أصحاب الإمتيازات وبالتالى يتناقض مع بنية قائمة فى المجتمع .

- النظام الضريبى معقد جدا , إستثناءات , إعفاءات , إمتيازات تتوزع وفق الأقاليم والطبقات .

ورغم تحديث الإدارة المالية إلا أنه ليس ثمة موازنة حقيقية للدولة , الفوضى تسود فى الحسابات , خاصة أن ملك فرنسا كان مرتبطا برجال ماليته ورجال الأعمال بعلاقات تعاقدية : هؤلاء الرجال أنفسهم أصابهم الوهن , ولم يكن بإمكان لويس السادس عشر أن يكون حازما قاسيا معهم كما كان الحال فى القرن السابع عشر , ذلك لأن أغلبهم صار نبيلا , إن النظام بأكمله يتوجب نقضه , وكل وزراء لويس السادس عشر فشلوا .

مراقب عام المالية عام 1774 , وصديق الفيزيوقراط , تورقو , وضع عدة إجراءات لتوازن حسابات الدولة وتطوير إقتصاد المملكة : تخفيض مصاريف القصر الملكى , حرية إنتقال الحبوب , إلغاء النظام المهنى , وإلغاء العمل المجانى الملكى . ومشروع ضريبة إقليمية متناسبة مع العائد العقارى , وملزمة لكل الملاك , لكن هذا كان يعن المزيد من الأعداء , عامة الناس خوفا من المجاعة , السماسرة , أرباب العمل , أصحاب الإمتيازات .

بعد تورقو , نيكر اضطر إلى اتباع السياسة الإنتحارية المتمثلة فى الإقتراض . كالون بعده , مرغما على الإصلاح , مستلهما متأخرا جدا مشاريع تورقو , طرح

برنامجه على مجلس الأعيان فى فبراير 1787 , هذا المجلس يتألف من أصحاب الإمتيازات الذين رفضوه , وطالبوا بدعوة مجلس الطبقات , والذى وحده , فى رأيهم , مؤهل لقبول ضرائب جديدة , ورغم إقالة هذا إلا أن الأعيان استمروا فى معارضتهم , فجرى فض إجتماعهم , السلطة ظهرت عاجزة ومصداقيتها انهارت فى عيون الرأى العام , ولم يبقى أمامها إلا ماتحاول تفاديه إخضاع الإصلاح لإعتماد البرلمانيين .

العجز المالى فى دولة منهكة فى آخر أنفاسها , بعد أن استنفذت مواردها المالية وعجزها عن إيجاد موارد جديدة أو إضافية زاد من حدة أزمة الدولة الملكية .

5- أزمة الدولة الملكية : ملكية آل بوربون هى ملكية مطلقة , وبدون حدود, كل شيء يصدر عن الملك , وهو لايقدم حساب لأحد , القانون يصدر عن إرادته وكل عدالة تعلن بإسمه .

ولكن فى الواقع الملك لايحكم وحيدا , يساعده الوزراء وعدة أشكال من المجالس , وضعف وتردد لويس السادس عشر إنتهزه هؤلاء الأعوان لتقوية سلطاتهم وزيادة نفوذهم أحيانا على حساب بعضهم البعض مما زاد فى ضعف النظام .

المركزية غير كاملة , رموزها رجل العدالة والبوليس والضرائب , ليس لها بيروقراطية كافية , كما أن محاولة تأكيد المركزية تصطدم بالمصالح الخاصة والنخب المحلية , مما مثل عوائق إدارية تصب فى أزمة الدولة .

أضف إلى ذلك أن تنوع الأقاليم يتعارض مع جهود توحيد المملكة , عدة لغات محلية قائمة , القانون الروماني يسود فى وسط فرنسا . بينما هو فى شمال فرنسا عرفى يتمثل فى 300 عرف مختلف , وحتى المقاييس.والأوزان مختلفة من مقاطعة إلى أخرى , كما أن نسب الضرائب مختلفة , والجمارك الداخلية تعرقل تداول السلع .

العقبة الأساسية فى وجه موظفى الملك كانت وجود الإمتيازات , إمتيازات فى الأرياف , فى المدن, عند الطبقات , المهن , الأفراد ...

وإذا أخذنا فى الإعتبار أن لويس السادس عشر كان ضعيف الإرادة , يفتقد الحزم , فإن السلطة فى الواقع كانت هائمة عائمة , والملكة مارى انطوانيت منذ البداية كانت مكروهة .

لقد إرتكب الملك غلطة فدحة منذ 1774 عندما أعاد العمل بنظام البرلمانيين, هؤلاء لايرون أنفسهم حماة القانون فقط , ولم يستغلوا حقهم فى إعتماد المراسيم للسيطرة على الحكومة فقط , بل وصل بهم الأمر إلى إدعاء تمثيل الأمة , والذى قاد إلى تنازعهم مع الحكومة ومع الملك نفسه بعد ذلك .

كما أن سياسة لويس فى تسهيل صعود البروجوازيين إلى طبقة النبلاء جعل هذه الطبقة تفقد تماسكها التقليدى .

أما فى الجيش فإن إصلاح سيقود أهان النبلاء الجدد لصالح النبلاء القدامى , مما كان حصيلته إدخال التناقض والتنافس داخل هذه الطبقة ...

الملكية لم تعد تتحكم فى نبلائها , عدد منهم فقد الثقة فى النظام أو أنه إعتقد نفسه قادرا على إستغلال ضعفه للمطالبة بإعادة توزيع الأدوار السياسية , أو أنه لم يعد يعتقد حقا فى شرعية تفوقه الإجتماعى .

هذه العوامل أدت إلى خلخلة بنيان طبقة النبلاء أساس دعم الملكية , فاهتز بنيان الملكية .

أما البورجوازية فلم تكن فى صعود مستمر , إنها تتجدد باستمرار بعض منها كان إجتماعيا وإقتصاديا فى وضع مستقر , ولكن حركية وطموحات البعض الآخر صارت تتعارض مع جمود مجتمع ومع قوانين جامدة تعرقل صعود هذا البعض.

كما أن البورجوازية كانت أقل تجانسا من الارستقراطية , ففى القمة البورجوازية المالية والتى مصالحها أكثر إتفاقا مع الارستقراطية , ثم البورجوازية الرأسمالية الصناعية ثم البورجوازية الشعبية المتمثلة فى أصحاب المتاجر , الحرف والتى هى فى اتصال مباشر مع الشعب الذى يمثل قاعدة الطبقة الثانية , هذه البورجوازية الصناعية والشعبية كانت مصالحها أكثر تعارضا مع مصالح النبلاء وبعض البورجوازية نفسها أو البورجوازية المالية .

مع ذلك , ماوراء هذا التنوع فى الطبقة البورجوازية , كان عند العدد الأكبر منها شعور مشترك بالقهر والعداء للنبلاء أكثر مما هو ضد الملكية , إن مصالحهم تصطدم بالملكية أقل من إصطدامها بالنبلاء والشعور بالإهانة عندما تصدر عمن هو أدنى يتحول إلى كراهية .

وإذا كانت البورجوازية الريفية أكثر محافظة , فإنها فى المدن كانت أكثر تقبلا وتجاوبا مع أفكار التنوير , إن القسم الأكثر تنويرا من البروجوازية كان مفهومه للعالم وللمجتمع علمانيا وعقلانيا , يعتقد فى العقل , وفى التقدم كما يطلب بالحق فى السعادة . يرفض الإمتيازات وتقسيم المجتمع إلى طبقات , واعيا بقدراته , وبالإمكانيات المتفتحة أمامه كان يأمل أن يلعب دورا أساسيا سياسيا .

التفاعلات :

المعارضة البرلمانية بدأت تهدأ منذ إقالة تورقو , إلا أنه عندما صارت المسألة من جديد مسألة مساواة استيقظ البرلمان , وطالب برلمان باريس بإستدعاء مجلس الطبقات .

فرض الملك عرض إعتماد مراسيمه على العدالة , بعض القضاة مدعومين بالدوقات وغيرهم من النبلاء , قرروا لاشرعية المراسيم , فجرى نفى البرلمان إلى تروى حيث دخل فعلا فى المواجهة .

فى باريس وصل الإضطراب إلى الشارع , حيث ظهر تأييد البرلمانيين , وبعد محاولات تم التوصل إلى حل وسط مخل , فعاد البرلمان إلى باريس , والتزم بقبول الموافقة على قرض جديد , لكن جلسة 19 نوفمبر كانت صاخبة , واضطر الملك مجددا طلب الإعتماد إجباريا , عاد الإضطراب فى يناير 1788 بتحريض من نبلاء الروب , مرسوم 8 مايو عطل سلطات البرلمان : الوظيفة القضائية للبرلمانيين جرى تقليصها لصالح تشريعات جديدة , وحقهم فى الإعتماد ألغى لصالح محكمة عامة إنتظارا لما يقرره مجلس الطبقات , الهدف كان إعادة التحالف بين الملكية والطبقة الثالثة ضد الإقطاع , لكن الرأى العام لم يتبع .

المعارضة امتدت إلى الأقاليم .. نخبها .. ومثقفيها , موظفوا الملك واجهوا الإضطرابات بدون حماس: إما متعاطفين , أو تجاوزتهم الأحداث .. أو حذرين ..

الإضطرابات كانت شديدة فى الدوفينى بسبب تحريض برلمان قرينوبل الناس على العصيان , وظهرت دعوة إتحاد الأقاليم ضد الطغيان ورفض دفع الضرائب . لكن الإجتماع البرلمانى الذى كان سائدا حتى هذا الحين بدأ يتجاوزه إحتجاج سياسى وإجتماعى جاء من الأقسام المتقدمة من الطبقة الثالثة "الحزب الوطنى" وهو حركة معقدة ومتعددة الأشكال تنفى شرعية تمثيل البرلمانيين للأمة , وتطالب ليس فقط بدعوة مجلس الطبقات للإجتماع ولكن أيضا مضاعفة ممثلى الطبقة الثالثة والتصويت لكل فرد .

هذا الوضع المتفجر أرغم الملك على التنازل , مجلس الطبقات المطالب إجماعيا بدعوته للإجتماع , صار أمر لايمكن تفاديه بسبب فراغ الخزانة وتخلى أصحاب الإمتيازات عن دعم الملكية , فى 8 أغسطس صدرت دعوة المجلس للإجتماع فى 1 مايو 1789 , وأهمل مشروع المحكمة العامة , وتوقفت الدولة عن الدفع ... الإفلاس لم يكن بعيدا.

هل كان من الممكن أن إصلاحات تفرض من أعلى تجعل فرنسا تتفادى الثورة عام 1789 ؟ لقد كان الوقت متأخرا جدا , فرنسا كانت مريضة , النظام الإجتماعى القديم ينهار فى الواقع كما انهار فى العقول . الحكم المطلق كان يعانى إنسدادا بنيويا والذى يشل إتخاذ القرار . النظام هزته بشدة إحتجاجات البرلمانيين , وكان واقعا على ركبتيه عندما لم يعرف كيف يصلح ماليته . السلطة الملكية والوزارية برهنت على عجزها لإصلاح نفسها والتحكم أو تجاوز تناقضات الإحتجاج .بدون هذا التحلل القبلى لم تكن أية ثورة ممكنة , السلطان يسقط أحيانا أكثر منه يقلب.

أصحاب الإمتيازات , نبلاء اكليرجى , دقوا الدقات الأولى على رأس ماقبل الثورة , وحتى الاكليرجى رفض دعم الملكية , إنهم نخبة النظام الذين بدأوا الثورة ضد النظام والتى قادت إلى أبعد مما كانوا يتخيلونه بلقاء فعلهم مع الحركة الشعبية ذات الطبيعة المختلفة ..

هل عجيب أن إحتجاجات أصحاب الإمتياز هى التى أطلقت شرارة الثورة, كانوا يريدون إمتيازات أكثر لكنها ألغت إمتيازاتهم ...

إن مقاومة الأعيان والبرلمانيين , يسندهم كل أصحاب الإمتيازات لكل إصلاح مالى وضريبى بالمملكة , مالم يتم عن طريق مجلس الطبقات الثلاث , والذى للأعيان فيه أغلبية آلية حسب التمثيل وفق الطبقة المعمول به , صوت لكل طبقة وهى : النبلاء , الاكليرجى , الطبقة الثالثة "العامة" . صحيح أن عدد النواب فى هذا المجلس حوالى 1200 نائب , حيث منهم 300 لرجال الدين , و 300 للنبلاء , و 600 للطبقة الثالثة , ولكن نظام التصويت الذى هو صوت واحد لكل طبقة يجعل القرار فى يد طبقتى رجال الدين والنبلاء , والطبقة الثالثة أقلية رغم عددها فى المجلس وفى الواقع .

وهذا يعنى أن كل إصلاح مالى وضريبى يقره المجلس سوف تتحمل عبؤه الطبقة الثالثة فقط . ولكن حالما رضخت الدولة لهذه المطالب , فإن عوامل أخرى ظهرت فجأة لم يسمع بها أحد من قبل : مطالب الطبقة الثالثة , والتى الغضب الشعبى , والدعوة إلى الحقوق الطبيعية , والمطالبة بالمساواة وهى نتاج الفلسفة الجديدة , توحدها , مؤقتا على الأقل , فى حملة تنديد ومعارضة مشتركة للنبلاء السادة وبامتيازاتهم وبالحكم المطلق أو الطغيان .

لقد أدركت الطبقة الثالثة أن الإصلاح المالى والسياسى سيكون على حسابها, فليس أقل عندئذ من المشاركة فى النظام ثمنا .

عندئذ تلتقى الأسباب المباشرة للثورة مع أسبابها البعيدة لتمتزج وتتفاعل مؤدية إلى الثورة .

النهاية السياسية للعهد القديم :

لقد اجتمع مجلس الطبقات فى مناخ مضطرب ومتوتر , إنفعالات تمرد يتفجر دوريا منذ يناير بسبب أزمة غلاء الخبز وصلت ذروتها فى باريس فى شهر أبريل وفى ضاحية سان انطوان , تبعها قمع حاد .. آخر مظاهر القوة لنظام ينهار..

افتتح مجلس الطبقات أعماله فى 5 مايو 1789 فى فرساى , خطاب لويس السيىء ,الصيغ الغامضة لحامل أختام العدالة , والعرض الطويل للحالة المالية الذى قام به نيكر أحبط الطبقة الثالثة , والتى أعدها لذلك مسبقا إحتقار القصر الملكى لها.

لقد بدأت الطبقة الثالثة بأن رفضت البحث المنفصل لسلطات النواب , هذا التمرد السلمى يعنى فى الواقع رفض كل نقاش وبحث يتم حسب الطبقات الثلاث منفصلة عن بعضها .

وبعد محاولات ومفاوضات فاشلة للوصول إلى حل وسط تطرف نواب الطبقة الثالثة وتبنوا شعار أنهم يمثلون وحدهم الغالبية العظمى للأمة , وأعلنوا أنفسهم على هذا الأساس مجلسا وطنيا , وأصدروا قرارا بتعطيل الضرائب مؤقتا , النظام القديم ألغى ... الأمة المنظمة إختفت لصالح الأمة المتجانسة .

فى 19 يونيو بأغلبية بسيطة صوت الاكليرجى لصالح الإجتماع مع الطبقة الثالثة ... نصف الثورة أنجز ! وعندما شعر نواب الطبقة الثالثة بأن ثمة محاولات لتفريقهم , إجتمعوا وأقسموا ألا ينفض إجتماعهم حتى يتم وضع دستور للمملكة على أسس ثابتة , هذا القسم يؤكد الثورة السياسية , إنه يلغى الدستور العرفى ويرفض السيادة الملكية ليحل محلها سيادة الأمة , "لن نترك هذا المكان إلا على اسنة البنادق" .

أمام هذا التحدى اضطر الملك إلى التنازل والإعتراف للنواب بتمثيل الأمة , كما وافق على عرض الضرائب على مجلس منتظم من الطبقات , وكذلك عرض الإقتراض , وأقر للمجلس بمراقبة ميزانية عامة سنوية , كما أعلن الملك عدة إجراءات ليبرالية , حريات فردية , حرية الصحافة , إلغاء الجمارك الداخلية , وإلغاء العمل المجانى فى إقامة الطرق , كما ضمن كل الملكيات , ووعد أن تقام سريعا المساواة الضريبية لكنه رفض أى مساس بحقوق السادة الإقطاع .

لكن هذا الإعتدال الملكى كانت الأحداث قد تجاوزته , وبدلا من أن يخفف من التوتر ويحقق المصالحة برهن على ضعف النظام , وأعطى انطباعا بإمكانية تنازله أكثر , مما أدى إلى التصلب .

أمام تصلب المجلس الوطنى اضطر الملك إلى دعوة الاكليرجى والنبلاء إلى الإلتحاق بالطبقة الثالثة للإجتماع معا , عندئذ لم يكن صعبا على المجلس أن يعلن نفسه مجلسا تأسيسيا فى 9 يوليو 1789 .

النهاية الإجتماعية للعهد القديم :

حاشية الملك , وقد انتابهم الرعب , يدفعون الملك إلى الحزم والتصلب , الملك يوافق على تحشيده فرقه العسكرية حول فرساى , لكن المناورة كانت بطيئة ومترددة , ألهبت الإنفعال , وأثارت غضب الشارع , المجلس يحتج بشدة , الملك يقيل نيكر ليحيط نفسه بوزراء أكثر محافظة وأكثر حيوية , وعندما وصل الخبر إلى باريس أعطى مصداقية لإشاعة كانت رائجة عن مؤامرة ارستقراطية تهدف إلى تجويع الشعب لتطويعه , سعر الخبز وصل حده الأعلى ..

العاصمة باريس , فى مواجهة سلطة ضعيفة مترددة , تحميها قوى أمن غير كافية , تحت قيادة غير كفؤة , محبطة المعنويات سيطر فيها الشارع ..

المظاهرات تحولت سريعا إلى تمرد .. نهب .. حرائق , متاريس .. الناخبين من الدرجة الثانية المعينين من 60 دائرة شكلوا لجنة دائمة مكلفة بتموين المدينة , ونظموا ماليشيا بورجوازية "الحرس الوطنى مستقبلا" الجماهير تستوى على البنادق المخزنة فى "الانفاليد" لتبدأ المسيرة نحو الباستيل , 14 يوليو تستولى عليه , ليتبع الإستيلاء مجزرة ...

الإستيلاء على الباستيل ليس إلا حدثا سياسيا رمزيا , الشارع منذئذ صار فى المقدمة , أغلب الناس كانوا مسلحين مما أدى إلى تجذير الثورة .

تخلى لويس عن مواجهة كانت ستكون دامية , فرق حشود قواته , واستدعى نيكر , ورجع إلى باريس حيث استقبل استقبالا طيبا .

لكن هذا الإنسجام كان وهميا : السادة الكبار بدأوا يهاجرون , والملك أرسل إلى ابن عمه ملك اسبانيا رسالة فيها يلغى كل إعلاناته وتوقيعاته الرسمية إبتداء من 15 يوليو 1789 .

سقوط الباستيل أثار حماس الأقاليم وسارع فى الحركة نحو تأسيس البلديات, الموظفون هربوا أو طردوا , وبدأ تأسيس بلديات جديدة وتكوين حرس وطنى . هذه الثورة نحو البلدية واكبتها ثورة فى الريف , المزارعون لم يلعبوا إلا دورا ضئيلا فيما قبل الثورة , لكن التمرد ضد الإقطاع كان قائما , ساعد فى ذلك أزمة العاصمة السياسية . عندئذ كل بنيان الدولة الملكية انهار ...

هذه الثورة القانونية والسياسية والإجتماعية تكرست منذ 26 أغسطس بالتصويت على نص أساس : إعلان حقوق الإنسان والمواطن .

الثورة :

عندما دعى مجلس الطبقات "والقيادات العامة" للإجتماع فى مايو 1789 للنظر فى العجز المالى , فإنه بدلا من هذا طالب بالمشاركة فى السلطة , وأصدر دستور , وعندما تطورت الأمور أعلن نواب الطبقة الثالثة أنفسهم مجلسا وطنيا , ورفضوا التفرق بدون تحقيق هذه الأهداف , مما أرغم الملك على التنازل والطلب من النبلاء والاكليرجى الإلتحاق بهم مما جعل المجلس يتحول إلى جمعية تأسيسية .

فى صيف عام 1789 تضافرت نتائج تمرد باريس , وانتفاضة المزارعين , وخصوصا نتائج الثورة السياسية التى حطمت المنطق العضوى لنظام العهد القديم الإجتماعى والسياسى . كما أن الشرعية غيرت حاملها ومصدرها , منذئذ فصاعدا صارت الأمة هى مصدر الشرعية وتجسيدها وليس الملك أو الملكية المؤسسة على الحق المقدس : الفرد يلغى "الجم" الرعية تصير مواطنين , الحرية والمساواة تكرستا , الإمتيازات ألغيت , وإعلان حقوق الإنسان والمواطن يقدم مبادىء حق جديد والذى تم اعتماده فى دستور عام 1791 .

لقد فلت زمام السلطة نهائيا من يدى الملك والحكومة , الشارع لم يعد يخضع عمليا لأى سلطة , وسلطة التشريع صارت نسبيا أو شكليا فى الجمعية التأسيسية .

خلال ذلك أصدر النواب تشريعات تجعل ممتلكات الكنيسة تحت تصرف الأمة , كما تم التصويت على دستور مدنى لرجال الدين والذى جعل الكنيسة تحت سلطة الدولة .

لكن الثورة لم تكن مجرد نصوص ومشاريع قانونية فقط , إنها رهان سلطان جديد مؤسس على ايديولوجية المساواة والحرية فى مواجهة النظام القديم المؤسس على الإمتيازات وسلطة الملك المطلقة.

لكن هذه المبادىء , التى كانت سلاحا ضد النظام القديم صارت مصدر نزاع داخل فاعليات الثورة, هكذا حول نفس المفاهيم : السيادة الوطنية , إرادة الشعب , المساواة , الحرية , والموقف من مؤامرات ضد - الثورة , أخذت تتواجه وتتصارع المجموعات التى تتوالى على مقدمة مسرح الثورة , ويمزق بعضها بعضا : من الملكيين إلى أتباع روبسبير , مرورا بالقوبيات , والجيرونديين والدانتونيين والهيبرتيست والمونتينيارد , هؤلاء جميعا إما أبعدوا أو أعدموا كما هو حال لويس السادس عشر الذى أعدم عام 1793 , وروبسبير وسان جوست ... الخ .

هذه الديناميكية المنفلتة , التى يطلقها من حين لآخر ضغط الشارع , تلتحم مع تأسيس الدكتاتورية والإرهاب فيما عرف بعهد الإرهاب , والذى هو , رغم مبرراته , نظام حكم يخترع الأعداء ليصفيهم : فى باريس وليون ونانت وفيندى ... المقصله تعمل ... حتى قضى على نفسه فى 9 تيرميدور . لقد تداخل , فى أحيان كثيرة , العداء للثورة مع العداء الشخصى , وصار العداء الشخصى أحيانا كثيرة يصنف عداء للثورة , وصارت التهمة وسيلة فعالة فى التخلص من المنافسين على الزعامة ... الثورة تلتهم أبناءها ..

هذا الصراع الداخلى , بين الجماعات الثورية , كان يجرى على خلفية حرب خارجية تم التصويت عليها بحماس متسرع فى الجمعية التأسيسية . هذا الحماس المتسرع , ربما مبعثه دوافع الصراع الداخلى أكثر منه مصالح فرنسا الوطنية, فى هذه الحرب تتداخل وتختلط طموحات أيديولوجية ومصالح تقليدية للدولة الفرنسية مع عوامل ناتجة عن الصراع الداخلى بين مجموعات الثورة وتنافسها.

الإنتصار الذى تحقق لفرنسا فى فالمى أغلق فرنسا فى وجه الغزو , أما الإنتصار الذى تحقق لها فى فلوروس فقد فتح أوربا أمام الغزو الفرنسى .

وفى انتظار الحملات الكبرى التى قام بها بونابرت : مصر .. ايطاليا . تكبد الفرنسيون سلسلة طويلة من الإنكسارات : نيرونيدين , فالنسيا , مايبانس , تولون. لقد أرغمت الجمهورية الفتية على القيام بجهد عسكرى لم يسبق له مثيل . التيرميدور يمثل هكذا راحة مزدوجة : مع نظام الإدارة لم تستعد الجمهورية استقرار مؤسساتها ولاسلام النفوس , الإنهاك , حرب أهلية وبائية , أزمة فى السلطة , فقدان مصداقية النظام التمثيلى , والحرب الدائمة إنتهت بأن قضت على الجمهورية فى 18 برميير .

مسار تحليلى :

لقد كانت الحاجة ماسة إلى إيجاد موارد مالية جديدة للدولة التى خزانتها على شفا الإفلاس , و لم يكن ذلك ممكنا إلا بفرض ضرائب جديدة وأعباء جديدة خاصة على طبقتى النبلاء والاكليرجى - رجال الدين - , واللتين كانتا معفاتين من الضرائب آنذاك رغم ثرائهما واستحواذهما على الجزء الأكبر من ثروة الأمة , وكذلك زيادة الضرائب على المهن الحرة وأصحاب المتاجر .. أى على الطبقة الثالثة, لكن المساس بطبقتى النبلاء والاكليرجى يعنى المساس بركيزتى النظام

الأساسيتين , والطبقة الثالثة تشعر أنها محملة بأكثر مما يجب دون مشـاركة سياسـية حقيقية , فهى تشعر بالظلم من ناحيتين: من ناحية أنها تتحمل عبء ضريبى أكبر ومن ناحية أخرى أقل مشاركة سياسية .

نظرا لكل هذا لم يكن ممكنا إيجاد حل لايمس بنية النظام الأساسية إذ لم تكن طبقة النبلاء ولاطبقة الاكليرجى مستعدتين لأى تنازل , بل أكـثر مـن ذلـك أنهمـا يطالبان بمزيد من المشاركة فى السلطة الملكيـة . ولهـذا كـان أمـام هـاتين الطبقتـين تحقيق هدفين إستغلا لا لحاجة المملكة لموارد مالية , وهما :

1- المشاركة فى السلطة ووضع حد لنظام الطغيان السارى .

2- التحكم فى تحديد الضرائب كلها وتوجيهها وعدم ترك ذلك لإرادة الملك وحده , ودون التخلى عن نظام التصويت فـى المجلـس ممـا يجعلهـا لاتتحمـل أعبـاء ضريبية .

ولهذا السبب اشترطتا دعوة مجلس الطبقات الثلاث للإجتمـاع وهـذا المجلـس كما أشرنا يتكون من ثلاث طبقات هى النبلاء , الاكليرجى , الطبقـة الثالثـة التـى تضم عامة الشعب بما فى ذلك أصحاب المهن الحرة مثل المحامين والصناعيين وصغار التجار ... هذه الطبقة التى أخذت الثروة تنتقل إليها باطراد , مما يجعلهـا فـى نهايـة المطـاف الممـول الرئيسـى للخزانـة ويجعـل واقعهـا الإجتمـاعى - كقـوة إقتصاديـة وعددية - يتناقض وحقوقها السياسية .

التصويت فى مجلس الطبقات يجرى وفق نظام طبقى لايأخذ بالإعتبار النسـبة العددية , أى أن لكل طبقة صوت واحد , مما ظهر متناقضـا مـع التكويـن العـددى للطبقات وفق هذا النظام يكون للطبقة الثالثة صوت واحد مع أنهـا تشـكل عـددا أكثر من 90 ٪ من الشعب الفرنسى , مما يضيف تناقضا صارخا جديدا بـين النسـبة العددية للطبقة وحقها السياسى .

نظرا لنظام التصويت هذا , فإن طبقتى النبلاء والاكليرجى يضمنان السيطرة على التصويت من حيث تقارب مصالحهما ووحدتهما الإجتماعية وإرادة الحفاظ على إمتيازاتهما . مما يعنى أنهما من ناحية يريدان الحصول على مشاركة سياسية للملك أكبر من الإبقاء على امتيازاتهما , أى أن يكون ذلك على حساب الطبقة الثالثة , فتكون المسألة بالنسبة إليهما ليس فقط الصراع ضد الملك لإرغامه على التنازل لهما , بل الصراع أيضا ضد الطبقة الثالثة وتحميلها عبء حل الأزمة المالية والحيلولة دون أى مشاركة سياسية من قبلها .

طبقتى النبلاء والاكليرجى يريدان تغييرا فى النظام مع الإبقاء عليه .. مطلبان متناقضان ..

أما الطبقة الثالثة , وهى التى تكون الأغلبية الساحقة من المجتمع الفرنسى , وهى التى تتحمل الجزء الأكبر من أعباء تمويل الخزانة , وهى التى بحكم التطور الإجتماعى التاريخى صارت تستحوذ باطراد على الثروة , فقد كانت تشعر بالغبن فهى الطبقة التى تتحمل تقريبا وحدها نفقات الدولة والقصر وثقل الضرائب , وامتيازات النبلاء والاكليرجى , وهى الطبقة المنتجة للثروة , نظرا للتغيرات الإقتصادية التى جعلت الثروة الحقيقية تتسرب شيئا فشيئا من طبقتى النبلاء والاكليرجى إلي الطبقة الثالثة عموما , والتى يوحدها شعورها بالظلم ولم يظهر التناقض فيهما بعد .

عمليا كان النظام الإقطاعى قد فقد قاعدته الإقتصادية وسيطرته بتغير مصدر الثروة من الأرض إلى المال والعمل , وفقد هيمنته الايديولوجية بفعل الفلسفة الجديدة ..

وشعور الطبقة الثالثة بالغبن يأتى من أنها تملك عمليا الثروة , وتتحمل وحدها أعباء الدولة دون أى مشاركة سياسية فعلية , وحتى وجودها فى مجلس الطبقات ممثلة بصوت واحد لامعنى له , إذ أن امتلاكها لصوت واحد رغم ,

نسبتها العددية , فى مقابل صوتى طبقة النبلاء والاكليرجى , يجعل هذا الصوت أقلية دائمة والأغلبية آليا ضدها , أضف إلى ذلك شعورها بالمهانة بسبب إحتقار القصر لها , ورفض طبقتى النبلاء والاكليرجى الإجتماع معها فى مكان واحد .

ولهذا , وإن التقت مطالب الطبقات الثلاث :

- فى ضرورة عدم فرض أى ضرائب وأعباء جديدة ولاقرارها على طبقات كانت معناة إلا عن طريق إجتماع مجلس الطبقات الذى وحده يملك شرعية ذلك .

- وإن التقت أيضا فى المطالبة بدور سياسى ووضع حد لنظام الحق المقدس..

إلا أنها تختلف جذريا فى الهدف المطلوب من وراء هذه المطالب : الطبقة الثالثة تريد ..

1- تغيير نظام التصويت داخل المجلس بحيث تؤخذ فى الإعتبار النسبة العددية لكل طبقة .

وحيث أنها الطبقة الأكثر عددا , فإنها تدرك أن الأغلبية المطلقة ستكون آليا لها , خاصة وأنها آنذاك لازالت متحدة لم تبرز بعد تناقضات داخلها , وهذا يعنى فى واقع الأمر إلغاء فعلى لنظام الطبقات .

2- المشاركة السياسية الفعلية , وضع حد لنظام الطغيان وإقرار دستور ملزم لجميع الأطراف , بما فى ذلك الملك , وأن تتحمل كل الطبقات أعباء الضريبة ونفقات الدولة وهذا يعنى عمليا إلغاء الإمتيازات .

أما طبقتى النبلاء والاكليرجى , فرغم أنهما يريدان المشاركة السياسية , ووضع حد لنظام الطغيان والسيطرة على قررات الضرائب وتوجيهها مما يجعلها فى هذا متفقة مع مطالب الطبقة الثالثة , ويظهرها ثورية فى مواجهة الملك .

إلا أنها تصطدم بجانب مهم من مطالب الطبقة الثالثة التى تقود إلى تغيير نظام التصويت وإلغاء الإمتيازات .

فهما يريدان الإبقاء على نظام التصويت وبالتالى نظام الطبقات وامتيازاتهما, مما يجعلها إن لم يكونا محافظتين فرجعيتين فى مواجهة الطبقة الثالثة .

هنا السمة المتناقضة ليس فقط فى مطالب هاتين الطبقتين بل فى قلبهما أيضا, فهما ثوريتان فى مواجهة الملك , محافظتان , رجعيتان فى مواجهة الطبقة الثالثة , إلى جانب تناقضهما التكوينى , ففى طبقة رجال الدين , أدنى الطبقة , أى الأكثرية تؤيد الإصلاح بينما قمة الطبقة ترفضه , وهكذا الحال فى النبلاء , القدامى يرفضون الإصلاح , والجدد يؤيدون أو على الأقل يتعاطفون مع حركة الإصلاح , يعكسون فى هذا موقفهم من النبلاء القدماء . هذا التناقض المتنوع أضعفهما سواء فى مواجهة الملك كما فى مواجهة الطبقة الثالثة .

إن هذا ماجعل الصراع يدور فى محاور ثلاث : الملك , طبقتى النبلاء والاكليرجى , والطبقة الثالثة , وأدى إلى ماعاشته الثورة من تبدلات مفاجئة فى الولاء والتحالف , وتمزق إجتماعى , وتناقضات حادة على مستوى المجموعات كما على مستوى الأفراد حسمت القيلوتين "المقصله" أحيانا كثيرة أمره .

لو اتحدت طبقتا النبلاءوالاكليرجى مع الملك ضد الطبقة الثالثة ؟ هل كان مسار الثورة يأخذ معنى آخر ؟ اما كان بإمكان ذلك إجهاض الثورة ؟

لو اتحدت الطبقة الثالثة مع الملك أو الملك معها ضد النبلاء والاكليرجى اما كان هذا يقود إلى ملكية دستورية وليس إلى جمهورية ؟

لكن لم يحدث هذا ولاذاك . فى التاريخ ليس ثمة مكان ل "لو" .

أخذا فى الإعتبار كل هذا , فإنه حالما نجح النبلاء والاكليرجى والطبقة الثالثة فى تحالفهم أرغم الملك على دعوة مجلس الطبقات للإجتماع , وهو هدفهم المشترك , إلا أنهم دخلوا بعد ذلك فى خلاف جذرى متعدد الأطراف : الملك , النبلاء والاكليرجى , والطبقة الثالثة .

الملك تنازل مرغما وقبل دعوة مجلس الطبقات للإنعقاد لإيجاد شرعية فرض ضرائب الخزانة فى أمس الحاجة إليها , ولم يعد واقعيا فى إمكانه فرضها بمرسوم ملكى , نظرا للتغيرات العميقة فى توازن القوى الإجتماعية ونظرا للأزمة السياسية.

النبلاء والاكليرجى يريدون مشاركة أكبر للملك فى سلطانه دون أى تنازل له وللطبقة الثالثة , فهم أعداء الملك وأعوانه فى نفس الوقت .

والطبقة الثالثة تريد أيضا المشاركة السياسية وإرغام الملك على التخلى عن سلطانه المطلق , لكن ليس لصالح هيمنة النبلاء والاكليرجى .

وهذا ماجعل الطبقة الثالثة ثورية , فهى لاتريد الإصلاح وإنما تغيير جذرى للنظام , ليست لها مصالح فى الإبقاء على النظام بل أى إصلاح للنظام سيكون على حسابها .

لكن الطبقة الثالثة وإن بدت متحدة ضد أعدائها , إلا أن هذه الوحدة تأتيها من خارجها من أعدائها أنفسهم , داخليا تكوينها أكثر تناقضا من طبقتى النبلاء والاكليرجى , ربما لأنها طبقة حديثة التكون, وتكوين نواب الطبقة الستمائة فى مجلس الطبقات يعطينا صورة عن تناقضاتها الداخلية : نواب هذه الطبقة فى الغالب بورجوازيين , بإستثناء بعض الشذوذ وعدد من القانونيين , وملاك ريفيين , وأطباء, وشخصيات ثقافية , وعدد قليل جدا من الصناعيين , وليس فيهم جمهورى واحد, أغلبهم محافظون , يريدون إصلاحا وإجتماعات دورية لمجلس الطبقات للتصويت على ضرائب عادلة وضمانات للحرية . إنهم , ماوراء إختلافات البرامج الثانوية يطلبون فى العموم دستورا ضد الطغيان وبعث الأمة .

وهذا ماجعل الطبقة الثالثة أو فعالياتها - على الأقل - تتذبذب أيضا فى مواقفها من الملك ومن طبقتى النبلاء والاكليرجى فهى تارة حليف الملك ضد النبلاء والاكليرجى , لكنها ضد طغيان الملك وإنفراده بالسلطة , وتارة أخرى حليفا لطبقتى النبلاء والاكليرجى لكنها ضد إمتيازاتهما . ولعل هذا الموقف

الغامض الذى يعكس تناقضات داخلية فى طور النشوء مايفسر تذبذب الولاء والتمزق الحاد الذى عانته الطبقة الثالثة أيضا . وربما هذا مايفسر ليس فقط تأخر إعلان الجمهورية , والتى صارت أمرا واقعا بسبب هروب الملك ومن ثم القبض عليه وإعدامه , وليست مطلبا عند أى من الطبقات الثلاث , بل يفسر أيضا وإلى حد بعيد توالى الأنظمة أو العودة إلى الملكية وشبه الملكية مابين جمهورية وأخرى .

لقد كان الهدف الأساسى ملكية دستورية , هروب لويس السادس عشر وتحالفه مع البروسيين جعله يفقد المصداقية ويبرهن على إمكانية دولة لاملكية . والإنقسام الذى حصل فى الجمعية الوطنية بين يسار ويمين , بين جمهوريين وملكيين قام حول مسألة هروب الملك وتحالفه مع أعداء "الشعب" أو الثورة وما يجب الحكم عليه بناء على ذلك وليس حول الجمهورية أو الملكية فى حد ذاتهما .

لكن وراء كل هذا لايجب تجاهل تأثير الشارع , وإرادة الناس وضغط الحشود العفوية على الجمعية الوطنية والذى أدى أحيانا إلي تجاوز نواب الطبقة الثالثة أنفسهم .

عندما تمت دعوة مجلس الطبقات فى 5 مايو 1789 , فإن الطبقة الثالثة قوية بالدعم الشعبى : المظاهرات , تمرد باريس ومناطق أخرى , إنتفاضات الفلاحين , نوادى الصحافة العشوائية , وتحت الضغط الشعبى أيضا رفضت مغادرة قاعة إجتماعها إلا بعد الإستجابة لمطالبها أو على مشراب البنادق ,ومطالبها كانت كما ذكرنا ..

1- إقرار دستور ونظام حكم دستورى .

2- تغيير نظام التصويت والأخذ بعين الإعتبار التمثيل النسبى للطبقات فى التصويت .

3- رفض الإجتماع الإنفرادى كل طبقة على حدة , خاصة وإن طبقتى النبلاء والاكليرجى يجتمعان على إنفراد بينما تجتمع الطبقة الثالثة على حدة مما تعتبره هذه إهانة لها وهى الممول لفعلى لخزانة الدولة .

لقد إستفادت الطبقة الثالثة من شرعية تمثيلها للطبقة حسب النظام المعمول به نفسه , كما إستفادت من شرعية إجتماعها الذى تم بناء على دعوة شرعية من الملك , وإستفادت من أمر الملك لطبقتى النبلاء والاكليرجى للإلتحاق بالطبقة الثالثة , واستثمرت الدعم الشعبى لتفرض مطالبها على الملك وعلى طبقتى النبلاء والاكليرجى , وتعلن نفسها جمعية تأسيسية لها فيها الأغلبية المطلقة .

إن النظر إلى مطالب محاور الصراع الثلاث يجعلنا نجزم بعدم قابلية التوفيق أو الإتفاق أو الحل الوسط, مما يجعل لامناص من تفوق أحدها على حساب الآخرين , فكان تفوق الطبقة الثالثة أمرا واقعا تحدد فى الشارع .

لقد كانت إستجابة الشارع , فى باريس وغيرها من المدن والأرياف الفرنسية قوة , يثير حماسها شعارات الإخاء والعدالة , المساواة , متمثلة فى مظاهرات الدعم والإنتفاضات والتمرد والعصيان ,.والنوادى والصحافة العشوائية ولجان الأحياء أو اللجان الثورية , لكن هذه الإستجابة تجاوزت فى كثير من الأحيان مطالب ممثلى الطبقة الثالثة أنفسهم عندئذ ظهر الخوف عند الطبقة الثالثة من إنفلات الزمام نهائيا من كل القيادات , وأن تصبح المطالب أكثر جذرية وأبعد مما تريد الطبقة الثالثة تحقيقه , عندئذ برزت التناقضات فى الطبقة الثالثة نفسها , وحدتها الخارجية ذهبت بإنتصارها على أعدائها , ليبرز لها عدو جديد ....

يطلب أكثر من العدالة القانونية والمساواة السياسية , هذه التناقضات أخذت تتضح شيئا فشيئا حتى إنقسام الطبقة الثالثة على نفسها وتحولها إلى بروجوازية وعامة الشعب , رجعية وثورية , هذا الإنقسام يفسر تذبذب الأنظمة أيضا مابين الرجعية والثورية بعد إنتصار الطبقة الثالثة ويبرهن على أن النظام الحلى ليس إلا حل

وسط , لقد تنازلت البورجوازية للعامة بإقرار العدالة القانونية والمساواة السياسية لتحتفظ بالهيمنة الإقتصادية .

تواريخ مهمة في مسار الثورة الفرنسية :

* 22 فبراير 1787 إجتماع مجلس الأعيان الذى قرر دعوة مجلس الطبقات للإجتماع للنظر فى أمور مالية الدولة .

* 8 أغسطس 1788 صدرت دعوة مجلس الطبقات للإجتماع فى 1 مايو 1789 .

* 5 مايو 1789 جلسة إفتتاح مجلس الطبقات .

* 17 يونيه 1789 نظام الكومون يتحول إلى مجلس وطنى .

* 14 يوليو إستيلاء الجماهير على الباستيل رمز الطغيان .

* يوليو – أغسطس فترة "الرعب العظيم" وإنتفاضة الفلاحين فى الأرياف .

* 4 أغسطس 1789 إلغاء نظام الإقطاع .

* 20 أغسطس 1789 إعلان حقوق الإنسان والمواطن .

* 2 نوفمبر 1789 تم الإستيلاء على أملاك الكنيسة لتوضع تحت تصرف الأمة.

* 20 يونيو 1791 هروب الملك وعائلته , ولكن تم التعرف عليه وإيقافه فى مدينة فارين ورحل سجينا إلى باريس .

* 14 سبتمبر 1791 أرغم الملك على إعتماد الدستور .

* 1 أكتوبر 1791 عقدت الجلسة الأولى للجمعية التشريعية .

* 10 أغسطس 1792 جماهير باريس تكتسح التويلرى فى إنتفاضة عارمة .

* 21 سبتمبر 1792 إعلان إلغاء الملكية .

* 21 يناير 1793 إعدام لويس السادس عشر كتجسيد لإلغاء الملكية وحرصا على قطع خط الرجعية نظرا لما كان يحكيه الملكيون بالتعاون مع قوى خارجية بدت تخشى نتائج الإضطرابات في فرنسا وعدوى الثورة .

* 10 مارس 1793 إنشاء المحكمة الثورية .

* 6 أبريل 1793 إنشاء لجنة السلامة العامة وظهور عهد الإرهاب .

مسار الجمهورية :

الجمهورية الأولى :

أعلنت عام 1792 تحت سلطة جمعية عمومية وبإدارة ثلاث قناصل , كان نابليون بونابرت ضمنهم قنصلا أولا .

ألغى هذا النظام عام 1802 وأعلن نابليون نفسه قنصلا مدى الحياة .

فى عام 1804 أعلن نابليون نفسه إمبراطورا بإسم نابليون الأول واستمر حتى هزيمته وخلعه للمرة الأولى عام 1814.

دخل لويس الثامن عشر باريس عام 1814 , ثم عاد نابليون واستولى على باريس فى 20 مارس 1815 واستمر حتى هزيمته فى معركة واترلو فى 18 يونيو 1815

يوم 22 يونيو خلع نابليون للمرة الثانية وأرسل إلى المنفى .

حكم آل بورون :

بعد خلع نابليون للمرة الثانية عاد آل بورون إلى الحكم وتأسيس إمبراطورية تحت حكم لويس الثامن عشر استمرت حتى إنهارت فى ثورة 1830 .

الملكية :

عام 1830 اعلن لويس فيليب الأول ملكا على كل الفرنسيين واستمر حكمه حتى أزمة عام 1864 - 1848 والتى انتهت بثورة أسقطت النظام الملكى وأعلنت الجمهورية الثانية .

الجمهورية الثانية :

تم إنتخاب لويس نابليون بونابرت رئيسا للجمهورية الثانية , لكن هذا قام بإنقلاب وأسس نظاما رئاسيا سلطويا عام 1851 , ثم اعلن الإمبراطورية الثانية .

الإمبراطورية الثانية :

عام 1852 قامت الإمبراطورية الثانية تحت حكم لوى نابليون بونابرت الثالث واستمرت حتى هزيمة سيدان عام 1870 خلال الحرب مع ألمانيا , فانتهت الإمبراطورية الثانية عام 1870 .

الجمهورية الثالثة والكومون :

4 سبتمبر 1870 اعلنت الجمهورية , لكن حكومة الدفاع الوطنى التى تشكلت لم تتمكن من تفادى الهزيمة وإستسلام باريس فى يناير 1871 , عقدت هدنة مع ألمانيا , كما تم إنتخاب جمعية وطنية ذات توجه ملكى ومسالم , عهدت بالإدارة التنفيذية إلى تيير , إنهار الجيش النظامى وتشتت فكان لابد من اللجوء إلى المقاومة الشعبية حيث أن الشعب الفرنسى رفض الإستسلام , وكان قامبيتا روح المقاومة , وهكذا قامت ثورة الكومون رفضا للإستسلام وللحكومة التى قبلته , استمرت هذه الثورة حتى تم القضاء عليها , واستمرت الجمهورية الثالثة حتى هزيمة فرنسا عام 1940 أمام ألمانيا .

الحكومة المؤقتة وحكومة فيش :

تشكلت الحكومة المؤقتة برئاسة ديقول من 1944 - 1946 أما حكومة فيش فقد ترأسها الجنرال بيتان فكانت متعاونة مع الألمان تتولى مناطق فرنسا غير المحتلة , استمرتا حتى هزيمة ألمانيا فى الحرب الثانية ودخول الحلفاء باريس .

الجمهورية الرابعة :

تأسست عقب تحرير فرنسا واستمرت حتى عام 1958 .

الجمهورية الخامسة :

تأسست إبتداء من عام 1958 واستمرت إلى يومنا هذا .

الخلاصة :

إن المتمعن يلاحظ أن فرنسا خلال الثورة لم تكن فـي حالـة إقتصاديـة سيئة جدا رغم الأزمة المالية , هذه لاتعنى بالضرورة سوء الأحوال الإقتصادية , كما أنها ترجع إلى النظام السياسى وأزمة الدولة .

ورغم سوء المحصول , ومارتب عنـه , ذلـك لأنهـا كـانت بالنسبة لفـترات سابقة من تاريخها أفضل حالا , وهذا يعنى أنه ليست الأزمة المالية والإقتصادية هـى السبب الوحيد ولا الحاسم وراء الثورة , فقد مرت فرنسا بفترات أسوأ ولم تحـدث الثورة , إن الأسباب الإقتصادية وحدهـا يمكـن أن تقـود إلى إضطرابـات إجتماعيـة أكثر مما تقود إلى ثـورة استمرت تصـارع العوامـل المضـادة عشـرات السـنين .الثـورة لكـى تحدث تحتاج لأكثر من أزمة مالية أو إقتصادية . فهل هو الحكم المطلق والطغيان ؟

إن الحكم المطلق والطغيان ونظام الإقطاع ليست أيضا أسبابا أساسيـة , فقـد عم الطغيان عصورا طويلة مع هيمنة الإقطاع دون أن يـؤدى ذلـك إلى ثـورة , بـل الملاحظ أن الحكم المطلق والطغيان كانا فى مرحلة ضعف وعجز وليس قوة , كمـا أن الإقطاع أخذ يفقد هيمنته المطلقة لصالح قوى إجتماعية أخرى منـذ وقـت ليـس بالقصير .

إن الجهد والنضال الفلسفى والثقافى الـذى تمخض عنـه عصـر الأنـوار هـو السبب الرئيسى فى قيام الثورة وفى إستمراريتها وذلك لأنه :

1- أعطى لعامة الشعب إمكانية بديل أفضل سياسى وإقتصادى وإجتماعى مما كان عليه حاضره , وهذا ماجعل عامة الشعب ينظـرون نحـو المستقبل وليـس نحـو الماضى , بحيث صار وضعهم الراهن معه أمرا لايطاق .

2- دمر قواعد النظام المطلق والنظام الإقطاعى فى عقول الناس , وطعن فى شرعيتهما مما أفقد النظام أهم مرتكزاته وهى الشرعية والإقتناع أو القبول به , مما جعل أى محاولة للحفاظ على النظام بالقوة عبثا لاجدوى منه .

3- إنه خلق تيارا جماهيريا واسعا حول أهداف ومبادىء مثل الإخاء , الحرية, المساواة , مما جعل الحاجة إلى قادة مسألة ثانوية جدا , وأدى إلى إستمرارية الثورة مع تساقط رؤوس القادة تحت المقصلة واحدا تلو الآخر وإنبعاثها مجددا حين يعتقد افولها النهائى .

ومن الملاحظ أيضا أن القادة كانوا ينبثقون من القاعدة الجماهيرية , كما أن أهم الأحداث وأهم الإنجازات التى حققتها الثورة كانت قد تحققت بفعل الشارع أو تحت ضغط الشارع , إذ كان النواب فى الجمعية الوطنية , حالما يصلون إلى قرار, يقومون بعرضه على الجماهير المحتشدة خارج قاعة الإجتماع , وليست له من قيمة إلا إذا إعتمدته الجماهير وهذا يفسر أيضا عودة الجمهورية إلى الحياة رغم توالى أنظمة مناقضة من ملكية وإمبراطورية .

المراجع ...

1- موسوعة لاروس ص 421 – ص 248 .

2- أطلس التاريخى ص 198 – ص 199 .

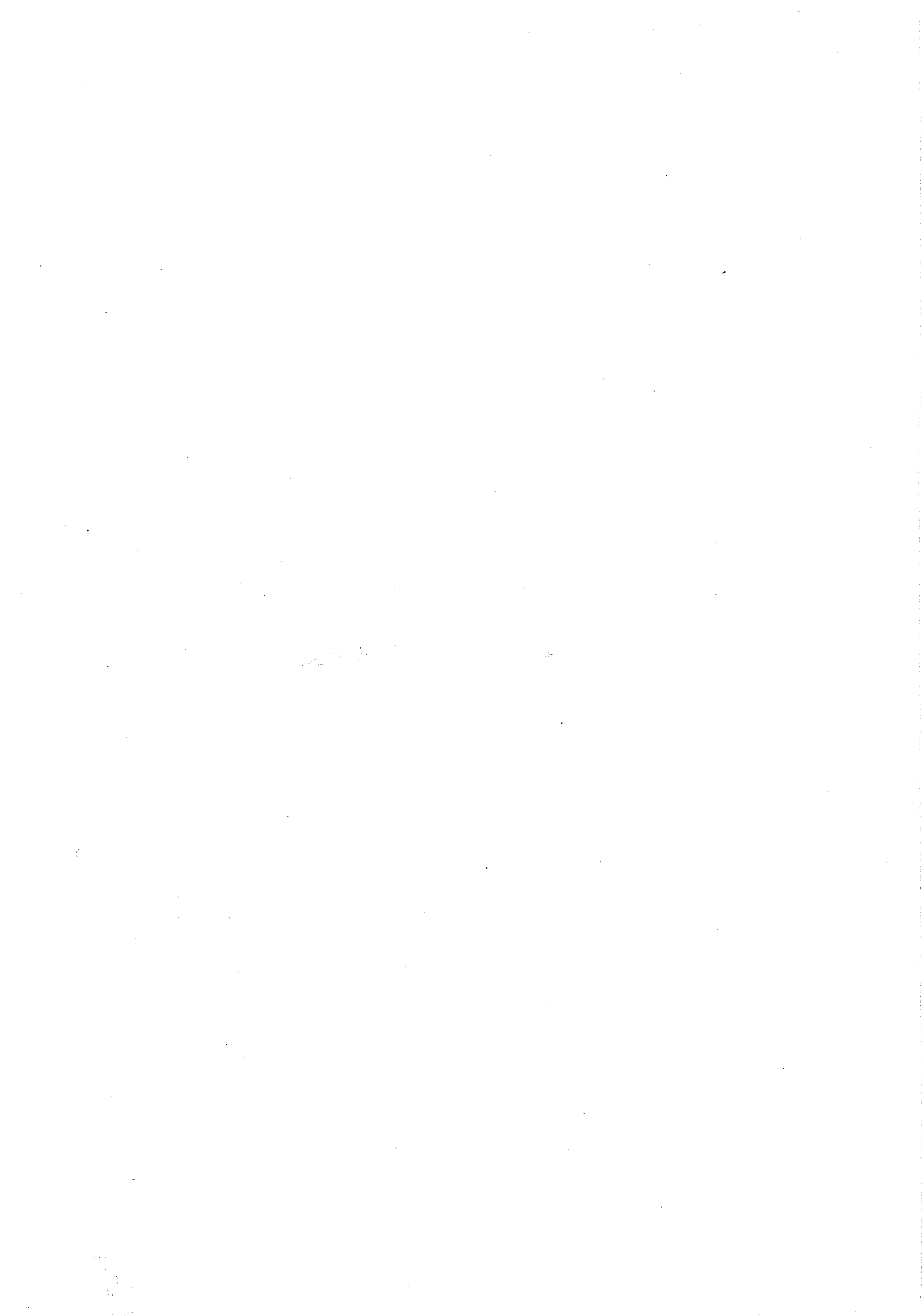
3- ف بلوش , س ريال , ج تولارد
الثورة الفرنسية .

4- ميشليه تاريخ الثورة الفرنسية ح 1 – ح 2 .

5- فرانسوا فوريه التفكير فى الثورة الفرنسية .

6- فرنسوا فوريه وآخرون إرث الثورة الفرنسية .

موقف (4)
ثورة الكومون 1871



ثورة الكومون

1871 - 1870

لاأحد يجادل فى أن الكومون كانت ملحمة ثورية بطولية , ليس فقط آخذا فى الإعتبار الضحايا الذين سقطوا من أجلها ودفاعا عنها : 4000 قتلى خلف المتاريس , حوالى 25 ألف ضحايا الإنتقام خلال الأسبوع الدامى الذى تلى هزيمة الكومونيين , 44 ألف سجين , 93 حكم بالإعدام , 1500 أشغال شاقة ومؤبدة , نفى 3400 شخص .. مما جعل باريس تفقد 100 ألف من سكانها , رجال ونساء وحتى أطفال , دفعتهم إلى التضحية مثل سامية وقيم نبيلة وأمل فى حياة أفضل وأكثر عدالة وحرية .. ولكن أيضا ماظلت تثيره من عواطف , وماتلهبه من حماس المشاعر , وماتستوحيه منها حركات التحرر الوطنى والإجتماعى ... حتى تكاد تصير أسطورة.

هل كانت الكومون حركة وطنية رافضة الهزيمة , رافضة إستسلام حكومتها الإمبراطورية ثم الجمهورية ؟ فهى تحارب على جبهتين : النظام الإنهزامى الذى إستسلم وسلم باريس وسمح للعدو بإحتلال جزء منها بعد عجز العدو عن دخولها عنوة ؟ والعدو المحتل للأرض المدنس للشرف الوطنى المحاصر باريس ؟

أم كانت حركة إجتماعية أعمق من إنتفاضة وطنية أثارها تدنيس محتل للأرض وإنهزامية حكومة؟

أم أن الظروف الداخلية والخارجية معا جعلت هذا وذاك يختلطان ويمتزجان؟ إذ كيف يمكن تحقيق ثورة إجتماعية وعدم الإنشغال بعدو يحتل الأرض , ويعطل السيادة الوطنية وحكومة تستسلم وتسلم له جزء من عاصمتها , وتقبل شروطه المذلة والمهينة ؟

وكيف يمكن فى نفس الوقت تحرير الأرض وقهر العدو فى وجود نظام يقبل ذل الهزيمة , ويقهر المواطن , ويقمع الحريات ويمارس مركزية طاغية على البلديات ؟

لامناص إذن من المواجهة على الجبهتين .

المسألتان مختلطتان ممتزجتان .. وفى هذا تختلف الكومون عن ثورة 1789 الأم والتى لم يكن أمامها مباشرة إلا النظام الإجتماعى والسياسى خصما ...

المسألة الإجتماعية تختلط مع المسألة الوطنية , ووجود العدو يحتل الأرض , ويحاصر باريس , ويتربص بالوطنيين , ويفرض شروطه المذلة بما فيها شكل الحكومة التىيقبل التفاوض معها على الإستسلام وتوقيع إستسلامها , يختلط مع المسألة الإجتماعية ومطلب الحرية والعدالة والديمقراطية بشكل غير قابل للفصل .

هذا الإختلاط ربما هو أحد أهم أسباب التناقضات التى أثرت سلبا وإلى حد ما فى مسار حركة الكومون , وسبب إنقساماتها وآثار منازعاتها الداخلية بين الأجنحة الثورية : البعض يركز أولا على المسألة الإجتماعية , والإنتخابات ودفع الثورة إلى مواقف أكثر جذرية , والبعض الآخر يخشى الحرب الأهلية فى وجود عدو محتل للأرض , فيدفع إلى محاولات الحل الوسط والإعتدال مدركا أن الحرب الأهلية لن تكون إلا فى صالح العدو ..

ربما هذا هو سبب ضعف الحركة .. ترددها .. ومن ثم إنهيارها , رغم صمودها البطولى فى باريس المحاصرة , التى هجرتها حكومتها جائعة .. فى شتاء قارص .. الأعمال متوقفة .. التموين مقطوع لم تهزم الكومون أمام جيش فرساى فقط , لقد هزمها الجوع والبرد ووطأة الإحتلال البروس وحصاره .. لقد تحالف العدوان موضوعيا .. العدو البروس وجيوش فرساى لسحق الكومون .

فهل كان بإمكان الكومونيين الصمود أكثر مما صمدوا ؟ وتقديم أكثر من أرواحهم خلف المتاريس , بل وأجسادهم متاريسا يقاتلون أحيانا بالأيدى

بالسكاكين .. يقاومون من قبر إلى قبر, ومن جدار إلى جدار .. وماذا كانوا يملكون أكثر من أرواحهم وقودا وأجسادهم متاريسا ؟ أمام 130 ألف جندى بقيادات محترفة , أمام جنرال الجوع والبرد ..... مقاتلين لايملكون من خبرة قتالية إلا الحماس والوطنية والعقيدة .. تعوزهم الوسائل وأحيانا القيادة ...

لقد سحقت الكومون بدون رحمة على يد جنرالات ملكيين , بونابرتيين , اكليرجيين , متعطشين للدم , لتتحول إلى أسطورة ملهبة المشاعر حية رغم مرور 124 عاما ..

إنها ملحمة تستدعى أن نفهمها , حتى لاتظل مجرد أسطورة تثير الحماس وتلهب العواطف يختلط فيها الخيال بالواقع , نفهم كيف تفاعلت العوامل الداخلية والمطالب السياسية والإجتماعية ضد الطغيان والتى لم تكن وليدة لحظتها , مع نتائج حرب خاسرة واستسلام مهين , لتقود إلى حدث تاريخى لامثيل له "الكومون" فى محاولة وطنية وإجتماعية معا لتأسيس جمهورية ديمقراطية إجتماعية..

التفاعلات :

عندئذ لكى نفهم أحداث عام 1870 - 1871 ينبغى الرجوع إلى الأيام الأخيرة لإمبراطورية متصدعة , منهكة , تنهض عاصمتها باريس ضدها .

لقد وعدت الإمبراطورية الفرنسية بالسلام , ولكن فى الخارج كانت تعانى الكوارث .. فى إيطاليا وفى المكسيك , وعلى الحدود ينمو منافسا قويا طموحا : بروسيا بقيادة المستشار الحديدى بسمارك , وفى الداخل , بعد مرحلة مثيرة للإعجاب من الإزدهار أخذت الظروف الإقتصادية تسوء , والسخط يزداد ويعم كل الطبقات الإجتماعية , وسياسيا إنتخابات عام 1869 التشريعية كانت هزيمة قاسية : حوالى 4.5 مليون صوت لمرشحى الحكومة مقابل 3.5 مليون صوت إى 40٪ من الأصوات لمرشحى المعارضة بالمعنى الواسع .. ليبراليين وجمهوريين .

قسم كبير من الطبقة السياسية أخذ بداخله الشك والتردد , لقد قبل الملاك عام 1851 أن يعهدوا بأنفسهم لحماية طغيان التنفيذى "الحكومة" , لكن هذا بدأ يثقل عليهم فصاروا يطالبون بالحريات الضرورية , أى تقاسم عادل للسلطان بين التشريعى والتنفيذى , ويطالبون بالعودة إلى النظام البرلمانى , والذى كان يتناقض مع نظام بونابرت "الإمبراطور" , الأغلبية الجديدة التى تكونت فى الهيئة التشريعية كونت إلى حد ما حزبا ثالثا : سياسيا ذات نزعة برلمانية , وإجتماعيا محافظة , وبعد تردد عهد نابليون الثالث إلى أميل أو ليفيير فى 2 يناير 1870 بمهمة تشكيل حكومة متجانسة تمثل أمانة الأغلبية فى الهيئة التشريعية ..

هكذا إرتسمت نهاية القيصرية , لكنها ليست بعد نهاية الإمبراطورية , نظام الحكم الجديد لم يكن ترميما سيئا للنظام , لقد عرف الإمبراطور , وبمهارة كيف يضع حدا للجدال , لقد توجه إلى الشعب بإستفتاء 8 مايو 1870 , وهذا أقر الإصلاحات بأغلبية ساحقة , سبعة مليون وأكثر "نعم" مقابل مليون ونصف "لا", لم يعد أمامه , مستندا إلى هذا , إلا البرهنة على أن الإمبراطورية المجددة , المستعيدة شبابها , يمكن أن تكون نظام توازن وإزدهار ...

الجمهورية والثورة :

المعرضة الحقيقية , التى تريد الثورة , هى التى تناضل من أجل الجمهورية , غير مقتنعة ولاقانعة بإصلاح النظام , الحزب الثورى الحقيقى كان الحزب الجمهورى .

مسحوقا عند الإنقلاب على الدولة الذى أسس الإمبراطورية , فإن الحزب الجمهورى أخذ يستعيد قواه : إنه يملك الرجال والأطر كثرة وفاعلة , بعضهم عاصرالجمهورية الثانية , والبعض الآخر شباب جذريون من الجيل الجديد , كما له صحفه المعبرة عنه "العصر القديم" "المناضل" "المستقبل الوطنى" ومنذ بعض

الوقت "النداء" لشارل هوقو , فى مايو 1869 , ألمع الشباب الراديكاليين "قامبيتا" نجح بجدارة فى الإنتخابات التى خاضها فى الأحياء الشعبية شمال وغرب باريس , وفق برنامج هجومى "برنامج بيل فيل" .

فكرة جمهورية ثورية تمتد بجدورها إلى ذكريات الثورة الكبرى , فبدأت إعادة طبع أعمال السلف العظام , دانتون , مارات روبسبير , ويعاد تعلم "المبادىء الخالدة" , بالنسبة للجميع الأمر يتعلق بإكمال العمل الذى بدأ منذ مائة عام "فرنسا ملتزمة بإكمال الثورة الفرنسية , لايجب أن يحل العيد المئوى لعام 1789 إلا ويستعيد الشعب لنفسه ولبقية العالم التراث السياسى الذى سلب منه منذ 18 بروميز" هكذا يعلن قامبيتا فى يوليو 1869.

وإذا كان شيوخ الجمهوريين يؤسسون يقينهم على روسو والعقد الإجتماعى , فإن الجيل الشاب كان يبحث عن يقينه فى فلسفة كانط ووضعية كومت : ثمة معنى للتاريخ , ان مسار التاريخ هو الذى يقود إلى "الديمقراطية العلمية" إلى جمهورية فيها يتصالح التقدم والنظام , وكل عنف يصير عندئذ غير مجد ومخالف للعقل , وان النظام ينهار بسبب تناقضاته نفسها , وأولها تلك التى توجد بين سلطة الواحد وسيادة الجميع ..

خلال إنتخابات عام 1869 إعتقد البعض أن ساعة النظام قد حانت , إلا أنه كان يقينا سابقا لأوانه , من 292 نائب ليس هناك إلا حوالى أربعين جمهورى حقيقى , ولم يصوت لا فى إستفتاء مايو 1870 إلا حوالى مليون أى 20 ٪ من الأصوات , الثورة الجمهورية ليست غدا .

لكن من خلال نتائج التصويت تبرز ملاحظة ذات أهمية : إن كانت الجمهورية أقلية فى المدن إلا أنها إنتصرت أو تغلبت فى الضواحى الكبرى كما فى عدد من الضواحى المتوسطة , وإن كانت الإمبراطورية تحافظ على الأغلبية , إلا أنها أغلبية ريفية .

الجمهورية , بالنسبة لغالبية قادة الحزب ستكون ثورة هادفة لكن يوجد منهم قسم مستعجل , ثورى بالمعنى العام للكلمة , قويا , خاصة فى باريس حيث يجد دعما شعبيا واسعا , من بين هؤلاء شارل ديلكلو , جماهير الشعب يثير حماسها ويحرضها هنرى روكفور , حوله وحول الشيوعى ميليير تكون فريق من الثوريين الإشتراكيين , الذين أطلقوا عام 1869 صحيفة "لامارسييز" التى تطبع فى 50 ألف نسخة وتوزع فى باريس وفى كل المدن الأخرى , وبلانكى "العجوز" "عنكبوت الثورة" يستمر سرا فى نسج خيوطه التآمرية .

القدرة الإجتماعية والسياسية للطبقات العاملة :

فى عام 1868 , يوجد من بين 38 مليون فرنسى , 12 إلى 13 مليون يعيشون من "مهن صناعية" , خمسة مليون عامل نشط , 3.5 مليون عامل أجير , 1.5 ألف رب عمل , 830 ألف عامل بناء , مليون ومئة وخمسين ألف فى صناعة الملابس , مليون عامل فى صناعة النسيج , وفى التعدين 250 ألف عامل , وفى المناجم 200 ألف عامل , لكن رغم التقدم الذى حققته الرأسمالية الصناعية, فإن الطبقات العاملة لازالت تحتفظ بسمات تقليدية , الصناعات الصغيرة , والصناعة الأقل تركزا تسود , هل هؤلاء العمال بروليتاريا ؟ فيما بينهم يتسمى العمال بروليتاريا , وفى الغالب يتسمون منتجين , أو ببساطة عمال أو أيضا أقنان الأجرة أى الإقطاع الجديد .

هل يمكن الحديث عندئذ عن طبقة عاملة ؟ إنه من السابق لأوانه إستخدام هذه الكلمة إلا إذا أخذت فى معناها الدال على فئة , إنها آنذاك طبقات عمالية , إذ من الصعب آنذاك تجميع البروليتاريا الفرنسية فى كل متجانس : عمالا متنوعين فى صناعات مختلفة : بروليتاريا حقيقية فى المصانع الكبرى , حرفيون فى حرف متعددة , متخصصون , عمال وخصوصا عاملات , العمال الزراعيون أغلبية فى

صناعة النسيج , كثرة فى المناجم أو فى صناعة الحديد , هناك عمال المدن الصغيرة والمتوسطة ليست لهم صفة صناعية محددة , عمال المدن يعملون أحيانا فى أكثر من صناعة .

الضحية الأولى للإنقلاب على الدولة 18 برومير , الحركة العمالية إستعادت قواها فى بداية أعوام 1860 , خاصة منذ أن أجاز الإمبراطور حق تكوين الروابط , الجمعيات . الجمعيات أو الروابط العمالية تكونت أو أعادت التكون علنا , تعاونيات إنتاجية إستهلاكية , جمعيات الإغاثة خصوصا , وجمعيات تبادل الأقراض , وجمعيات التضامن , البعض يجرؤ على القول بأنها مقاومة فاعلة بفضل الإضطرابات , بعض هذه الجمعيات أخذ أسم غرف نقابية والحكومة تغض النظر عنها منذ 1868 .

الجمعيات العمالية تتحد فى فيدراليات مهنية , والتى صارت , عشرين سنة بعد ذلك , بورصات العمل , الحركة كانت كبقعة زيت .. إنتشرت سريعا , وأخذ الحديث يجرى عن تكوين فيدرالية وطنية لهذه الإتحادات المحلية , القسم الفرنسى من الرابطة الأممية للعمال والمتكونة فى لندن تمثل غطاء لهذه الحركة .

الرابطة الأممية للعمال تجتمع فى بال عام 1869 , من 81 مندوب , 21 فرنسى , تقرر تعميم غرف العمل , تجميع الأراضى والمناجم ووسائل المواصلات والمصارف أى جعلها ملكية عامة , وبشكل متردد بدأ المناضلون يطرحون مسألة الدولة , وتقليص الضرورى من سلطاتها , وربما إختفائها نهائيا , المندوب الفرنسى أشار إلى تنظيم كومون المستقبل :

"تجميع مختلف الطوائف المهنية فى كل مدينة لتشكل كومون المستقبل , مجالس الطوائف المهنية تحل محل الحكومة , وبواسطة لجنة من مندوبى الطوائف يتم تنظيم علاقات العمل التى تحل محل السياسة" .

عام 1865 ظهر كتاب برودون "قدرة الطبقات العاملة" هذه القدرات واقعيا بدأت تتأكد , ولكن على هذا المستوى لازال المناضلين منقسمين مترددين , أغلبية العمال يعتقدون ويأملون فى شكل الجمهورية , هذه تكون ديمقراطية وإجتماعية , فى العاصمة كما فى المدن الكبرى , يقود الأمميون نضالا مواكبا لنضال اليسار الجمهورى المتطرف .

السنوات الأخيرة للإمبراطورية وسمها توتر إجتماعى متعاظم , وثلاث موجات متتالية من الإضرابات 1864 - 69 - 70 فى الأخيرة إضطرت الحكومة لإنزال الجيش .. ليطلق النار ..

مدينة باريس تضخمت بشكل فاق الحدود , منذ 20 عاما , فى عام 1851 يسكنها حوالى مليون نسمة , فى عام 70 وصل سكانها حوالى 2 مليون نسمة .. إنها أكبر إقليم عمالى فى البلاد .

عمال باريس الأكثر نضجا والأكثر نضالية من بقية عمال فرنسا , الإضرابات بلغت ذروتها فى السنتين الأخيرتين للإمبراطورية , وليس من المبالغ فيه أنه فى باريس يتحدد مصير كل نظام ومستقبل كل ثورة .

مدينةباريس منذ 1851 محرومة من كل الحقوق البلدية , محكومة مباشرة من السلطة المركزية بواسطة إثنين من الموظفين : مدير البوليس , والمحافظ .

فى مجموع المقاطعات حصلت الجمهورية على 69 ٪ من الأصوات وبالنسبة لإستفتاء 8 مايو باريس قالت : "لا" , وفى الإجتماعات الشعبية العامة , المسموح بها منذ 1868 , كان الخطباء الثوريون يدعون صراحة وبقوة إلى ضرورة إسقاط الإمبراطورية .

لكن معارضة النظام لم تكن حكرا على باريس وحدها , بل تشاركها فى ذلك مدن الريف أيضا: فى روين تكونت أول غرفة عمالية فيدرالية , وليون تعتبر عاصمة الإشتراكية .

لقد كانت بعض المدن تتحمل بنفاد صبر وصاية السلطة المركزية , ليون ليس لها بلدية منتخبة منذ 1852, وجود بلدية مرسليا مهدد , فى كل مكان المحافظ يسيطر على المجالس البلدية المعينة , المطالب تتصاعد وتتطور : من مطلب الإدارة المحلية إلى الحريات , إلى إستقلالية البلدية وأحيانا المقاطعة أو الأقليم , بل بعضهم تقدم بمشروع اللامركزية "الكومون تحرر المقاطعات" وكثير من الجمهوريين أيدوا ذلك , بل أن بعض برامج المرشحين أعلنت "التدمير الضرورى" أو "فرنسا فى حاجة إلى حكومة ضعيفة" , وفى إنتخابات أغسطس 1870 عدة مدن أعطت لنفسها مجالس بلدية من المعارضة أو من الجمهوريين .

لكن هذه المدن ليست إلا جزء فى محيط الريف الذى هو قاعدة النظام الصلبة .

الإمبراطورية مستعيدة شبابها , مجمعة قواها , قائمة على قواعدها الريفية الصلبة , رغم تصدع وضعها فى المدن , سيقال عن هذا أنه حالة "ماقبل الثورة" , المتطرفون فقدوا صبرهم , لكن قمعهم تم أحيانا بدون عناء من قبل سلطة مازجة الضغط مع الإستفزاز , مخترعة المؤامرات لكى تقمعها , فى 30 أبريل 1870 صدر الأمر بتوقيف كل الأشخاص المنتمين للأممية : يجب الإنتهاء من الشبح الأحمر , هكذا تنوى الحكومة , الحركة العمالية تأثرت بشدة , خاصة فى باريس حيث صدرت أحكام قاسية ضد قياداتها فى يوليو 1870 "البروليتاريا أنهكوا .. تعبوا من كونهم ضحايا الطفيلية , ومن شعورهم بأنه محكوم عليهم بالعمل بدون أمل .. تعبوا من أنهم لايحصلون إلا على الفتات من مائدة هم ثمنها" .

بسطاء الجمهورية أخذوا يتأملون فى هزيمتهم فى مايو 1870 , لقد تبين لهم الإستفتاء العام مخيبا للآمال .. كاذبا .. يجب الإنتظار إذن , جيلا على الأقل , هكذا قادهم التأمل , وخلال ذلك يجب العمل بواسطة التعليم والدعاية ..

مع ذلك , رغم مظاهر القوة , الإمبراطورية الهشة لم يعد أمامها إلا بضعة أشهر , ليست الأزمة التى تجاوزتها هى سبب موتها , بل إستلزم موتها أيضا عاصفة الحرب التى دخلتها متسرعة وبدون أعداء فى 19 يوليو ضد بروسيا .

فى 4 أغسطس تكبدت الإمبراطورية هزيمة فيسبورج وفى 6 منه هزيمة فورباخ , الحدود أنتهكت واقتحمت , 16 مارس هزيمة لاتود , 18 منه قرافيلو , جيش الشمال حوالى 100 ألف جندى يحاصر فى ميتز , 2 سبتمبر كارثة سيدان والإستسلام .

مقدمات الثورة :

لقد استقبل الشعب الباريسى الحرب بحماس , لكن أخبار الهزائم أفقدته الصواب وأثارت غضبه: 9 أغسطس مظاهرة نظمها بعض مناضلى الأممية فشلت , فى 14 منه بعض أتباع بلانكر حاولوا الإستيلاء على معسكر "لافيليت" باحثين عن السلاح لإستنهاض ضاحية سانت أنطوان , عملية فاشلة , برهنت على أن زمن المؤامرات العصيانية ولى .

فى 5 سبتمبر مساء وصل باريس خبر هزيمة سيدان , يوم الأحد الجماهير بورجوازية وشعبية يمتزجان فى مظاهرة عارمة أمام قصر بوربون والذى دخلوه حوالى الساعة 14 , مطالبين بخلع الإمبراطور وإعلان الجمهورية , بعض البلانكيين حاول أخذ زمام الحركة , ولكن وزن الجماهير هو الذى كان حاسما .

فى الهيئة التشريعية , القيادات الجمهورية راوغت وماطلت : إنها لاتريد تحمل تركة حرب مدمرة , ولاتريد جمهورية يفرضها تمرد باريس , تتساءل : هل بقية البلاد ستلحق أم باريس تبقى وحدها ؟

القيادات منشغلة بالشرعية , بحثت عن حل وسط : حكومة مؤقتة يتمون نصفها من الحزب الليبرالى ونصفها الآخر من الجمهوريين , مشاركة تيير كانت ستكون حاسمة , لكن هذا تهرب.

نهاية الإمبراطورية وإعلان الجمهورية :

لامفر إذن من الأخذ بمطلب الجماهير : قامبيتا أعلن نهاية الإمبراطورية , كما أعلنت الجمهورية, وكالعادة , من مبنى قصر المدينة , وتكونت حكومة الدفاع الوطنى من نواب باريس .

الفريق الجديد حدد هويته "نحن لسنا حكومة حزب .. نحن حكومة الدفاع ... اليوم كما فى عام 92 الجمهورية تعنى وحدة الشعب والجيش من أجل الدفاع عن الوطن" .

لقد كان يوما عجيبا يتناقض مع الوضع العام : الزهور على فوهات البنادق ... إنه مناخ يوم عيد , لم تقم أى ثورة بمثل هذا الهدوء وبهذه البساطة , لم ينهض أى بورجوازى أو أى من الأعيان , أو جندى واحد للدفاع عن الإمبراطورية التى قبيل ذلك كانت تبدو قوية صلبة , هاهى تنهار كما لو كانت قصرا من رمال .. الهزيمة محت كل شىء , وإنهيار الإمبراطورية مجرد شهادة وفاة , إنها ثورة الإحتقار كما قيل عام 1848 , إنها إذن الجمهورية وخصوصا الحرب .

إستسلام باريس :

من غير الممكن فهم أحداث عام 1871 دون فهم مرحلة الحصار , الكومون فى البداية كانت همسا , ثم صارت مطلبا صريحا , لكن الطريق إليها ليس مباشرا, مسارا لازما يقود من ثورة 4 سبتمبر إلى 18 مارس , فيه منعطفات عدة , كما أنه ليس مايحدث فى العاصمة هو الأكثر حسما ..

حالما قامت الجمهورية بدأ الحديث عن السلام , فرنسا لم تخسر فى سيدان إلا معركة , والإمبراطور بإستسلامه لم يسلم إلا سيفه , لكن الحكومة الجديدة فى حاجة إلى السلام لتتأكد , أنها ليست مسؤولة عن الحرب "الأسرة المالكة على الأرض .. فرنسا تنهض" السلام مطلوب شريطة أن يكون مشرفا لايستلزم لا التخلى عن شبر من الأرض ولاقطعة حجر من القلاع .

لكن كيف يكون السلام مشرفا لطرف مهزوم عسكريا ؟ وهل يقبل المنتصر سلاما مشرفا للمهزوم ؟ فى هذا أول مشكلات الحكومة المؤقتة , وثانيها أن الشعب أسقط الإمبراطورية وأعلن الجمهورية لأنه يرفض الهزيمة والإستسلام , وأقام حكومة مؤقتة لاتوقع الإستسلام ولكن لتواصل الحرب .. لقد ولدت الجمهورية وحكومتها المؤقتة فى أزمة ...

الألمان يستمرون فى تقدمهم الساحق , حتى وصلوا إلى السين فى 13 سبتمبر وحاصروا باريس فى 19 منه , فى نفس الوقت جول فافر يذهب لمقابلة بسمارك لبحث إمكانية إنهاء حرب غير ذات موضوع , المستشار الحديدى يضع شروطه : أنه يريد الألزاس وجزء من اللورين , وكتعويض خمسة مليارد , ويهدد إن لم تنفذ شروطه بإعادة نابليون الثالث , شروط لاشك مهينة لحكومة الجمهورية .. مما توجب عليها مواصلة حرب، خاسرة .

الحكومة المؤقتة , بإستثناء غامبيتا , لاتفكر إلا فى الإستسلام , لكن إصرار وصمود شعب باريس منعها من ذلك , العسكريون المحترفون كانوا يشكون فى نهاية مشرفة للحرب , واعتبر بعضهم مواصلة المقاومة "بطولة جنونية" .

لكن باريس قذفت بنفسها فى اتون الحرب , لاينقصها الرجال ولا الحماس, لقد قررت الجمهورية إستنهاض الجماهير , قامبيتا يحي ذكرى إعلان الجمهورية الأولى : "منذ 78 عاما , وفى يوم مماثل أسس آباؤنا الجمهورية , وأقسموا لأنفسهم , فى مواجهة الأجنبى الذى يدنس تراب الوطن , أن يحيوا

أحرارا أو يموتو مقاتلين ... لنشرف اباءنا اليوم .. وغدا مثلهم يجب أن نعرف كيف نفرض الإنتصار" .

الجمهورية والوطن :

المتطرفون من مختلف الإتجاهات أخذوا يتحدون , يلحق بهم بعض الجمهوريين المقتنعين , الأمميون يشكلون لجانهم , كل دائرة "حى" لها إدارتها المتكونة تلقائيا , اللجان تدعى مساعدة - وأحيانا الحلول محل - البوليس , التموين , المدارس ... مجالس البلديات الرسمية عينت فى 6 سبتمبر , كل لجنة إدارية تعين إثنين من أعضائها لتشكيل لجنة مركزية للدفاع الوطنى عن عشرين دائرة باريسية , هذه اللجنة المركزية عقدت أول إجتماعاتها فى 11 سبتمبر فى ميدان كورديرى دوتامبل , فى 14 منه علقت أول ملصقة معلنة مطالبها : "إستبدال البوليس بالحرس الوطنى , مسئولية القضاء , تنظيم تموين عادل ورقابة شعبية على كل الإجراءات المتخذة للدفاع الوطنى ... إستنهاض الجماهير , ومصادرة كل مايمكن أن يخدمها " .

لقد تحدث البعض عن إزدواجية السلطة أو ثنائية السلطة بين اللجنة المركزية والحكومة المؤقتة كما سيحدث فى روسيا عام 1917 , التماثل , على الأقل فى البداية , ليس مقنعا , اللجنة المركزية لاتريد منافسة الحكومة بل مساعدتها , معبئة محرضة مؤطرة لصالحها المبادرات الشعبية, مطالب اللجنة تتمثل فى إقامة بلدية فى باريس وكومون , كما هو الحال فى الثورة "سلام فرنسا وإنتصار الثورة الأوربية يتوقف على باريس , الحكومة يمكن أن تضطر إلى التحول إلى الريف , لكن الكومون يجب أن تعيش أو تفنى مع العاصمة , يجب إذن كومون ذات سيادة تعمل على هزيمة العدو , ثم إتاحة تجانس المصالح , وحكومة مباشرة للمواطنين بواسطة المواطنين أنفسهم" .

هذه المرة الأولى التى تظهر فيها كلمة الكومون , الكومون ليست ضد الحكومة , إنها من ناحية إدارة مباشرة لمصالح المواطنين بواسطة المواطنين أنفسهم , وبديل عن الحكومة فى حالة إضطرارها , نظرا لظروف الحرب , إلى ترك باريس لمواصلة الجهد الحربى , فى باريس عندئذ فى حاجة لإدارة مقاومتها للعدو , " فيما يخصنا - يقول الكومونيون لم يكن مطروحا أن نكون معارضين للحكومة , اننا نزعم فقط جعل كل سكان باريس المقاتلين دفاعا عن المدينة الكبرى يمارسون حقوقهم البلدية وفق أبسط مبادىء الجمهورية" .

الحكومة , تحت الضغط , وعدت بإنتخابات بلدية فى 28 سبتمبر وإنتخابات عامة فى 7 أكتوبر, دامبيتا قبل طوعا تكوين بلدية باريس , ولم يتردد هو نفسه فى تسميتها كومون .

باريس تعيش مناخ الحرية الكاملة : حرية الكلام , حرية التعبير , الإجتماع, الصحف تتضاعف مثل : الوطن فى خطر , المعركة , النداء , فتحت النوادى فى الأحياء بالتنسيق مع لجان اليقظة , يجرى النقاش فيها أحيانا حول الكومون وأحيانا أخرى حول الدفاع , الشعب يحرض الحكومة على جرأة أكثر , قبلت الحكومة على مضض هذا الحماس الشعبى الإرادى والمفرط , لكنها كانت تخشى النتائج العكسية فى البلاد , ألغت إنتخابات الجمعية التأسيسية , وأجلت إنتخابات بلدية باريس , إلا أن المطالبة بالكومون تزداد حيوية , على الأقل فى ميدان الكورديرى دولاتامبل , "الكومون هى الوحدة السياسية , الدولة أو الوطن ليس إلا إجتماع كومونات فرنسا , مبدأ حرية البلديات ليس فى العمق شيئا آخرا إلا حرمة الفرد .. حتى الآن نحن لسنا إلا حشدا .. سنكون فى النهاية مدينة" , فى هذا القول نلمس لهجة فيدرالية , بدون شك ليست فى وقتها فى اللحظة التى فيها مواصلة الحرب تقتضى المركزية الأشد للجهود , هكذا يفكر آخرون .

الهزائم تتوالى , والحكومة تبدو ليست فى مستوى مهمتها , الغضب ينتاب باريس , تندلع المظاهرات مطالبة بالدفاع مهما كان الثمن , وإنتخابات بلدية اوكو مدنية .

لكن هذا لايعبر إلا عن رأى جزء من الشعب , القيادات الذين جروا رجالهم إلى المظاهرات تخلى عنهم رجالهم.

فى منتصف أكتوبر قررت الأممية ترك لجنة العشرين دائرة هادفة إلى عدم تبذير جهودها فى مظاهرات غير مجدية , مفضلة على ذلك تكوين تنظيمها الخاص.

فى 27 أكتوبر إستسلام ميتز , 106 ألف أسير , 600 ضابط , 50 جنرال , فرنسا فقدت بذلك آخر جيوشها النظامية , وصل خبر الهزيمة باريس فى 30 منه , كما علمت فى نفس الوقت فشل محاولة إختراق الحصار فى مدخل بورجيه , وأن تيير عائدا من جولة أوربية يحمل مقترحات سلام .

31 أكتوبر موجة من السخط والتذمر عمت العاصمة , كل شىء يجرى فى غموض كامل والذى يكشف عن ضعف الحزب الثورى .

عدة حركات تتداخل دون الوصول إلى وحدة , فى الصباح وفد من الحرس الوطنى إتجه إلى قصر المدينة لمسألة الحكومة حول الأخبار السيئة , إنتهى بالحصول على وعد بإنتخابات قريبة لبلدية باريس , هذا الوفد وصل "ميدان الأحزاب" بعد الظهر مطالبا بالكومون , بعض الوقت قبل الساعة 16 فلورينس على رأس حوالى 500 شخص من بيل فيل , يقتحم أبواب منزل الشعب, الحكومة صارت أسيرة حشد يتعاظم من الجماهير , لكن كان لكل جماعة من الحشد مطالبها الخاصة , بعضها طالب بإسقاط الحكومة المؤقتة , والآخر يطالب بإنتخابات كومونية لتكوين كومون يتكلف بالشؤون العسكرية لباريس , وبعض يطالب بتشكيل لجنة

السلامة العامة .. فى هذا الوقت بعض الأحياء بدأت فى التحرك , وإحتلال البلديات , كما ظهرت المطالبة بتأسيس لجنة ثورية مؤقتة .

لكن الغوغائية أنهكت نفسها بنفسها , ميدان الأحزاب بدأ يفرغ من الناس, جول فيرى يتمكن من تجميع بعض العناصر ويحتل قصر المدينة , ويطلق سراح زملائه فى الحكومة , لينتهى كل شىء بحل وسط : إطلاق سراح الأسرى مقابل إلتزام الحكومة بتنظيم إنتخابات بلدية مباشرة .

هكذا بدت الحركة مزاجية إنفصالية لم تهدد جديا وجود الحكومة , وبمهارة قامت هذه بإجراء إستفتاء عام فى 5 نوفمبر : هل شعب باريس يثق فى حكومة الدفاع الوطنى ؟ "لتفوز الحكومة بحوالى 323 ألف نعم مقابل 54 ألف لا , فتفجر سخط المتمردين .

هذا عن باريس فكيف كان حال الريف ؟

فى ليون تم إعلان الجمهورية بمبادرة ذاتية 1870 - 1871 , رفع العلم الأحمر على قصر المدينة , وتمونت لجنة السلامة العامة بأغلبية عمالية وحرفية , الهدف من ذلك كما يقول شاهد عيان "أن يحكم الناس أنفسهم بأنفسهم" , كما تأسس مجلس الكومون الذى اعتبر نفسه السلطة ذات السيادة المطلقة فى ليون , وأخذ فى تنظيم الدفاع عن ليون , كما حاول علاج مشكلة البطالة بتأسيس مجالات عمل وطنية إستوعبت فى أكتوبر 13 ألف عامل , لكن كومونة ليون تعرضت لعاصفة:

نواة صلبة , أساسا من القسم الفرنسى بالرابطة الأممية للعمال , قدروا أن الأمور تسير بشكل بطىء أكثر من اللازم , من الشائع أن ذلك كان لتأثير باكونين عليهم , دافعا إياهم إلى العمل , محرضا على الجرأة , داعيا إلى إنتفاضة فوضوية مستقلة عن كل وصاية رسمية , بل معلنا نهاية الدولة أيضا , ورغم طوباوية هذا , إلا أنه فى جانب منه واقعى , لأنه لم يعد من الممكن إنتظار شىء من باريس المحاصرة بالعدو المنشغلة بالدفاع عن نفسها , وصاية باريس عمليا إنهارت ,

بسبب أزمة السلطة فيها وبسبب حصارها , وعندما ينهار المركز على الأطراف أن تتدبر نفسها.

إن على مدن الريف , حرة فى تصرفها , بسبب عجز المركز , أن تأخذ بزمام المبادرة للدفاع عن الوطن , يجب إستنهاض الجماهير وفى كل مكان تأسيس كومونات ثورية تصنع سلام فرنسا .

آلة الدولة الإدارية وحكومتها صارت عاجزة أو ألغيت , كل الإدارات البلدية الرسمية استبدلت بلجان سلامة فرنسا , والتى تمارس كل السلطات تحت رقابة مباشرة من الشعب , كل لجنة ترسل إلى عاصمة أو مركز المقاطعة الإدارى مندوبين لتكوين "الميثاق الثورى لسلامة فرنسا" .

الفوضويون فى ليون إنخرطوا فى العمل , عدة مئات يستولون على مقر البلدية , ويطالبون بلجنة ثورية مؤقتة , مستعدين لإسقاط كل ماهو موجود , لكن المتظاهرين إما بسبب الإنهاك أو بسبب التردد , فى القرار , بدأوا يتناقصون , مما جعل من السهل تفريق البقية بواسطة بعض فرق الحرس الوطنى , وانتهى كل شىء , رغم جهود باكونين , والذى جرى إيقافه لبعض الوقت .

ليون لها كومونها , ولم تكن راغبة فى إتباع مغامرة المتمردين , لكن هذا كان لصالح مدير البوليس , الذى إستطاع إستعادة الحماس الوطنى لصالحه , ومنذ الباكر أخذ فى تشتيت خلايا الإضطرابات .

مع ذلك حافظت ليون على أنها أول كومونات فرنسا بمجلس بلدى معتدل, بحرية بلدية , هذا الوضع إستمر حتى مابعد مايو 1871 .

إبتداء من 4 سبتمبر رياح الحرية هبت على مدن الوسط والميدى ومنذ إنتخابات أغسطس عدة منها منحت نفسها مجالس بلديات جمهورية , ومع إختفاء الإدارة الإمبراطورية , قامبيتا أقال 85 مدير بوليس , طالبت عدة مدن تلقائيا بمجالس بلديات أو لجان جمهورية , ذات سلطات واسعة بالنسبة للحكومة

المركزية , هذه المجالس يواكبها نوادى وجمعيات شعبية والتى تحرضها وتدفعها إلى الأمام .. هكذا هو الحال فى قرينوبل , تولون , بيربينيان , ناربون , ليموج , سانت اتيان وديجون .

مرسليا على خلاف ليون وصلها خبر إعلان الجمهورية من باريس , مع أن الحركة الجمهورية متطورة فيها أيضا , المجلس البلدى الجمهورى المعتدل الذى انتخب فى أغسطس ظل يحتفظ بإدارة المدينة , تعاونه لجنة السلامة العامة , مستندا إلى الحرس المدنى المتكون من عمال الميناء وبعض الأعضاء من الأممية العمالية .

لكن الأمور تطورت , وبدت تأخذ بعدا آخرا , فى 18 سبتمبر , مارسليا , ليون , وقرينوبل قررت معا تأسيس "رابطة الميدى للدفاع الوطنى عن الجمهورية", وإلتحقت بهذه الرابطة 15 مقاطعة أخرى , مقرها كان مرسليا , لقد جرى الحديث عن حكم محلى أو إستقلال ذاتى , وفيدرالية , مما يوحى بنزعة إنفصالية , لكن رؤساء الرابطة ينكرون ذلك "ليس هدفنا تكوين رابطة سياسية بعيدا عن مقاطعات فرنسا الأخرى , الجمهورية يجب أن تبقى واحدة غير قابلة للإنقسام .. إنها ليست دولة داخل الدولة .. الميدى لن ينفصل عن فرنسا وباريس" .

لكن رغم هذا التأكيد كانت الرابطة تطمح فى التحرر من الوصايا المركزية الشديدة , من أجل هذا كانت الرابطة جذرية فى أهدافها ووسائلها : القرار , السلطان , يصعد من أسفل إلى أعلى, رقابة شعبية يقظة ودائمة .

قامبيتا استقبل هذه المحاولات ساخطا غاضبا , معتقدا إياها إقليمية , إن لموقفه مايبرره , كان يخشى تشتت الطاقات فى الوقت الذى يجب فيه توحيد الجهود وكل الآراء الوطنية فى مواجهة العدو المحتل .

فى باريس المحاصرة صار الوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم , مع الشتاء القارص , العمل توقف فى العاصمة , التى صارت مدينة مشلولة و الحماس

الوطنى أخذ يفتر , الحصـار جوع المدينـة , نسبة الوفيـات تضـاعفت , وعرفـت باريس تمردا مبعثه الجوع والبرد .

لكن المدينة تصمد , منتظرة الخلاص علـى يـد الجيـوش التـى يحـاول قامبيتـا تكوينها فى الريف , المنظمات الوطنيـة الثوريـة تتهـم الحكومـة , حكومـة الدفـاع الوطنى , بالعجز , لكن تأثيرها أخذ يتضاءل , النوادى بدأت تفرغ , الكورديـرى يضطرب ولكن بدون برنامج عمل محدد , الأممية منقسمة على نفسها فى السياسـة الواجب تبنيها , تأثير حزب "الحمر" يتضاءل , الصحـف تختفـى, الإعـلان الأحمـر الذى وقع عليه 140 شـخص يـترجم تحـولا هامـا , هـؤلاء الموقعـون كونـوا "لجنـة المندوبين الكومونيين عن عشرين دائرة" هذه المرة الإعـلان واضحـا ضـد الدولـة , والأعضاء الذين جرت تسميتهم من قبل ماتبقى من "لجان اليقظة" يريدون الحلـول محل حكومة الهزيمة , لكن الباريسيين لم يتحركوا إستجابة لدعوة التمرد .

لقد كان للثورة أطرها ولكن لم يكن لها جنودها , الحصار إستمر 135 يوما, القنابل البروسية تتساقط على باريس , وبـاريس تظـل فـى المحنـة صـامدة , ورغـم جهود قامبيتا المضنية كـان الوضـع العسـكرى ميؤوسـا منـه ... خسـائر أخـرى , والحرب تكون نهائيا خاسرة , لكن العاصمة ترفـض هـذا وتظـل تـأمل ضـد كـل يأس.

ثورة باريس :

يجرى الحديث غالبا عن كومونة باريس , لكنها لم تكن شعارا إلا لحفنة من المتطرفين , لقد ظل الشعب واثقا من الحكومة الجمهورية التى منحهـا لنفسـه , إلى أن جاء الإستسلام .

18 يناير وقع كالصاعقة خبر أن الحكومـة الجمهوريـة طلبـت الهدنـة , آخـر الأوهام سقطت , الشعب يقبل ربما عن طيب خاطر التضحيـة والمعانـاة مـن أجـل

هدف , لكنه لن يقبل ذلك إذا ضاع الهدف , لقد قبل شعب باريس التضحية رفضا للهزيمة , فإذا طلبت حكومته الإستسلام ضاعت تضحياته , إن المعاناة رفضا للهزيمة شرف , فإذا سلمت حكومته بالهزيمة صارت معاناته بلا معنى .. إذلالا ..

الشروط كانت قاسية : تسليم جزء من باريس وفرنسا , ألمانيا لاتفاوض إلا مع حكومة رسمية صادرة عن مجلس منتخب , وإلا يكون فى باريس أكثر من 12 ألف جندى .

هل يقبل الباريسيون ؟

الدهشة أولا ثم الغضب . إندلعت المظاهرات , عدة فرق من الحرس الوطنى أعلنت رفضها .. لكن مع ذلك جرى إنتخاب مجلس وطنى فى 8 فبراير مما بدا على أنه إعداد لتنفيذ الشروط .

المجلس ضد باريس :

عين تيير رئيسا للتنفيذى , ثم جرى التوقيع على معاهدة السلام تقوم على: التخلى لألمانيا عن الألزاس واللورين , دفع تعويض مقداره 5 مليار.د , إحتلال ألمانى لخمسة وأربعين مقاطعة حتى يتم دفع التعويض , إحتلال جزء من باريس .

وفقا للمعاهدة يدخل البروسيون المدينة التى لم يستطيعوا إقتحامها بالقوة , وجرى التصديق على المعاهدة فى المجلس الوطنى , حصلت على 546 صوت مقابل 107 , قامبيتا يستقيل مع كل نواب الألزاس واللورين : "أنتظر أن تجد فرنسا الجمهورية نفسها" هكذا يعلن قامبيتا , المجلس الوطنى يصدر قرارا يلغى عمليا رواتب الحرس الوطنى , والتى رغم ضئالتها مصدر حياة لكثرة من الباريسيين , وكما جرت العادة فى حالة الأزمة كان قد صدر قرار بتأجيل دفع الإيجارات وإستحقاقات الديون , المجلس ألغى هذا القرار , مقررا دفع الإيجارات مما يعنى

عمليا قذف مايمثل نصف سكان باريس إلى الشارع , كما قرر أن ندفع الإستحقاقات التجارية فى موعدها, وهذا يعنى إنهيار ماتبقى من إقتصاد باريس .

ومما زاد فى الأمر سوءا أنه فى 10 مارس قرر المجلس الوطنى الإنتقال إلى فرساى تاركا باريس لصالح مدينة الملوك , واضعا العاصمة تحت وصاية قاسية .

لكن باريس لازالت تحتفظ بأسلحتها , باريس تتمسك بالجمهورية , فى 24 فبراير ذكرى إعلان الجمهورية الثانية وحتى 21 منه توافدت فرق حرس الأحياء الشعبية , وغيرها أيضا , على ميدان الباستيل لتظهر حزنها الوطنى وتعلن عقيدتها الجمهورية ...

شيئا فشيئا أخذت السلطة تتلاشى , أغلب الأحياء لم تعد تطيع قصر المدينة, وتولت إدارة نفسها بنفسها , وتحفظ أمنها ذاتيا , تحيا مستقلة تماما , طاردة فرق الجيش التى تعسكر فيها .. إنه نظام شعبى أخذ فى التأسس.

وخلال شهر تكونت فيدرالية الحرس الوطنى , قوية , جذرية , مختلفة عن المنظمات المتطرفة التى ظهرت خلال الحصار , إجتمعت الفيدرالية فى 15 – و 24 فبراير , متكونة من حوالى 500 من المندوبين , لتسمى لجنة تختص بإقامة وتصليب الروابط الوحدوية والتضامنية التى تجعل من الملشيا الوطنية القوة الوحيدة , لقد كان يجمعها وعيا مشتركا وإرادة مشتركة "الحفاظ على الجمهورية بكل الطرق والتى هى خارج إطار الإنتخاب العام ... يجب الحفاظ على السلاح .. وتشكيل خلية قوية" هذا المثل الباريسى سريعا ماشاع فى كل البلاد .

فى ليلة 27- 28 فبراير , قبيل الإحتلال البروسى لبعض باريس , الحرس الوطنى الذى لم يكمل بعد تنظيم نفسه إنتابته حمى : يجب الإحتجاج ضد دخول العدو , ومواجهته بالسلاح فى الأيدى , وأخذ فى إقامة المتاريس .. بدت المواجهة لامناص منها .. لكن المنظمات الثورية .. والأممية , ولجنة الكورديرى

توصلت إلى إقناع اللجنة المؤقتة للحرس الوطنى بألا تدع نفسها تسقط فى هذه المغامرة المجنونة ...

بعض المندوبين إقترح , فى لجنة الحرس , أنه فى حالة إنتقال الحكومة خارج باريس , فإن على المدينة أن تعلن نفسها جمهورية كومونية مستقلة , فى هذه الأثناء تواصل إنضمام فرق الحرس إلى الفيدرالية حتى صارت تضم 215 فرقة من 242 , كما جرى إنتخاب لجنة مركزية من 38 عضو , لكن حالما تكونت اللجنة المركزية لم تجد الوقت لعمل شيء .

المجلس الوطنى المجتمع فى فرساى , إبتداء من 20 مارس , رأى أن الحالة الغوغائية السائدة فى باريس لايمكن التسامح معها , المسئولون لم يعد بإمكانهم السيطرة عليها .

من أجل إستعادة 271 مدفع و 146 رشاش فى حوزة الحرس الوطنى , وبهدف القبض على مثيرى "الشغب" , أعدت الحكومة إجراءات دقيقة وحازمة , أرسلت فرق الجيش للإستيلاء على الأحياء الباريسية ... بدأت هذه العملية ليلا , لكن بعض النساء وبعض الحرس الوطنى إنتبهوا .. ومن ثم بدأ الناس يتحشدون .. يتمردون ويقاومون , فرق الحرس الوطنى أسرعت فى نجدة الجماهير المتمردة ضد الجيش , مقيمة المتاريس والتحصينات , وتم أسر جنرال جرى إعدامه ظهر اليوم التالى .

فى هذا اليوم الدفاعى , كل حي كان يقاتل دفاعا عن نفسه , لم يظهر أى تنسيق خصوصا من قبل اللجنة المركزية , ليبدأ بعد الظهر الهجوم الجماهيرى المضاد , وكما فى كل تمرد باريسى كان الهدف قصر المدينة , إستولى المتمردون على المطبعة الوطنية , ثم على معسكر مينيم , ومعسكر شاتودو , الحكومة المجتمعة علمت بذعر شديد تآخى بعض الجيوش مع الشعب , تيير ,رئيس التنفيذى قرر

مغادرة باريس لاحقا بالمجلس الوطنى , وإجلاء كل القوات . فى منتصف الليل , عقدت اللجنة المركزية للحرس الوطنى , أول إجتماع لها فى قصر المدينة .

باريس تحررت ؟! ماذا يجب فعله بهذه الحرية ؟ مواصلة الإستيلاء على المبانى الرئيسية العامة , قررت اللجنة المركزية العفو عن كل الجرائم والجنح السياسية , وإلغاء مجالس الحرب , لتواجهها مسألة الحرب , هل يجب مواصلة الحرب ؟ .. إنه اللاقرار رأى البعض مواصلة السير نحو فرساى لكى لاتجد الحكومة الوقت الكافى لحشد قواتها , وعدم القيام بهذا هو ماأخذه كثيرون على الثورة , لكن أغلبية عارضت ذلك , حجتها فى ذلك أن فرساى ستسقط , ولكن ذلك يقود إلى حرب أهلية تحت عيون المحتل ,يجب أولا - فى رأيهم , تقوية العاصمة , ثم الإتفاق على إنتخابات بلدية فورية . الشعب حسم الأمر فى 22 مارس .

رجال 18 مارس إختاروا العمل فى إطار الشرعية , عادة كما هو الحال عام 1848 - 1789 - 1792 - 1830 , ثورة باريس تحسم مصير فرنسا , الشعب الباريسى صارت له شرعية عرفية , والتى تتجاوز كل شرعية , لكن هذه الشرعية بدت غير كافية فى عيون متمردى عام 1871 , لم يكونوا واثقين من أنفسهم .. بينما الحكومة فى فرساى تجمع قواتها وتعد عدتها .

الشرعية ! ولكن أين هى ؟ من يجسدها ؟ بالطبع ليس هذا المجلس الوطنى الذى لايمثل تماما سيادة الشعب , اللجنة المركزية تتجه نحو شرعية أخرى , تلك التى يمثلها العمداء ومساعديهم المنتخبون فى الأحياء .

وكما حدث فى 4 سبتمبر , النواب الجمهوريون الذين عينتهم المدينة , بعض العمداء وبعض النواب إجتمعوا فى الدائرة الثانية والثالثة , كان إجتماعا مأساويا ,إجتماع كومونى ينعقد فى الساعة 20 فى قصر المدينة , كليمنصو , منددا بإجراءات الحكومة , إلا أنه يرى إعادة المدافع , وأن تتخلى اللجنة المركزية لصالح السلطة الرسمية النظامية للعمداء , وأن تعترف بشرعية الجمعية العمومية ,

وبعد جدال عنيف وصاخب تحددت المطالب فى : "مجلس بلدى منتخب , حرية بلدية باريس , إلغاء مديرية البوليس , حق الحرس الوطنى فى تسمية كل الضباط بما فى ذلك القائد العام , إلغاء الإيجارات ماتحت 500 فرانك , قانون عادل حول الإستحقاقات التجارية , وأن ينسحب الجيش من باريس" .

لأول مرة تحدد حقوق باريس بدقة وبوضوح , بعد مفاوضات وجدال متوتر , أمكن الوصول إلى إتفاق متأخرا فى الليل : النواب الجمهوريون يحملون إلى الجمعية الوطنية مطالب العاصمة , اللجنة المركزية تعيد قصر المدينة , ولاتحتفظ إلا بالسلطة العسكرية على الحرس الوطنى .

هل تنازل الثوار بدافع الوطنية ؟ هل فضلوا الدفاع عن الوطن عن المسألة الإجتماعية ؟ يبدو أن النزعة الوطنية تفوقت مؤدية إلى الإعتراف بالشرعية ومحاولة التفاهم مع الحكومة دفاعا عن الوطن , ولكى لاتندلع حرب أهلية هى فى صالح المحتل ..

غداة ذلك فى 20 مارس , فى جلسة إفتتاح الجمعية الوطنية فى فرساى , تقدم سبعة عشر نائب باريسى بمشاريع القوانين المطلوبة : كليمنصو تقدم بمشروع قانون الإنتخابات البلدية , لوكروا قانون إنتخابات أطر الحرس الوطنى , ميليير مشروع قانون حول مواعيد الإستحقاق التجارى , الجمعية الوطنية مندهشة صوتت .. فهل هو التفاهم بين الحكومة والثورة ؟!

فى العشرين من مارس صباحا , وبتحريض من الكورديرى وأتباع بلانكر , رفضت اللجنة المركزية التخلى عن قصر المدينة , فى 21 منه الجمعية الوطنية والحكومة إستعادت وعيها : إن باريس تجاوزت كل الحدود , والإستجابة لطلباتها يمثل قدوة تحتذى من غيرها , كما أن رأى شعب باريس , مهما كان , لايمكن أن يقرر ولايجسد السيادة الوطنية , الإنتخابات العامة هى التعبير الشرعى .. الجمعية رفضت مشروع الإنتخابات البلدية .

جمهورية باريس :

فى باريس يوم 21 , ومرة أخرى يوم 22 تظاهر بضعة مئات من أنصار النظام , ملكيين وبونابرتيين فى ميدان فيندوم , وأصطدموا بالحرس الوطنى,وسقط موتى من الجانبين , اللجنة المركزية صلبت موقفها , وحددت يوم 23 موعد الإنتخابات المقترحة رغم رفض الجمعية الوطنية, مستغنية عن إعتماد فرساى لها , كما إستغنت عن تعاون العمداء معها , لقد قطعت نهائيا علاقتها بالشرعية القائمة, منتظرة الدعم من بقية فرنسا , والتى توجهت إليها بالنداء .

نداء بلا جدوى , عدة مدن تضطرب , بعض المظاهرات فى 22 - 23 مارس. فى الواقع , هذه الثورة التى لاسابق لها فى التاريخ تتجه دون إرادة ذلك نحو فكرة أيضا لامثيل لها : جمهورية باريس , التى تكونت أولا وحدها لتقدم نفسها نموذجا لبقية فرنسا , المشروع أخذ يتحدد ويتضح شيئا فشيئا "حق المدينة مشروع كحق الوطن , يجب أن يكون للمدينة مثل الوطن,جمعيتها التى تسمى جمعية البلدية أو مجلس بلدى أو كومونى , الكومون هو الأساس الأول للبناء الإجتماعى , القاعدة الصلبة لمؤسسات الجمهورية .. حق المدينة فى حكم نفسها, تاركة للحكومة المركزية الإدارة المركزية والسياسية للبلاد" .

هكذا يتحدد مشروع مدينة حرة ذات حكم ذاتى , باريس منذ 18 مارس ليس لها من حكومة إلا حكومة الشعب , باريس مدينة حرة !

اللجنة المركزية مدعومة شعبيا تتجرأ أكثر وتصدر قرارا بتعيين ثلاث جنرالات للحرس الوطنى , وجرت إنتخابات 26 مارس بهدف تكوين مجلس بلدى, والذى هو عند البعض يعنى الكومون, يتوبيا جمهورية باريس تبدو قد تجسدت فى الواقع .

ثلاث عوامل تبدو دافعة إلى هذا المسار :

- عدم إستجابة بقية فرنسا لنداءات باريس , جعل باريس وحدها في مواجهة الحكومة , لايعني هذا عدم الإستجابة الكاملة , ثمة إضطرابات ثمة مظاهرات , لكنها لم تكن حاسمة في دفع بقية فرنسا إلى صف باريس .

- وجود الحكومة في فرساي , والتي من ناحية لها مظهر الشرعية في عيون كثير من الفرنسيين خاصة خارج باريس , والتي لازالت تمارس بعض السلطات على بقية فرنسا , حد من تأثير باريس الثورية , وعلى الأقل جعل بقية فرنسا منقسما , لأن باريس لم تحسم أمر الحكومة , إنعكس هذا على موقف بقية فرنسا من باريس ومن الحكومة .

- وجود قوات الإحتلال والتي تحد من ناحية من إتصالات باريس بغيرها , كما أنها تشغل الفرنسيين الوطنيين الذين يفضلون أولا تحرير البلاد .

أعمال الكومون :

هل كانت الكومون بلدية أم حكومة ؟ لقد كانت الإثنين معا , لقد توجب عليها إختراع أنماط إدارتها , فشكلت تسع لجان جماعية , كانت شبه وزارات صغيرة : للخدمات العامة , للمالية, للتعليم , للعدالة , للأمن العام , للعمل , للتبادل , للحرب , للعلاقات الخارجية , وشكلت مجلسا تنفيذيا يتوج المجموع .

لكن لجان الكومون كانت تعمل بشكل سيىء , جرى تجديد هذه اللجان في 21 أبريل دون أي تحسن في الوضع , لقد كانت الظروف التي تعمل فيها بالغة السوء , الإقتصاد منهارا , الإدارة منهارة , الحكومة تتربص في فرساي , جزء من باريس محتل من البروسيين , و لم تكن اللجان تملك حلولا سحرية للمجاعة , للبطالة...

كما أن مجلسا تشريعيا كلف - وفق مبدأ الحكومة المباشرة - بتجميع المقترحات أو مشاريع القوانين الآتية من القاعدة .. من النوادى .. والجمعيات وغيرها من التنظيمات الشعبية .

رغم الظروف تمكنت الكومون , على كل حال , من تسيير الآلة الإدارية الباريسية الثقيلة , لقد كان دور لجنة الدوائر - الأحياء - المعينة من أعضاء الكومون , تنظيم المساعدات , والتموين , وإدارة المدارس , وفتحت المعامل للعاطلين عن العمل . فى هذا المستوى كانت بحق حكومة مباشرة شهدتها باريس, ولكن ذلك ليس بدون توتر أحيانا مع السلطة المركزية فى قصر المدينة.

كما أن المجلس الكومونى إتخذ عدة إجراءات فى 29 , مثل إلغاء كامل للإيجارات مابين أكتوبر وأبريل , مبررة ذلك بأن على الملاك تحمل نصيبهم من التضحية , كما تم حل مشكلة الإستحقاقات التجارية , الديون تدفع مجدولة على فترة ثلاث سنوات .

لقد حققت الكومون مطلبين هامين عزيزين على قلب كل جمهورى , باريس : إلغاء التجنيد .. كل مواطن قادر صار جزءا من الحرس الوطنى أو فى الخدمة العسكرية البلدية , التى صارت إلزامية للجميع .

وفى 2 أبريل إلغاء ميزانية دور العبادة , وفصل الكنيسة عن الدولة بإعتبار أن "حرية العقيدة هى أول الحريات , وأن رجال الدين "الاكليرجى" كانوا شركاء فى جرائم الملكية ضد الحرية" وبهذا تمس الكومون مباشرة مجالين من الإختصاصات الوطنية , أما فى التعليم , الذى تشكل له مجلسا , فإن فايانت كان يعمل من أجل علمانية المدرسة , مع إقرار المجانية والإلزام , وهما مطلبان جمهوريان , إن لم يكونا مطلبين أساسيين لكل ديمقراطية إجتماعية .

كما جرت محاولات وضع خطط تعليم مهنى : "يجب على الإنسان منذ 1880 أن يعرف كيف ينتج أولا وأن يتكلم ويكتب ثانيا" .

أما فى مجال العمل فإن مجلس العمل قرر إلغاء العمل الليلى , ومنع الإدارات من إنزال مخالفات مالية أو خصم من الأجور , وتم تأسيس مصرف الإقراض الشعبى , لقد بدأ مجلس العمل مشاريع تنظيم العمل مواصلا فى هذا مابدأه العمال عام 1848 , أو تخيلوه : إشتراكية ترابطية أو تشاركية "الكومون ليس فقط الإستقلال الإدارى , ولكن أيضا الحق المطلق للجماعة الكومونية أن تصنع نظامها السياسى كوسيلة لتحقيق الغاية القصوى من الثورة : تحرير العمال , إلغاء الإحتكار والإمتيازات والبيروقراطية والإقطاع الرأسمالى" .

تنظيم العمل يتم بواسطة العمال أنفسهم متشاركين , كل شىء يؤسس على غرف مهنية , هذه التى جمعت خلال حصار باريس , قدمت لها الكومون المساعدة والدعم الضروريين .

وفى 16 أبريل أتخذ مجلس الكومون قرارا هاما : مصادرة المعامل التى هجرها أصحابها خلال ومنذ الحصار , مقابل تعويض .

الحرب :

الجهد الأساسى الرئيسى للميزانية كان مخصصا للصراع ضد فرساى , على الورق تملك الكومون 163 ألف رجل يقودهم 6500 ضابط , ولكن رغم الحماس كان ينقصهم التدريب والإنضباط , واقعيا لم يكن يتوفر للكومون إلا بضعة آلاف من المقاتلين الحقيقيين .

فى 2 أبريل , جنود فرساى يستولون على كوربيفوا , نقطة حساسة فى الدفاع الباريسي , فى 3- 4 منه حاولت الكومون ردا مضادا والسير نحو فرساى , والذى لم تجروء اللجنة المركزية إتخاذه قبل ذلك , لكن كانت الهزيمة , ومنذئذ صارت باريس محاصرة من جديد : البروسيون يعسكرون فى الشرق وقوات فرساى تتقدم من الغرب والجنوب ...

المالية :

لقد تمكنت الكومون من الحصول على المال اللازم لتسير الحياة فى باريس وتمويل قتالها " الموارد الإعتيادية للبلدية الجمارك , مساهمات مباشرة , كما حصلت على قرض من بنك فرنسا قدره 16 مليون فرنك تقريبا , فى نفس الوقت حصلت حكومة فرساى من البنك نفسه على 252 مليون , لقد أخذ البعض على الكومون إحترامها للشرعية فيما يتعلق ببنك فرنسا , لقد إقترح البعض الإستيلاء عليه لتمويل الجهد الثورى , والبعض الآخر رأى غير ذلك , لكن واقعيا الإستيلاء على البنك لم يكن مجديا تماما , لأن الخزائن المعدنية القابلة للإستعمال تم إجلاءها إلى برست منذ أغسطس 1870 , ولم يبق منها فى مارس إلا 88 مليون فرنك , كما أن الإستيلاء على البنك كان يعنى إنهيار البناء الهش للنظام الإقتصادى الباريسي والمالى الفرنسى , وإنهيار النقد الوطنى , والكومون التى لاتريد إلا باريس , رفضت المساس بمؤسسة تهم فرنسا كلها .

الكومون تتمزق :

منذ نهاية أبريل الوضع العسكرى يزداد سوءا , والكومون تبدو ليست فى مستوى مهمتها , ينقصها القيادة الجادة فى النضال كما فى عمل الجمعية الكومونية .

فى الجمعية الكومونية كان الكل متفقا "لدعم الرقابة والعمل" ولكن كان الإختلاف كاملا فى الوسائل , إقترح البعض , نظرا لخطورة الوضع , تكوين لجنة سلامة عامة من خمسة أعضاء والتى لاتكون مسئولة إلا عن الكومون , والبعض الآخر كان يرى تقوية السلطة التنفيذية "لجنة قيادية" أو "لجنة إدارية" جماعية ديمقراطية , إنه النزاع كاشفا عن خلاف عميق بين تيارين فى الثورة : أحدهما جذرى أو يعقوبى والآخر أكثر واقعية , وأكثر شبابا , لقد جرى النقاش والعراك

طيلة أربع جلسات حول كلمتي السلامة العامة أكثر مما جرى فى الموضوع نفسه, فى 1 مايو 45 عضو من الكومون يصوتون نعم مقابل 28 ضد .

الأغلبية إعتقدت أنه يمكن إنقاذ كل شيء إذا عهد بالأمر إلى دكتاتور والأقلية تحتج على خلط السلطات , وعلى الإستحواذ على سيادة الشعب , وعلى الإختصاصات الغامضة لسلطات لجنة السلامة .

إنه التمزق !

فى كل وضعية ميئوس منها يجرى البحث عن علاج معجزة , لقد جرى تغيير أشخاص لجنة السلامة العامة أكثر من مرة , لكن الشرخ يزداد إتساعا بين الأغلبية والأقلية , لقد وصل الأمر أن الأغلبية أنكرت حق الأقلية فى حضور إجتماعات الجمعية الكومونية , هؤلاء ردوا بإحتجاج غشيم معلنين الإعتصام فى أحيائهم التى اتهموا الجمعية بإهمالها , مشيرين إلى نسيان أو تناسى مبادىء الإصلاح الجاد الإجتماعى , الشعب إستقبل هذا النزاع إستقبالا سيئا .. محبطا .. إنها مرحلة الإنهاك العظيم للكومون ... الإرهاب .

باريس شيئا فشيئا يضيق عليها الحصار , فى 21 مايو 130 ألف جندى حكومى يتوغلون داخل المدينة .

الأسبوع الدامى :

لقد كان الهجوم على باريس متوقعا فى 22 - 23 , لكن أحد مراقبى الجسور والطرق أنذر يوم 21 المهاجمين (قوات الحكومة) بأن المواقع حول "لابوتير دوبوان دوجور" بدون دفاع , فى المساء طليعة من قوات الحكومة تستولى على مداخل أوتي وسيفر ثم على كل مداخل جنوب - غرب فى بضعة ساعات , المفاجأة كانت كاملة , الأحياء بدون دفاع....

وحالما إستيقظ الباريسيون منها بدأت الدعوة إلى المواجهة الشعبية .. لقد دقت ساعة الحرب الشعبية .. المقاومة تفككت كل لايفكر إلا فى حيه , وجنود فرساى يتقدمون بحذر , فى ثلاث أيام سقط نصف باريس فى أيدى جنود فرساى, المقاومة مشتتة , سيئة التنظيم , معدومة التنسيق , لكن قوات الحكومة لم تدخل بعد الأحياء الشعبية , فى مساء 24 وصلت قوات فرساى إلى تلك الحدود شمال - جنوب , نفس حدود عام 1848 , والتى من محطة الشمال إلى الباستيل , تمنع دخول باريس بالسواعد العارية , العركة الحقيقية بدأت , المقاومة صمدت خلال يومين فى مواجهة ضغط قوات الحكومة ,ثم بعد معارك قاسية سقطت الدفاعات تباعا , وبقيت بعض جيوب المقاومة التى أخذ جنود فرساى فى تصفيتها ببطء وبقسوة .. آخر المتاريس التى قاومت حتى النهاية كانت فى شارع فونتين أوروا . نحو الساعة الثالثة أمكن لمكماهون أن يعلن: لقد تم تخليص باريس .. النظام والعمل والأمن سوف يبعث .. !

لقد فقد جيش فرساى منذ بداية المعارك حوالى 873 قتلى , 6500 جرحى , أما الكومونيون فقد خسروا عدة آلاف 4000 قتلى , خلف المتاريس المقتحمة لم يترك جنود فرساى أحياء , المنتصرون نظموا مجازر محسوبة بدقة , والكومونيون من جانبهم فضلوا إشعال النار فى قصر المدينة وفى التويلرى وفى قصر العدالة , رموز السلطة , على تسليمها , .. ثلث باريس يشتعل..

لقد إستمر القتل لمدة أسبوع آخر , تكونت محاكم عسكرية سريعة أحيانا برئاسة ضابط بوليس .. إنها المجازر فى كل مكان .. لقد إعترف مكماهون بوقوع 17 ألف ضحية , هذا الرقم يمكن أن يصل 20 أو 25 ألف , ولم يتوقف القتل إلا لأنه لم يعد أحد يعرف ماذا يفعل بالجثث , حتى أن الناس خافت وباء الطاعون .. المسئولية الكبرى فى هذا ليس على الحكومة فقط , بل تقع على

جنرالات الجيش بونابرتيين , ملكيين , اكليرجيين , لقد كانت المجازر أحيانا إنتقاما شخصيا وليس لأسباب عسكرية .

ثم جاء وقت العدالة الرسمية : سجن حوالى 44 ألف , 24 مجلس عسكرى منعقد طيلة أكثر من أربع سنوات , مرت عليه قضايا أكثر من 35 ألف رجل و 800 إمرأة و500 طفل , أصدر 93 حكم بالإعدام , 251 حكم أشغال شاقة مؤبدة أو لمدة معينة , إصدار 1200 أمر نفي فى أماكن محصنة , 3400 أمر نفى , 1250 حكم بالسجن المؤبد , 3360 عقوبة بالسجن , يضاف إلى كل هذا 3300 حكم غيابى .

لقد فقدت باريس حوالى 100 ألف نسمة , أى سبع سكانها الذكور البالغين .

ولمدة عدة أسابيع شاعت فى فرساى هستيريا , تغذيها بعناية بعض الصحف مثل الفيقارو , القولوا , الاوراق الملكية , بعض كبار الكتاب سقطوا فيها مثل جورج ساند , فلوبير , وزولا . كجمهوريين كانوا متمزقين : ألم تسىء الكومون إلى الجمهورية الهشة ...

كما أن العفوجاء متأخرا جدا , كانت هناك أخطاء قضائية عديدة , لقد أصدرت المحاكم أحكامها بسرعة وبشكل سيىء , هذا القمع الدامى هل هو مسئولية الجمهورية التى وان تأكدت لم تقرر العفو إلا متأخرا . ان مجلس الشيوخ لم تصر أغلبيته جمهورية إلا فى يناير 1879 إستمر يعرقل العفو الذى صدر أخيرا فى مارس .

لايجب أن ننسى أنه حتى عام 1877 كان الأمر يتعلق بجمهورية بدون جمهوريين .

الخلاصة :

هكذا تقمع بدون رحمة , وتغرق فى الدم الإنتفاضة الثورية الباريسية والفرنسية فى القرن التاسع عشر . جمهورية المدينة الرائعة تألقت ثلاث وسبعين يوما , لكن ذلك لايجب أن يحجب عناء الأبعاد الريفية التى يشار إليها بثورة 1870-1871 باريس حرة , نعم , ولكن كان هناك ليون حرة , مارسليا حرة , تولوذ حرة , بوردو حرة ... إن فى هذا نماذج الجمهورية المستقبل , كانت جمهورية حضرية غير ممكنة التحقيق فى فرنسا آنذاك التى ثلثيها ريفى , والتى حتى عندما صارت بهدوء جمهورية وتأكدت بتصميم صامت لم تقض على شكوك تطرف المدن فيها .

هذه الثورة , هل كانت لموجة ثورية تجتاح القرن العشرين ؟ كل الحركات الثورية والإشتراكية , كل حركات التحرر الوطنى والإجتماعى فى هذا القرن بحثت فى كومون عام 1871 عن شكل من أشكال الشرعية الايديولوجية , وآثارها فى الأفكار الكومونية , وفى الأفكار الإشتراكية الفرنسية خلال الإشتراكية البلدية أو الكومونية واضحة , الجمهورية لم تكن أبدا بهذا القدر فيدرالية , والذى يناضل من أجله الحزب العمالى الإشتراكى الثورى (ألمانيا 1891) . وثيقة أميان عام 1906 تحدد بدقة أن "النقابة اليوم جماعة مقاومة ستكون مستقبلا جماعة إنتاج وتوزيع , قاعدة إعادة التنظيم الإجتماعى" , هل ندفع بالأمر أكثر نشير إلى تأثيرها فى قانون عام 1976 , والذى , بعد طول إنتظار , أعاد لباريس بلديتها وأقر لها بحقوقها كاملة , والتى طالب بها وضحى من أجلها متمردوا عام 1871 ؟ وفى قوانين اللامركزية عام 1982 التى جاءت تعيد الصلة مع تقاليد الجمهورية فى القرن التاسع عشر .

لاشك أن الصدمة العميقة المترتبة عن القمع الرهيب المعزو للجمهورية "البورجوازية" جعلت هذه مشبوهة ولوقت طويل عند أولئك الذين , فى نهاية القرن التاسع عشر كونوا الطبقة العاملة, العمال الإشتراكيين , وخصوصا الفوضويين , والنقابيين الثوريين , ومؤخرا الشيوعيين , لم يكن سهلا مصالحة المارسييز مع الأممية.

إن ماركس يقيم ثورة باريس بأنها مجرد تمرد مدينة فى ظروف إستثنائية , وأن أغلبية الكومون لم تكن إشتراكية و لم يكن بإمكانها أن تكونه , لكنه مع ذلك يعترف بأنها تمكنت من الحصول من فرساى على ماهو فى صالح جماهير الشعب .

لقد استخدمت الكومون ذريعة ضد الجمهورية من معسكر إلى آخر , لقد حدث أحيانا ان الكومونيين وجدوا أنفسهم خلف بولانجير , جنرال من معسكر فرساى , متواضع القدرات مثير الإنقلابات .

مع ذلك شعب باريس , وشعب المدن الريفية فى عام 1870 - 1871 , كان جمهوريا فى أعماقه جذريا , لقد كان يدافع حتى الموت ويطالب بجمهورية حقة , جمهورية ديمقراطية إجتماعية , تلك التى تخيل أمل تحقيقها الجمهوريون منذ عام 1830 - 1840 , الجمهورية التى بفضلها , حسب قول قامبيتا عام 1869 "الشكل يحمل ويحل المضمون" , المسألة الإجتماعية تجد حلها فى الشكل الجمهورى , إنها ليست شروط اولى للإصلاح الإقتصادى والإجتماعى , إنها تتضمنها .. ديمقراطية إجتماعية , لامركزية حرة , عادلة , أخوية , تتعالى على كل الطبقات وعلى كل الجماعات , تصالح الشعب مع نفسه , بما فى ذلك البورجوازية والبؤساء .

لكن عام 1879 تأسست جمهورية الحل الوسط , التى بدت للمعوزين أنها غير مهتمة مباشرة بإيجاد حل جذرى للمسألة الإجتماعية .. الشكل الديمقراطى كان وسيلة بطيئة ودائما ناقصة لحل المحتوى الإجتماعى .

ماذا كانت ثورة الكومون حقيقة .. سياسية .. وطنية أم إجتماعية ؟

لو نظرنافى مطالب الكومونيين نجدها عموما تتلخص فى إنتخابات بلدية , ومجلس بلدى منتخب , وحرية البلدية فى مواجهة مركزية النظام , الإقرار بحقوق البلدية , وأحيانا المطالبة بإنتخابات عامة وهى مسألة وطنية , المسألة البلدية كانت مركز الإهتمام بإعتبار البلدية الإدارة المباشرة المتعلقة بمصالح الناس وخدماتهم , والتى ترى الكومون أن أفضل وسيلة لها الرقابة الشعبية المباشرة , إن أفضل وسيلة لضبط عمل البلدية وإدارتها , ولأنها تخدم الناس فى حياتهم الأكثر مباشرة والمتعلقة بشؤونهم الأكثر حيوية , هى الحكم المباشر , والذى يعنى فى مصطلح اليوم ديمقراطية مباشرة .

أى رقابة سكان البلدية على السلطات البلدية وإنتخاب القائمين عليها , أما إحالة هذه الرقابة إلى سلطة مركزية فإنها تفقدها فعاليتها , وتجعل من يحس بالمشكلات , المفترض إستفادته من الخدمات البلدية لايمكن رقابة على الأجهزة المكلفة بإيجاد حلول لها وتسيير الخدمات , ومن يملك الرقابة لايحس مباشرة بهذه المشكلات وليس فى وضع يمكنه من تقييم الخدمات أضف إلى ذلك إذا كان القائمون بالخدمات المالكون لسلطات البلدية معينين من السلطة المركزية . لقد هدفت الكومون إلى تحرير البلدية , وتأسيس إدارة بلدية تخضع لسكان البلدية مباشرة فى إنتخابها وفى رقابتها , ورغم قصر عمر الكومون , 73 يوما , والظروف التى سيرت فيها الأمور, إلا أنها دللت , رغم السلبيات على فعالية هذه الإدارة , مماجعل هذا المبدأ يستمر فى الوجود أو يبعث حتى بعد القضاء على الكومون بوقت طويل .

الكومون إذن لم تكن سياسية بالدرجة الأولى , ولاترفض للدولة المركزية الإختصاص السياسى الوطنى , إن كل ماكانت تطلبه أن يعامل كل وضع على مستواه وفى مستواه , ماهو إختصاص البلدية يرجع للبلدية وماهو إختصاص الدولة يرجع إلى الدولة .

هذه المطالب , لو لم تحدث الحرب , والهزيمة , والإستسلام سواء من قبل الحكومة الإمبراطورية أو من قبل الحكومة المؤقتة , هل كانت ستقود إلى الثورة ؟ بالطبع سئوال صعب الجواب عليه لأن التاريخ لاتعاد صياغته وفق إفتراضات حاضرنا , لكن بدون شك , الحرب القائمة والإحتلال الأجنبى والهزيمة التى منى بها النظام الإمبراطورى ثم إستسلامه , وعجز حكومة الجمهورية المؤقتة بعد ذلك ثم إستسلامها , جعل رفض الهزيمة والتصدى للإحتلال يختلط مع المطالب البلدية , القطيعة مع الحكومة الإنهزامية فى وجود الإحتلال أدى إلى تحول سياسى فى ثورة الكومون , وجعل المطالب البلدية تتطرف إلى مطالب جمهورية بلدية وإلى مطالب إجتماعية.

لكن المطالب البلدية ظلت السمة الغالبة فى ثورة الكومون , متلونة أحيانا بمطالب وأهداف سياسية وليدة ظروف واقعها , ترجع إلى الفراغ السياسى , وإنهيار النظام بسبب الحرب والهزيمة والإستسلام الذى مس فى العمق كرامة الوطن وشرف المواطن .

لهذه الأسباب , ورغم الضحايا والتضحيات فإن ثورة الكومون لم تكن ايديولوجيا فى عمق وشمول الثورة الأولى لعام 1789 و لم تتجاوز ما طرحته من مبادىء وأفكار وقيم , بل أنها فى غالب الأحيان تعبر عن إنبعاث هذه المبادىء (مثل الجمهورية الديمقراطية الإجتماعية) وهذه الأفكار مثل الإشتراكية والتشاركية, وهذه القيم مثل الحرية والمساواة , بعد سنوات الخمود والنسيان أو التحريف والإنحراف فى ظل أنظمة إمبراطورية أو ملكية وأحيانا حتى جمهورية , إنها ثورة إعادة الشباب لمبادىء وأفكار وقيم جرى تجاهلها أو طمسها أو تحريفها.. ولهذا لم يبقى من الكومون فى ذاتها إلا رمز التضحية متمثلا فى آخر المقاومين دفاعا عنها , ظهورهم إلى جدار حديقة اللكسمبورج يقاتلون حتى الموت .. إنها ملحمة وطنية ..

كما لم يبقى منها إلا فكرة البلدية الحرة ذات المجلس البلدى المسئول مباشرة أمام سكان البلدية المنتخب من قبلهم . فى هذه الفكرة تتجاوز الكومون ثورة 1789 , هذه كان همها حرية المواطن الفرنسى , والإنسان , والوطن , وإسقاط نظام الطغيان مع قرينه الإقطاع , وتأسيس نظام ديمقراطى يجعل الحكومة صادرة عن ممثلى الشعب وتحت رقابتهم , مما دعم فى الواقع المركزية أكثر بشرعية أقوى, الكومون تتجاوز هذا , بالنسبة لها حرية الوطن مطلوبة لكنها لاتكفى لحرية المواطن , المواطن قد لايكون حرا فى وطن حر , بل لذلك يجب حرية البلدية , إنها بهذا تقترب أكثر من القاعدة الجماهيرية , كما أن إنتخاب ممثلين يشكلون الحكومة ويراقبونها ليس نظاما فعالا , ولايعبر تماما عن سيادة الشعب ورقابته للسلطات البلدية والتى هى أكثر مساسا به وبمصالحه وحاجياته وخدماته من حكومة مركزية يراقبها ممثليه . إن الإنتخابات العامة تصير غير ذات جدوى عندما تسمى الحكومة الصادرة عنها المسئولين فى البلديات , إن البلديات عندئذ تنتخب ديمقراطيا ممثليها الذين يشكلون الحكومة ويراقبونها , ولكنها تخضع عمليا لسلطة غير ديمقراطية ليست مسؤولة أمامها .

قد يبدو من هذا , كما إعتقد كثيرون , أن حرية البلدية ليست إلا إدارة محلية ذاتية , ينتخبها سكان البلدية وتخضع مباشرة لرقابتهم , وإنها بهذا المعنى لاتتناقض مع سلطة الحكومة المركزية, ولكن فى الحقيقة , وكل حكومة تعرف أنه حالما تتقرر حرية البلدية وسيطرة سكانها على سلطاتها من خلال إنتخاب مباشر لمجلسها ورقابته شعبيا , وهذه هى الكومون , فإن سلطة الدولة المركزية تتقلص إلى أبعد الحدود , ولن يبعد لها إلا إختصاصات سياسية , خاصة خارجية, والدفاع وشئون المالية العامة والقوانين على المستوى الوطنى , عندئذ رغم الإدعاء بأن حرية البلدية لاتتعارض مع الحكومة المركزية , وأن لكل إختصاصه , إلا أنه حالما تتأكد هذه الحرية وتتجسد , فإنها تتطلب حكومة مختلفة ونظام مختلف .

المراجع ...

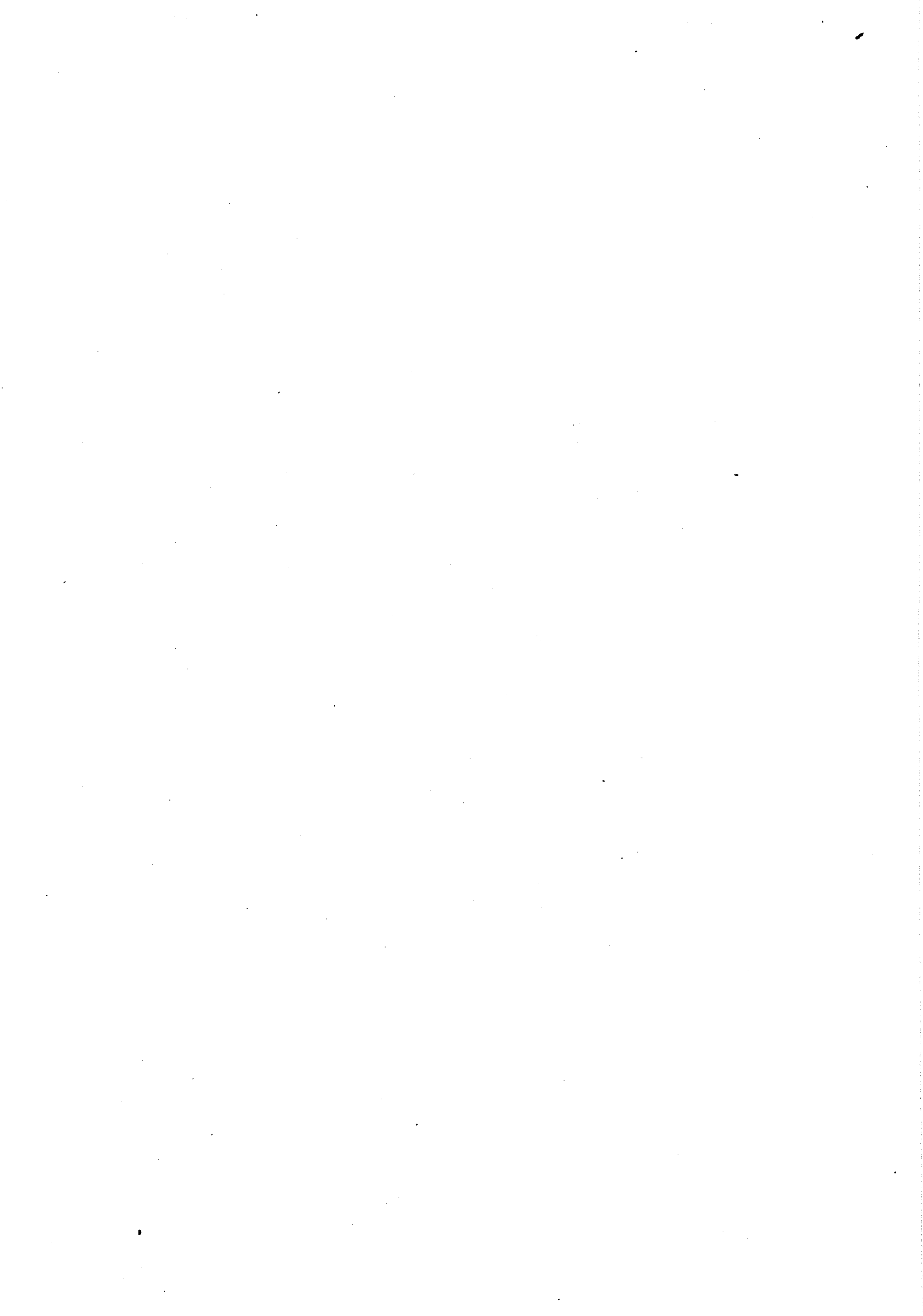
1- جال روجيرى كومونة 1871

2- ب.و.ليساقارى تاريخ كومونة 1871

3- جال مادول تاريخ فرنسا ج.ح.

موقف (5)

الثورة الروسية .. البلشفية 1917



الثورة الروسية .. البلشفية

1917

عام 1834 صعد نيقولا الثانى إلى السلطة قيصرا , فصار على رأس امبراطورية مترامية الأطراف , والتى فيها لايمثل الروس أكثر من 44.3 ٪ من مجموع سكانها .

فى بولندا , ليتوانيا , وفى اوكرانيا وكذلك فى القوقاز بدأت فى الظهور حركات ليبرالية أو إشتراكية , كما أن أحزابا سرية ثورية أخذت فى التكون فى روسيا نفسها : الحزب العمالى الإجتماعى الديمقراطى الروسى عام 1898 , والحزب الإجتماعى الثورى عام 1901 .

وعلى خلفية من الهزائم التى منيت بها روسيا خلال الحرب الروسية - اليابانية عامى 1904- 1905 بدأت الإضطرابات تتصاعد والتوتر يشتد من أجل الحصول على دستور , ففى 9 يناير 1905 خرجت تظاهرة سلمية بقيادة الأب غابون متوجهة إلى القيصر حاملة عريضة يحدد فيها العمال مشاكلهم ويشرحون أوضاعهم السيئة , ويعرضون مطالبهم , لكن القيصر أمر بإطلاق النار على المظاهرة مما أدى إلى سقوط مئات القتلى , وهو ماصار يعرف بالأحد الدامى .

غير أن إتساع حركة الإضطراب , وتصاعد الإضطرابات المصاحبة أجبرت القيصر , من أجل تهدئة النفوس , أن يعد فى أكتوبر 1905 بالدعوة لعقد إجتماع مجلس "الدوما" , لكنه لم يذهب أبعد من هذا , لقد رفض القيصر تحويل روسيا إلى مملكة دستورية حقيقية , وهو المطلب الأساسى آنذاك , وعوضا عن ذلك إقترب من بريطانيا عام 1907 ليشكل معها ومع فرنسا ماعرف بالتفاهم الثلاثى , والذى أدى إلى جر روسيا إلى الدخول فى الحرب العالمية الأولى .

وخلال عام 1915 تكبدت روسيا خسائر باهضة من جراء الهجوم الأسترو‌المانى على بولندا , وقاليس وليتوانيا , هذ الخسائر , إضافة إلى الأوضاع الدخلية , كانت لها إنعكاسات سيئة جدا على مختلف مظاهر الحياة , فزادت فى مشكلات النظام وكشفت عن عجزه وتخبطه .

فى هذه الظروف , أزمة داخلية مستفحلة , خسائر فى الحرب , جاءت ذكرى الأحد الدامى , وخروج النساء العاملات فى مصنع النسيج فى بتروقراد لإحياء هذه الذكرى فى 9 يناير 1917 , والتى عمل القيصر على قمعها , لكن الدعم الشعبى والتذمر العام امداها بما لايستطيع القيصر قمعه , وفى 23 فبراير 1917 جاء إحياء يوم المرأة العالمى ليطلق شرارة الثورة , فقد أخذ العمال ينزلون فى الشارع , وأخذ ولاء الجنود -- المكلفين أحيانا بقمع المظاهرات , يتحول إلى الشارع , لتصل المظاهرات الشعبية دروتها فى 28 - 23 فبراير 1917 بمشاركة عالمية هائلة مدعومة من قبل الجنود المتمردين والهاربين من الجبهة حيث الظروف بالغة السوء : نقص فى الأغذية , فى الملابس مع درجة حرارة تحت الصفر , نقص هائل فى العتاد كما فى الذخيرة , إستمرت هذه المظاهرات حتى 8 مارس بداية الإضراب العام فى بتروقراد والذى أدى إلى أن تفقد الحكومة السيطرة كلية على الموقف وتخلى القيصر نيقولا الثانى عن الحكم تحت الضغط الشعبى الذى أدى إلى سقوطه .

• العوامل وراء الثورة :

1- تحول المجتمع نسبيا من مجتمع زراعى إقطاعى إلى مجتمع رأسمالى صناعى , هذا التحول صار بإطراد فى تناقض مع نظام المجتمع وبنيته السياسية والإجتماعية , وعجز النظام عن إصلاح نفسه بنيويا .

2- تشبث القيصر بالسلطة المطلقة ورفضه أى مشاركة فى الحكم من قبل الطبقة البورجوازية الناشئة .

3- مايواكب التحول إلى الرأسمالية والتصنيع الذى تقوده من مآسى وكوارث وبشاعة الإستغلال , وإن كان هذا لايختلف عما شهدته أوربا فى تحولها, لكنه فى حالة روسيا لم تكن الطبقة البورجوازية كطبقة قوية بما يكفى للإستيلاء على الحكم مما جعلها وان شاركت فى الثورة على القيصر إلا أنها لم تستطع التحكم فى مسارها بعد ذلك , مما أجهض ثورتها سريعا لصالح قوى إجتماعية أخرى .

4- معاناة العمال من قسوة شروط العمل والإستغلال الذى يتعرضون له ضرورة فى مجتمع يتحول رأسماليا لتكوين التراكم الرأسمالى , لكن هذه الطبقة لم تكن طبقة واضحة المعالم ولم تكن عدديا مهيمنة , ولامنظمة بدرجة تكفى للسيطرة على الأحداث مما أمكن للنظام الذى نشأ بعد ذلك تجاوزها والسيطرة عليها .

5- إلغاء النظام الإقطاعى , كان شكليا قانونيا أكثر منه فعليا , فقد أستمر الفلاحون يعيشون تحت نظام القنانة , رغم إلغاؤه قانونيا , ذلك لأن مرسوم الإلغاء وأن أعطى الفلاحين أجزاء صغيرة من الأرض لإستغلالها , إلا أنه أبقى الملكيات الكبيرة ملكا لقدامى السادة الإقطاع مع إلزام الفلاحين بالعمل فيها مجانا.

وهذا مايفسر أولا إلتحام الفلاحين وأبنائهم الجنود بالثورة طامعين فى القضاء على الملكية الإقطاعية وإقتسام الملكيات الكبيرة , لكنهم لم يكونوا بقوة كافية لفرض هذا المطلب مما جعل تجميع الأراضى الذى قام به النظام البلشفى بعد ذلك يبدو فى عيونهم إستمرارية للملكية الإقطاعية وإن غيرت مالكها .

لقد كان الحزب البلشفى فى المرحلة الأولى من الثورة الشعبية حقا التى سيطر فيها الشارع ولجانه الشعبية والثورية والبلدية حزبا صغيرا جدا بالمقارنة

بالأحزاب الأخرى الليبرالية والثورية , وقد عارض ستالين , وهو الذى كان على رأس الحزب آنذاك القيام بمظاهرات واستعداء النظام القيصرى مستندا فى موقفه هذا إلى :

- وفق التحليل الماركسى الظروف ليست مهيأة بعد لإسقاط نظام القيصر والقيام بالثورة , الرأسمالية لازالت فى طور النشوء , والبورجوازية لم تحقق ثورتها,والوعى العمالى لازال جنينا .

- خشية أن يتخذ القيصر ذلك ذريعة لضرب الأحزاب والعناصر النشطة والتخلص منها , خاصة الأحزاب الثورية مما يجهض ولزمن قد يطول الأعداء للثورة الحقيقية ويفقد الطبقة العاملة عوامل احداث وعيها وقيادتها .

وقد قام الحزب البلشفى فعلا بتوزيع منشورات تحث العمال على عدم المشاركة فى الإنتفاضة الشعبية والعودة إلى أعمالهم , لكن إتساع الحركة , والمبادرة الشعبية من خلال السوفيتات بشكل لم يكن الحزب يتوقعه , أجبرت الحزب - خاصةعندما أسقط الشارع القيصر - على اللحاق بالثورة الشعبية والعمل على أخذ زمام المبادرة فيها وحتى لاتتجاوزه الأحداث .

إن تأخر الحزب ومعارضته الثورة الشعبية أول الأمر , ونفوذه المتواضع فى الأوساط العالمية والشعبية والتى أضر بها أيضا موقفه هذا , يفسر محاولات لينين وتكتيكاته فى عقد التحالفات وإطلاق الشعارات حتى تمكنه بعد ذلك من أخذ زمام المبادرة والسيطرة علىالثورة وتحديد مسارها .

لقد عاد لينين من المهجر حيث كان يقيم فى 16 أبريل 1917 , والمعروف أن عودته إلى روسيا كانت تحت حراسة ألمانية وفى عربة قطار مصفحة , وهذه الطريقة تطرح علامة إستفهام : لماذا تؤمن ألمانيا عودة لينين ؟

وهنا قد نجد تفسيرين :

1- إن ألمانيا فى حالة حرب مع روسيا , والمزيد من الإضطرابات وإختلال النظام فى روسيا ليس أمرا مكروها بالنسبة لألمانيا وعودة لينين تصير مطلوبة فى هذا الإتجاه .

2- إن الأحداث التالية , وتوقيع معاهدة مع ألمانيا – كما سيأتى ذكره – وتخلى روسيا بموجبها عن قسم كبير من أغنى الأراضى الزراعية الأوكرانية , يجعل فرضية التفاهم بين لينين والألمان ليست مستبعدة .

لقد وجد لينين عند عودته حكومة مؤقتة مسنودة بالمجلس المنتخب "الدوما", والتى فيها السوفيات والحكومة يتنافسان , ولم يكن السوفيات حينئذ خاضعين لتوجيهات الحزب البلشفى بشكل تام , كما أن مجلس سوفيت (مجلس شعبى) تشكل فى 12 مارس من ممثلين عن العمال والجنود , مما جعل نفوذ الحزب البلشفى يزداد تقلصا.

وعندما صار لينين على رأس البلاشفة , وهم الفئة الأكثر تصلبا من الحزب العمالى الإشتراكى الديمقراطى الروسى , والذى إنقسم قبل ذلك إلى مناشفة (أى أقلية) وبلاشفة (أى أكثرية) حول مسألة الدفع بالثورة إلى ثورة بروليتارية قبل نضج ظروفها أو الالتفاء بدعم الثورة البورجوازية مؤقتا والعمل فى داخلها كحزب معارضة وهو رأى المناشفة الذى ينطلق من إخلاص حرفى أيديولوجى للماركسية .

عندما صار لينين على رأس البلاشفة , الذين رأوا الفرصة سانحة للإستيلاء على الدولة وعدم إنتظار نضج الظروف بل خلق الظروف بواسطة الإستيلاء على الحكم , فإنه وجه كل جهده للسيطرة على الحركة الشعبية ليمكن له توجيهها , لقد كانت السوفيتات أمرا واقعا نتاج حركة إجتماعية تلقائية ليس للبلاشفة فيها مساهمة تذكر , فحالما إنهار النظام القيصرى , وتفككت السلطة تشكلت

السوفيتات على كـل المستويات : فـى الأحيـاء , فـى المصـانع , فـى معسـكرات الجيش.. فما كـان مـن لينـين إلا إنتهـاز هـذا الواقـع رافعـا شـعار : كـل السـلطة للسوفيتات فى مواجهة الحكومـة المؤقتـة برئاسـة كيرنسـكى التـى تحـاول إسـتعادة النظام , والسيطرة على الوضع مما أجبر الحكومة المؤقتة علـى أخـذ البلاشـفة بعـين الإعتبار .

كما أن ظروف الجبهة الروسية فى حربها مع الألمان , والتـى كـانت تعـانى نقصا حادا فى الذخيرة والعتاد والمؤن والملابس , جعلت الجنود الهاربين من الجبهـة يتدفقون على بتروقراد لجـذب الإنتبـاه إلى مايعانيـه الجنـود علـى الجبهـة , بـل أن بعضهم كان مبعوثا من قوات الجبهة لهذا الغرض , فما كـان مـن لينـين إلا إنتهـاز سخط الجنود وتذمرهم ومعاناتهم , فأطلق شعار السلام وإنهاء الحرب فى مواجهة موقف الحكومة المؤقتة التى كـانت تـرى الحـرب مـع ألمانيـا مسـألة وطنيـة لايجـوز المساومة عليها ولاالتنازل , فهى خارج المسألة الإجتماعية السياسية.

هذان الشعاران عبر عنهما لينين فى "نظرية أبريل" التى نشرها فى 17 أبريـل يتلخصان فى تأسيس جمهورية السوفيتات وسلام عاجل على الجبهة .

هكذا إستطاع لينين مـن خـلال شـعار كـل السـلطة للسـوفيتات وتأسـيس جمهورية السوفيتات أن يضمن دعم السوفيتات له , كمـا أنـه مـن خـلال شـعار : سلام عاجل على الجبهة , أمكنه إفشال جهود الحكومة المؤقتة الراميـة إلى إسـتعادة النظام والذى يهدف إليه أيضا شـعار : كـل السـلطة للسـوفيتات , كمـا أنـه مـن خلال شعار السلام إنهاء الحرب أمن ولاء الجنود ودعمهم , والأحداث تبين مدى أهمية هذا الدعم فى الإستيلاء على السلطة .

فى 16 يونيه عقد مؤتمر سوفيتات عموم روسيا , وفى يوليه الحكومة المؤقتـة تطلق هجوما ضد الألمان , لكنه منى بهزيمة ساحقة , والتى أدت إلى تفكك الجيش وزيادة عدد الجنود الوافدين من الجبهة على بتروقراد خصوصا .

إن إزدياد نفوذ السوفيتات التى صار يتغلغلها الحزب البلشفى والهزيمة الساحقة أمام الألمان ومحاولة الإنقلاب ضد الثورة فى سبتمبر إضطرت الحكومة المؤقتة إلى طلب معونة السوفيتات للقضاء عليها .

وفى 6 - 7 نوفمبر إنفجر عصيان وتمرد بلشفى , بعد أن تأكد البلاشفة من عجز الحكومة , مما أدى إلى حل الحكومة المؤقتة .

هكذا تمكن البلاشفة بقيادة لينين منذ أبريل 1917 , من قلب الحكومة المؤقتة وأن يؤسسوا سلطة السوفيتات فتم لهم فى 8 نوفمبر تشكيل مجلس مفوض الشعب يترأسه لينين , والذى قام بتنفيذ مصادرة الأراضى الكبيرة وإعلان نهاية الحرب , مصادرة الملكيات الكبيرة مطلب بورجوازى وإعلان نهاية الحرب مطلب الجنود , والذى يعنى أن البلاشفة لازالوا يأخذون بالإعتبار مطالب لاتستقيم تماما مع أهدافهم لكنهم كانوا مضطرين إلى ذلك مراعاة لتوازن القوى على الساحة .

لكن حالما إستقر لهم الأمر , وأضعفوا بقية الأطراف , أفرغوا السوفيتات من محتواها الحقيقى الشعبى , كما قلبوا ظهر المجن للاسلوب الديمقراطى , ففى 6 يناير 1918 , عندما إجتمع مجلس تأسيس منتخب كان البلاشفة فيه أقلية , فرضوا حله وتفريقه , كما فرضوا بعد ذلك الإنتخاب المرشد للسوفيتات من بين البلاشفة.

وفى 15 يناير 1918 تأسس الجيش الأحمر , والمؤسس على مبدأ التطوع وإنتخاب الضباط من قبل الجنود , لكن هذه المبادىء لم تصمد أمام ضرورات المواجهة فى الحرب الأهلية وضد التدخل الأجنبى .

وإستجابة لشعار السلام على الجبهة وقع كروتسكى فى 3 مارس 1918 معاهدة سلام مع ألمانيا , خسرت روسيا بمقتضاها مقاطعات البلطيق كما فقدت نصيبها من بولندا وحمايتها على فنلندا .

لقد أمن البلاشفة جانب الألمان ولو بثمن باهظ ليتفرغوا لجيوش ضد الثورة والقوات الأجنبية المساندة لها , ففى مارس - أبريل أنزل الحلفاء قوات حملة ضد البلاشفة فى مورمانسك فى 2 مارس 1919 لدعم قوات الروس البيض , وفى مايو - سبتمبر 1919 قوات ضد - الثورة تشن هجوما كبيرا مدعومة من الحلفاء على بتروقراد وموسكو والفولجا , وفى أغسطس سجل البلاشفة إنتصارا على هذه القوات فى الفولجا والذى أدى إلى إنهيار قوات ضد الثورة .

عندما تم للبلاشفة القضاء على جيوش ضد - الثورة , وأجبروا آخر جيوش الحلفاء على المغادرة فى نوفمبر 1920 , وآخر جيوش البيض غادرت القرم فى نهاية عام 1920 , وتم لهم إحباط التدخل الأجنبى ووضع حد للحرب الأهلية , أخذ البلاشفة يحكمون قبضتهم على أعنة الدولة , فأنعقد المؤتمر الثانى للكومينتيرن فى يوليو 1920 , والذى فيه جرى إعتماد واحد وعشرين نقطة محددة بدقة شروط الإنظمام لأى حزب شيوعى , وفى سبتمبر 1920 عقد مؤتمر باكو (اذربيجان) تحت شعار من أجل تحرير شعوب الشرق , وتم فيه تحديد إستراتيجية من أجل الإلتفاف على الغرب من الشرق مفتتحا ماصار يعرف بعد ذلك بالحرب الباردة شرق - غرب .

لكن إحكام القبضة هذا لم يتم دون صعوبات ومقاومة تطلب أحيانا قمعها التدخل العسكرى من الجيش الأحمر , ففى فبراير 1921 تفجرت مظاهرة عمالية هائلة فى بتروقراد , وإنتفاضة بحارة بلاشفة فى قاعدة كرونشتاء البحرية وكذلك إضراب عمال السكك الحديدية فى موسكو ... الخ ضد إستعادة السيطرة المركزية من قبل الحزب وتفريغ السوفيتات من محتواها الشعبى , وقد تم سحق هذه المقاومة بقسوة بالغة من قبل كروتسكى على رأس الجيش الأحمر وبأوامر مباشرة من لينين.

لكن هذا الإنتصار العسكرى والسياسى للبلاشفة , وتصفية أو تحييد الخصوم , والسيطرة على الدولة لم ينه المشكلات والصعوبات التى يواجهها نظام

الحزب , بل أن سيطرته على الدولة جعلته يواجه المشكلات الحقيقية والصعوبات الفعلية خاصة الإقتصادية , والتى لايكفى الإستيلاء على السلطة لإيجاد حلول لها , بل على العكس الإستيلاء على السلطة يعنى ضرورة مواجهة إلتزامات السلطة , لقد ظهر واضحا أن برنامج الحزب , الذى كان أداته فى مناوراته للوصول إلى السلطة , شيء ومتطلبات الواقع شيء آخر , فى حضور هذه الحقيقة إضطر مؤتمر الحزب الشيوعى فى 17 مارس 1921 إلى إعتماد "سياسة إقتصادية جديدة" N.E.P سامحة بالملكية الخاصة والتجارة الخاصة فى محاولة إعادة تشغيل المصانع المتعطلة وضمان تموين المدن بالغذاء وإنسياب السلع الذى كان شبه متوقفا , وبإختصار توجه عملى فى محاولة تنشيط الإقتصاد المنهار والمزارع شبه المهجورة .

وفى 18 مارس تم التوقيع على معاهدة محددة الحدود مع بولندا , وعقد إتفاق تجارى مع بريطانيا ... لتبدأ الدولة عملها ...

مراجعة تحليلية :

لاشك أن الثورة بدأت فى 9 يناير 1917 شعبية تلقائية بدون قيادة محددة , تجاوزت جميع الأحزاب التى إضطرت إلى اللحاق بها , هذه التلقائية الجماهيرية أنتجت إلى حد كبير تنظيمها الخاص القاعدى حالما تفككت السلطة المركزية وإنهارت أدواتها , وتمثل التنظيم القاعدى فى المجالس الشعبية (السوفيتات) فى الأحياء السكنية , وفى المصانع وحتى فى قواعد الجيش , والتى ينتخب أعضائها بحرية تامة .

لكن إبتداء من نوفمبر أخذت حكومة مركزية تتوطد إستنادا إلى دعم البلاشفة عقب العصيان البلشفى الذى أدى إلى حل الحكومة المؤقتة فى 6 - 7 نوفمبر وتأسيس مجلس مفوض الشعب بقيادة لينين . ملاحظة هذا التحول من الثورة الشعبية إلى سلطة مركزية دكتاتورية خاضعة للحزب البلشفى (الشيوعى)

والذى لم يكن له نفوذا كبيرا ولامساهمة مهمة فى إندلاع الثورة , بل معارضتها فى بداية الأمر يطرح سؤالا :

لماذا وكيف حدث هذا التحول ؟

لماذا حدث هذا التحول ؟

إن ملاحظة الأطراف المنخرطة فى الثورة سواء كانت فى موقف الدفاع عن النظام أو ضد النظام , يمكن أن يقدم لنا إجابة مقنعة إلى حد كبير , ويجعل دكتاتورية الحزب نتيجة لازمة .

يستند النظام القيصرى إلى نظام إجتماعى مبنى على الإقطاع وعلى الأرستقراطية , لكن عوامل عدة أدت إلى خلخلة هذه القاعدة منها التحول الإجتماعى نفسه , وبواكير الرأسمالية الصناعية ومايرافقها من نشوء البورجوازية والبروليتاريا , كما أن مرسوم القيصر بإلغاء الإقطاع حتى وإن كان شكليا أكثر منه فعليا , إلا أنه أثر سلبا فى قوة هذه الطبقة ووجه لها ضربة قاسية خاصة فى وضعها الإجتماعى وشرعيتها , وهو وإن لم يقض على طبقة الإقطاع إلا أنه أضعفها وأفقدها شرعيتها , مؤديا إلى إختلال علاقتها بالقيصر , وبالتالى أضعف من قدرتها وإرادتها دعم النظام القيصرى .

كما أن الخسائر التى منيت بها روسيا فى حربها ضد اليابان عام 1905 , وضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ساعد فى تفكيك الطبقة الأرستقراطية وأضعفها , عندئذ صارت ركائز النظام ضعيفة لاتقوى على الحفاظ على النظام ولاعلى فرض إحترامه .

إلا أن الأطراف الأخرى لم تكن أحسن حالا , وإن كان فى صورة مغايرة, فهى لم تكن قادرة على فرض النظام الذى تطلبه وإن كانت قادرة على المساهمة فى إسقاط النظام القائم .

لم تكن روسيا مجتمعا زراعيا متخلفا تماما , فهى كانت تعد القوة الإقتصادية الخامسة فى العالم آنذاك , تشهد تحولا رأسماليا وصناعيا , لكن البورجوازية حديثة النشأة نسبيا , لازالت غير متماسكة , ولاتملك وعيا طبقيا كافيا لإنجاز وحدتها حول أهداف محددة , كما كانت عدديا ضعيفة تتركز خصوصا فى بعض المدن الكبرى , وتستند فى الغالب إلى رأسمال أجنبى مما يجعلها تبدو منذ أيام الثورة الأولى مرتبطة بمصالح الرأسمالية الغربية والذى أثر سلبا فى إنتمائها الوطنى , وقادها أحيانا إلى التحالف مع ضد - الثورة , كما أن مايرتبط ضرورة بالتراكم الرأسمالى من قسوة الإستغلال وسوء شروط العمل , جعل موقف العمال منها منذ البداية عدائيا .

البورجوازية إذن ضعيفة عدديا , غير متماسكة طبقيا ولاتملك بعد وعيا طبقيا بأهدافها وبنفسها , ولاحركة قيادية مرتبطة نسبيا بالرأسمال الأجنبى , متحالفة أحيانا مع ضد - الثورة , جعلها , وإن كانت قادرة على المساهمة فى إسقاط النظام القائم , إلا أنها عاجزة عن التحكم فى الثورة وتوجيهها والسيطرة على النظام الذى ينشأ عنها كما حدث فى الثورة الفرنسية .

هذه الوضعية تصدق - إلى حد كبير - على الطبقة العاملة , فهى تبعا لحداثة البورجوازية الرأسمالية الصناعية , كانت قليلة العدد بالنسبة لعامة الشعب , ولاتملك بعد وعيا طبقيا بنفسها ولابأهدافها , متركزة حيث تتركز الرأسمالية الصناعية , كما أن ولاءها كان مشتتا متوزعا فى عدة أحزاب وحركات متطاحنة وهذا ماجعلها أيضا قادرة على المساهمة فى إسقاط النظام دون إمكانية السيطرة على النظام الذى يرثه .

أما الجيش , والذى كان من الممكن أن يلعب دورا مهما , فإن خسائره فى الحرب ووضعه السيىء جدا على الجبهة أدى إلى تفككه , كما أدى إلى تشتت ولاءات أفراده وقياداته , ليس فقط مابين الثورة وضد - الثورة , بل أيضا فى

داخل أطراف الثورة سواء كانت ليبرالية بورجوازية أوثورية , فوضوية , أو بلشفية, أو إشتراكية.

أما المزارعون أو الفلاحون , فهم أيضا وإن كانوا يشكلون أغلبية الشعب , إلا أنهم إن أتفقوا فى الهدف العام مع غيرهم , وهو إسقاط القيصر والإقطاع , إلا أن مطمحهم فى الغالب كان إقتسام أراضى الملكيات الكبيرة وليس أبعد من هذا فهم بين الإنتماء للبورجوازية وتعاطف مع الطبقة العاملة , والتناقض معها , لكنهم وإن كان فى مقدرتهم المساهمة مع البورجوازية والعمال فى إسقاط النظام إلا أنهم هم أيضا لايملكون وعيا طبقيا ولاأهداف محددة خاصة بهم ولاتنظيما قياديا , يتوزعون بين العمل السلبى والإنتماء لحركات وأحزاب متعارضة متنازعة .

يمكننا إذن أن نخلص إلى أن إسقاط النظام القيصرى كان مطلبا عاما عند البورجوازية والعمال والفلاحين والجنود , لكنهم يختلفون فيما وراء ذلك كما يختلفون فى الدوافع , وليس لأى طرف منهم القدرة منفردا على إخضاع الأطراف الأخرى , ولا القدرة منفردا على تأسيس نظامه على أنقاض النظام القيصرى .

عندئذ حنكة لينين - والحزب البلشفى - السياسية جعلت بإستطاعته اللعب على كل الحبال , يتحالف مع طرف ضد الأطراف الأخرى , ليغير بعد سحقها أو تحييدها تحالفه ليرتد على حليفه حتى تمكن من إخضاع الجميع ليؤسس نظام الحزب الواحد , وهذا ماجعل نظام الحزب البلشفى لاينتمى فى حقيقة الأمر لأى طرف , ورغم أنه يدعى تجسيد وعى الطبقة العاملة وطليعتها إلا أن الطبقة العاملة لم تجد فيه تجسيدا لها ولأهدافها بل لانبالغ إذا قلنا أنه عطل وعى الطبقة العاملة بنفسها لصالح نظام مركزى فوقى .

كيف حدث ذلك ؟

الهزائم العسكرية , شح الموارد , كراهية الارستقراطية الروسية من قبل الشعب , كونت خليطا متفجرا , وخلال خمسة أيام من 23 - 28 فبراير 1917 ,

الإنتفاضة الشعبية أدت إلى نجاح الثـورة , وخلـع القيصـر نيقـولا الثـانى , وتكـون مجلس شعبى "سوفييت" من ممثلين عن العمال والجنود ليتقاسم فـى البدايـة السـلطة الفعلية مع حكومة مؤقتة ناتجة عن "الدوما" , لكـن كيرنسـكى , رئيـس الحكومـة المؤقتة - وإن كان يجسد التحالف بين الثورة البورجوازية والثورة البروليتاريـة , إلا أنه غير قادر على إيجاد صيغـة عمليـة لهـذا التحـالف قـادرة علـى تجـاوز تناقضـات البورجوازية والبروليتاريا , كما أنه من ناحية أخرى غير قادرة على كسب الحـرب ضد ألمانيا ولاوضع حد لهـا , زاد موقفـه حرجـا الشـعار الـذى أطلقـه البلاشـفة : السلام وإنهاء الحرب الذى أدى إلى تحول ولاء الجنود إلى البلاشفة , كما أنـه غـير قادر على إنجاز الإصلاحات التى كان من الممكن أن تغير النظام الإجتماعى , ربمـا منعه عن ذلك أنه كان يجسد تناقضين , وزاد فى الصعوبات التـى يواجههـا شـعار البلاشفة : كل السلطة للسوفيتات الذى ضمن لهم ولاء السوفيتات .

عندئذ صار النظام الجديد فـى مواجهـة معارضـة قويـة هـى معارضـة لجـان المصانع , يشجعها فى ذلك شعار البلاشفة كل السلطة للسـوفيتات ولجـان الجنـود التى يدفعها إلى المعارضة شعار السلام وإنهاء الحرب البلشفى .

هذه اللجان "السوفيتات" كانت فى البداية غالبـا تحـت قيـادة فوضويـين أو إشتراكذيين ونادرا تحت قيادة بلاشفة ,

أضف إلى ذلك من ناحية أخرى مقاومـة القـادة االعسـكريين والبورجوازيـة الصناعية الكبيرة المتصلبة فى مقاومتها ومعارضتها لكل الإصلاحـات المقترحـة مـن قبل إشتراكيى الحكومة المؤقتة وسوفيتات المندوبـين , ممـا قـاد الحكومـة المؤقتـة إلى العجز الكامل .

هذا الشكل فى قمة السلطة والنزاع المتعـدد الأطـراف فـى القـاعدة إستغله لينين - والحزب البلشفى - أحسن إستغلال , بداية بالسيطرة على الحـزب وطـرد المانشفيك , ثم السيطرة على الدولة .

المانشفيك - والتى تعنى الأقلية - ذلك القسم من الحزب الشيوعى الذى يرى وفق التحليل الماركسى , تأجيل الثورة الإجتماعية لعدم توافر شروطها , ودعم الثورة البورجوازية , لكن المانشفيك والثوريين الإشتراكيين خسروا فى هذه المواجهة الأغلبية التى كانت لصالح البلاشفة (الأغلبية) الذين لايرون هذا الرأى .

هذه الوضعية السياسية الإجتماعية تفسر إلى حد بعيد , أنه بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة ضد الثورة التى قام بها الجنرال كورنيكوف للإستيلاء على السلطة , تمكن السوفيتات ولجان المصانع ولجان الجنود - تحت تأثير وتحريض من البلاشفة - يقودهم لينين - وبسهولة من قلب الحكومة المؤقتة خلال إنتفاضة 6 - 7 نوفمبر 1917.

إن مظاهرات الأحد الدامى 9 يناير 1917 إحياء لتلك المظاهرة السلمية التى أدت إلى سقوط مئات القتلى بأمر القيصر فى 9 يناير 1905 , مهدت لمظاهرات 23 فبراير 1917 فى يوم الإحتفال بيوم المرأة العالمى , والتى أطلقت شرارة الثورة العامة مؤدية إلى سقوط القيصر وتشكيل حكومة مؤقتة , والتى سقطت خلال إنتفاضة 6 - 7 نوفمبر 1917 لتتأسس سلطة السوفيتات تحت قيادة البلاشفة .

وعندما تخلص البلاشفة من خصومهم السياسيين والإجتماعيين إلتفتوا إلى حلفائهم السوفيتات والجنود .

المؤتمر الثانى للسوفيتات والمنعقد فى 25 - 27 أكتوبر ينتخب مجلس مفوض الشعب برئاسة لينين (8 نوفمبر) , لكن البلاشفة يحلون المجلس التأسيسى لأنهم كانوا أقلية فيه , مما أثار ضدهم بقية الإشتراكيين والديمقراطيين , بينما الجنرالات البيض يرفعون راية العصيان المسلح فى الجنوب ثم بعد ذلك فى سيبريا .

الحلفاء يسرعون بتقديم العون إلى جيش المتطوعين البيض , فتم إنزال القوات الإنجليزية والكندية فى أركان جيليك , واليابانيون ثم الأمريكان فى خلاء

يفوستوك , والفرنسيون فى أوديسا والذين إلتقوا مع الألمان - مع أنهم أعداء - فى أوكرانيا منذ ماقبل 11 نوفمبر 1918 .

المؤتمر الثالث للسوفيتات يعلن فى ينـاير 1918 الجمهورية الإشتراكية الفيدرالية السوفيتية الروسية , لكن البلاشفة لايسيطرون فعليا إلا على روسيا الوسطى , المعارضة الداخلية كانت مدعومة من الحلفاء , لكن هذا التدخل الأجنبى أساء للبيض وأفقدهم المصداقية , وأظهر البلاشفة على أنهم المدافعين عن السيادة الوطنية حتى يغير المتعاطفين معهم .

أضف إلى ذلك أن شعار السوفيتات (البلاشفة) فى مسألة "تحرير الأقليات الوطنية" أدى إلى أن معظم الأقليات صارت تساند البلاشفة على أمل الحصول على حريتها والتخلص من الهيمنة الروسية .

وقد ساهم هذا كله فى هزيمة الجنرال دنكين وكوتشاك ورانجل , ان كانت الثورة فى روسيا سياسية إجتماعية إلا أنها ظهرت كفرصة لايمكن إفلاتها بالنسبة للقوميات الخاضعة لروسيا القيصرية للحصول على حريتها , خاصة وان البلاشفة , من خلال شعاراتهم أكدو على حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

إلا أن هذا الأمل لم يعمر طويلا , إذ حالما أنجزت الثورة وأستقر الأمر للبلاشفة , نسوا شعاراتهم , وتجاهلوا وعودهم , وأعادوا بسط السيطرة الروسية على القوميات كما كانت , وربما أكثر , مما كانت فى عهد القيصر.

لقد أعلن لينين عندما سئل عن مصير شعار البلاشفة المتعلق بحق الشعوب فى تقرير مصيرها : "إن حق الطلاق لايعنى الطلاق" , حق الشعوب لايعنى حصولها عليه , خاصة - فى نظره , إذا كان هذا يضعف فرص البقاء بالنسبة لدولة الثورة , وأن يعلن ستالين بعد ذلك "لقد وصلنا بالشيوعية إلى ما لم نصله بالقيصرية" .

حسب لينين ثم ستالين .. وآخرين بعده , هذه الأسباب تجعل مشروعا مأأخذا يقومان به من تحطيم الحركات القومية كما حدث فى جورجيا , وفى أوكرانيا , وفى بلاد التتار وفى أرمنيا , وقد تجاوز الأمر ذلك , فلم يراع البلاشفة أن بعض الحركات القومية , على الأقل , كانت سندا قويا لهم فى مواجهة التدخل الأجنبى , وزحف قوات البيض , فنكلوا بجمهورية ماكنو فى أوكرانيا حيث نظم كروتسكى لقادتها مذبحة خلال إجتماع دعاهم إليه , وقمعوا بالدم إنتفاضة بحارة كرونشتاء الذين يرجع إليهم الفضل فى إسقاط الحكومة المؤقتة إلى حد بعيد , وإنتفاضة محطة قطارات عمال موسكو , بإختصار إستعادوا السيطرة والسلطة على نحو وبإسلوب أقسى أحيانا مما كانت عليه زمن القيصر , مفرغين السوفيتات من محتواها جاعلين إختيار أعضائها من بين البلاشفة فقط تحت رقابة ضباط سياسيين, معيدين النظام بقسوة إلى الجيش .

الحكومة السوفيتية وقعت معاهدة برست ليتوفسك فى 3 مارس 1918 مع ألمانيا والتى وقعها كروتسكى , الحرب الأهلية جعلت الجيش فى مواجهة مع الجيوش البيضاء , وفى نهاية هذه الحرب الأهلية والأجنبية فإن بلاد البلطيق وفينلندا فقط إستطاعت الحفاظ على إستقلالها , ليعود ستالين إلى بسط السيادة السوفيتية على بلاد البلطيق خلال الحرب العالمية الثانية عقب إتفاقه مع هتلر .

فى ظروف الحرب الأهلية من ناحية , ومقاومة الغزو الأجنبى من ناحية أخرى , ومن أجل إستعادة السيطرة والنظام ظهر شعار شيوعية الحرب عام 1918 من أجل المواجهة , حيث جرت مصادرة إنتاج الفلاحين بالقوة لتموين المدن وتهدئة العمال , وتجميع الأراضى فى قطاعات كبيرة على حساب طموحات الفلاحين الذين رأوا وضعهم لم يتغير , ثم تأسست الأممية الشيوعية عام 1919 فى موسكو , وآخر جيوش البيض يجلو عن القرم فى نهاية عام 1920 , وأحتل الجيش الأحمر أرمنيا وجورجيا , وتم توقيع معاهدة سلام مع بولندا عام 1921 لتعود

السيطرة الروسية عليها بشكل آخر فى نهاية الحرب العالمية الثانية , فى نفس العام, ونظرا لما ترتب عن "شيوعية الحرب" ثم تبنى "السياسة الإقتصادية الجديدة" والتى تترك هامشا واسعا للملكية الخاصة والنشاط الرأسمالى والصناعى , وليأخذ النظام الجديد فى توطيد دعائمه وإستعادة السيطرة كاملة على مقاليد الحكم .

المراجع ...

موسوعة لاروس	ص 437
الأطلس التاريخى	ص 250 - 251
جون ريد	عشرة أيام هزت العالم .
مارتان ماليا	فهم الثورة الفرنسية .
فيرو	ثورة 1917 الروسية .
ليون كروتسكى	تاريخ الثورة الروسية ج 1 – ج 2 .



موقف (6)

الصين .. من الإمبراطورية إلى الجمهورية



ثورة الصين
من الإمبراطورية إلى الجمهورية

إنهيار الإمبراطورية :

فى نهاية عهد كيانلونق تحدد عاملان هما المسؤولان عن تدمير المجتمع الإمبراطورى الصينى , وإنهيار الإمبراطورية , برزا فى ذات الوقت الذى تحذق فيه بالإمبراطورية أطماع وتهديدات الإمبريالية الأوروبية الغربية .

العامل الأول والأكثر أهمية هو عدم القدرة على التكيف التى كانت تسم نظام المانداران والإدارة المركزية الإمبراطورية مع متطلبات مجتمع ماقبل الصناعى , أى المرحلة المعدة للتحول إلى مجتمع صناعى أضف إلى ذلك معارضة قوى سياسية وأيديولوجية الشديدة لهذا التحول , هذا المجتمع ماقبل الصناعى لم ينضج بقدر يضمن التحولات ولم ينجز بقدر يجعل التحولات ممكنة .

أما العامل الثانى فهو تقدم الصين نفسه آنذاك مكونة مايمكن أن ندعوه "عائق مستوى توازن عالى جدا قبل الأوان" , وتفسير ذلك أن التقدم الزراعى والصناعى الذى عرفته الصين فى القرن السابع عشر أدى إلى إنفجار سكانى والذى أحبط كل محاولات التصنيع بعد ذلك , وذلك بجعله الميكنة - نظرا للكثرة السكانية - ليس فقط لافائدة منها , بل أيضا ترتب أضرارا فيما يتعلق بفرص العمل , ولأنه - أى الإنفجار السكانى - قادر إلى إفقار عموم المجتمع الصينى عندما حدث ركود فى الإنتاج .

على هذا النحو تكونت الدائرة الرهيبة التى ظلت الصين سجينتها أكثر من قرن من الزمان .

أما فى أرياف الصين فإن الفقر أدى إلى موجات تمرد ووبائى والتى زادت فى حدة المأساة .

هذان العاملان برزا فى ذات الوقت الذى فيه الصين محط أطماع وتهديدات الإمبريالية الأوربية الغربية مما أضاف إليهما أسبابا خارجية منها تجارة الأفيون المفروضة على الصين من قبل إنجلترا , والتى أدت إلى خلل فى الميزان التجارى الصينى , هذا الخلل الذى صار يزداد حدة يوما بعد يوم , وإقتطاع أجزاء من الصين لتصير تحت الإدارة الأجنبية .. عندئذ تتضح أمامنا أحداث مأساة الصين الرئيسية فى القرن التاسع عشر , والتى أثرت تأثيرا حاسما فى مصيرها بعد ذلك .

إن ماعرف بحرب الأفيون لم يفتح الطريق فقط أمام التغلغل الأجنبى فى الصين , بل أنه كذلك وضع حدا نهائيا لتبادل تجارى ظل إلى ذلك الحين فى صالح الصين وأدى إلى نزيف مالى محدثا أزمة مالية هى الأشد قوة مما عرفته الصين .

أما على المستوى الداخلى فإن تمرد التايبنق أدى إلى تدمير الإقتصاد , هذا التمرد الهائل الذى قاده هونق اكسيو كان (الذى كان معتنقا المسيحية) كانت جذوره تمتد فى تقاليد أكثر قدما , وسبب خسائر لاتعوض فى حوض نهر البلو وهو المنطقة الأكثر إزدهارا فى الصين آنذاك .

وقد صاحب هذا التمرد إنتفاضات أخرى قام بها المزارعون النيان , والتى كان تمرد التايبنق أحيانا على إتصال بها قبل أن يتم القضاء عليه من قبل حركات الإنفصال التى قام بها الهوى (مسلمين) فى مناطق يونان وفى قيزو ثم فى اكسيجانق .

فى الواقع لقد صارت الإمبراطورية كلها غارقة فى النار والدم طيلة حوالى خمسين عاما تقريبا فريسة للإنتفاضات والتمرد والعصيان حيث تختلط المطالب القومية العرقية - فى الصين أكثر من ستة عشر قومية - مع المطالب والعوامل السياسية والإقتصادية .

هذه الإنتفاضات وهذا العصيان والتمرد يظهر جليا ضعف السلطة المركزية, وعدم قدرتها على إتخاذ الإجراءات المناسبة فى الوقت المناسب , كما أنها أدت

إلى صعود طبقات إجتماعية جديدة فى الإدارات المحليـة, هـذه الطبقـات هـى معـا تقليديـة وإصلاحيـة مثـل زنـق كوخـان و زوزا نقتـانق , إلا أن محـاولات هــؤلاء الإصلاحيـة كـانت تصطـدم بمقاومـة أوسـاط الحاشية الإمبراطورية وبعـدم تفهـم الإمبراطورة سيكس .

إن عدم قدرة المجتمع الصينى على تحقيق تحوله وتحديثه لأسباب منها مقاومـة المحافظين , تمخضت عن تصفية الإصلاحيين الذين بعض قادتهم , مثل كانق يوى, وليفانق كيشـار , لم يمكثـوا فـى الحكـم إلا مئـة يـوم , كمـا تمخضـت عـن نكبـة الأسطول الصينى فى مواجهة اليابانيين .

إنهيار حركات الإصلاح أدت من ناحية إلى بقـاء الصـين فريسـة للأطمـاع الأجنبية , كما أدت بعد ذلك إلى ظهور حركات التغيير الجذرى .

لقـد سـارعت دول أوربـا الغربيـة إلى إسـتغلال ضعـف الصـين , وتدهــور الأوضاع فيها , لكى تتقاسم أراضيها وتحولها إلى مناطق نفوذ لها , لقد كان فشـل الإصلاح لصالح النفوذ الأجنبى , ولكنـه علـى مـدى أطـول جعـل التغير الجـذرى بديلا للإصلاح .

إن وعى الفشل فى الإصلاح وفق التقاليد وفى إطارها , قاد إلى ظهور تيـار جذرى , يرى أنه بالنسبة للصين ليس ثمة سلام وطنـى إلا بإنتهـاج سبيل التغريـب الكامل (أى الأخذ بالنظم الغربية) , و لم تكن ثورة البوكسير إلا آخـر إنتفاضـات النزعة التقليدية فى إمبراطورية محكوم عليها بالموت , وإذا كانت الجمهوريـة التـى أعلنها سن يات سن قد صادرهـا الجنرال يـوان شـيكاى , إلا أنهـا كـانت كافيـة للقضاء على الأسـرة الإمبراطوريـة والنظـام الإمـبراطورى , لكنهـا لم تتمكـن مـن تأسيس نظـام مستقر , لتدخـل الصـين مرحلـة المجهــول تسـودها الإنتفاضــات والإضطرابات والعصيان والتمرد والحروب الأهلية .

مسار الإنهيار :

* عام 1800 صدر مرسوم إمبراطورى يمنع إستيراد الأفيون وزراعة الخشخاش .

* 1810 حظر التبشير لمسيحى فى الصين .

* 1812 وصل تعداد سكان الصين 361 مليون نسمة .

* 1820 - 1825 عجز متعاظم فى الميزان التجارى الصينى نتيجة إزدياد مبيعات الأفيون من قبل شركة لبدز الشرقية البريطانية .

* 1839 الإجراءات الحازمة التى إتخذها لين زيكو ضد إستيراد وتجارة الأفيون أثارت مجددا رد فعل إنجليزى عنيف وأدت إلى حرب الأفيون الأولى .

* 1842 إستعراض القوة الذى قامت به إنجلترا أدى إلى معاهدة نانكان والتى بموجبها فتحت الصين أمام التجارة الغربية كما أدت إلى تخلى الصين عن هونق كونق لبريطانيا .

* وفى عام 1843 إعترفت الصين بأن هونق كونق خارج سيادتها كما تم فى نفس العام , تحت الضغط الإمبريالى , إعلان شانقاهاى ونينقون بدورهما موانى مفتوحة .

* 1850 بداية ثورة التايبيق , هونق أكسيوكان يعلن نفسه ملك مملكة السماء .

* 1853 - 1854 بعد أن إمتدت الثورة إلى هونان وإلى حوض يانقزى , أقام التايينق عاصمة لهم فى نانكان وأخذت حركة تمرد التايينق تنتشر إلى الشمال حتى صارت تهدد بكين , وفى نفس لتاريخ حدثت إنتفاضة النيان .

* 1855 حدثت إنتفاضة المسلمين فى يونان .

* 1857 - 1860 إندلعت حرب الأفيون الثانية , وحصار القوات الإنجليزية والفرنسية لقصر الصيف الإمبراطورى , وتوقيع معاهدة بكين .

* 1861 - 1862 حدثت إنتفاضة المسلمين فى شينكس ثم فى اكسينجيانق .

* 1863 صارت الجمارك البحرية الصينية فى أيدى الإنجليز .

* 1864 سقوط نانكان عاصمة التايينق , وإنتحار هونق اكسيوكان .

* 1856 النيان يقومون بهجوم مضاد .

* 1866 تمت تصفية حركة التايينق .

* 1867 لى هونقزانق ينتصر على النيان الذين كانوا يهددون بكين .

* 1867 - 1868 تم قمع ثورة اكسينجيانق المسلمين والذين كانوا قد أعلنوا إنفصالهم قبل ذلك .

* 1879 معاهدو ليفاديا مع روسيا , الجزء الأكبر من هذه الجزيرة - ليفاديا - صار بحكم هذه المعاهدة تحت حكم الروس .

* 1883 - 1885 حرب صينية فرنسية تندلع بسبب تدخل فرنسا فى الصين الهندية , إنتهت بمعاهدة بعد حصار الفرنسيين نينقبو .

* 1894 - 1895 حرب صينية يابانية أدت إلى معاهدة شيمونوسكى , والتى بناء عليها صارت جزر تايوان وجزر باسكادور تحت الحكم اليابانى , وأرغمت الصين على دفع تعويضات باهضة .

* 1897 قامت ألمانيا بضم منطقة كينقدو إلى مناطق نفوذها .

* 1898 قام الإنجليز بضم منطقة واى‌هاى , والروس بدورهم يضمون منطقة داليان , ونهاية السياسة الليبرالية التى كان يسير عليها كانق يوراى , وبداية قمع الإصلاحيين .

* 1900 ثورة البوكسير التى أثارتها التحرشات الغربية أدت إلى إستسلام العرش ودفع تعويضات .

* 1905 سن يات سن يؤسس تونقيمنهوى فى اليابان .

* 1907 إلغاء نظام المسابقات الإمبراطورى .

* 1908 موت الإمبراطورة سيكس .

* 1910 تقسيم شمال غرب الصين بين الروس واليابانيين .

* 1911 تمرد فى واشانق أدى إلى إنفصال جنوب الصين .

* 1912 إعلان الجمهورية من قبل سن يات سن فى نانكين وخلع الإمبراطور بوى , ثم تنازل سن يات سن عن رئاسة الجمهورية للجنرال يوان شيكاى , ومحاولة إصلاح نظام التعليم .

* 1916 موت الجنرال يوان شيكاى وتولى شيانج كاى شيك رئاسة الجمهورية .

الجمهورية والثورة :

الصراع يزداد حدة بين الأطراف الصينية من جهة والنفوذ الغربى من جهة أخرى , وبين هذه وتلك , إنتفاضة العشرة المزدوجة (اليوم العاشر من الشهر العاشر) لعام 1911 وضعت حدا لحكم أسرة كينق وخلع الإمبراطور وإعلان سان يات سان الجمهورية عام 1912 .

لكن السلطة المركزية للجمهورية الناشئة لم تتوصل إلى وضع حد للقوى الهامشية التى كانت تتجاذبها , العسكرتارية تتعاظم بإطراد فى المقاطعات الواقعة أحيانا كثيرة مباشرة تحت رحمة سادة الحرب .

فى بكين خلافات القوى الكبرى تقود أحيانا إلى السلطة وبالتوالى جماعات عسكرية سياسية متنوعة , فى الواقع لاأحد يملك زمام السلطة الحقيقية .

عندئذ صار الجديد يتوقع من الجنوب , حيث أتحد الشيوعيون - الحزب الشيوعى الصينى تأسس عام 1921 - مع الوطنيين فى منظمة قوميندانـق , محاولين معا الإستحواذ على عموم الصين .

لاشك أن واقع الصين من إنتشار التمـرد والعصيـان وإنتفاضـات الحركـات القومية , والشلل السياسى التام ساهم إلى حد كبير فى تحول الجمهورية مباشرة إلى الدكتاتورية , خاصة بعد تنازل سن يات سن عن رئاسـتها بعيـد إعلانهـا عـام 1912 للجنرال يوان شيكاى الذى لم تكن له شـعبية سـن يـات سـن ولايجـد نفـس الإجماع على قيادته , كما أن قضاء الجمهورية على نظام الماندشـو وإنهيـار النظـام الإمبراطورى , حرم الصين - المتعدد الأعراق - من آخر عوامل وحدتها , وحالما دمر الأساس الإمبراطورى لوحدة الصين فإن المجتمع الصينى الـذى كـان متصـاعدا أخـذ فـى التفكـك والتحلـل , تاركـا ذلـك البـاب علـى مصراعيـه لظهــور كـــل التناقضات التى كانت تعتمـل فيـه : النزاعـات الإنفصاليـة , القوميـة والإقليميـة , برزت مع إنتشار ظاهرة سادة الحرب والتى كان يكبح مـن جماحهـا نزعـة شيانج كاى شيك القيصرية , ثم التغلغل الأجنبى وهيمنته على المجتمع الصينـى سـواء فـى شكل مباشر أو فى شكل إستغلال إقتصادى وسيطرة سياسية , هـذا الوضـع أفـرز نقائضه فى الأفكار والحركات الثورية والتحديثية عند المثقفين والعمال فـى الموانـى الصينية الكبرى , فقد هاجمت حركة 4 مايو , ذات النزعة الحضرية الغربية , بعنف كل القيم الكونفوشيوسية وتقاليد الصين القديمة بإعتبارها عفى عليها الزمـن , مـع أن هذه الحركة نفسها هى نتاج وعى وطنى , لكنهـا رأت خـلاص الصـين يكمـن فى تبنى النزعة الحضرية الغربية نفسها ضد هيمنة الغرب .

فى هذه الحقيقة , حيث التناقض صارخا بين جـزء الإزدهـار النسبى تحت الهيمنة الأجنبية مثل شانقهاى , هونق كونق , كانتون , كيانجان ... الخ فى محيط تعاسة الريف وبؤسـه وفقـر المـدن ,وحـين كـان الريـف يشـهد نكوصـا كـاملا ,

وكذلك المواجهة بين جنوب الصين الجمهورى الليبرالى , وشمال الصين المحكوم من جماعات عسكرية , هذه المواجهة , تحولت , مع حملة الشمال التى قادها شيانج كاى شيك , إلى حرب أهلية بين حليفى الجبهة الديمقراطية - القوميندانق والحزب الشيوعى - .

بعد وفاة سن يات سن عام 1925 , وتولى شيانج كاى شيك القيادة العسكرية للقوميندانق , قاطع الشيوعيين عام 1927 , وأعلن حظر نشاطهم , أما الحزب الشيوعى , وقد صار خارج القانون محظورا , محاربا , فقد تراجع إلى الريف .

إن جيوش القوميندانق الراغبة فى الإجهاز عليه , أجبرته على إخلاء مكانه والتمركز فى قواعد الشمال فى نهاية مسيرة طويلة وشاقة قادها ماوتس توفق عامى 1934 - 1935 .

هذه القطعية وهذه المواجهة بين القوميندانق والشيوعيين أدت إلى تصفية الحركة العمالية فى المدن والتى أغرقت فى بحر من الدماء من قبل جنرالات القوميندانق فى شانقهاى وكانتون , وهونان , ومن بكين حيث عاد شيانج كاى شيك منتصرا لم يحمل إلى الجنوب إلا مساوىء البيروقراطية .

منذئذ صار مصير الصين يمتزج مع مصير الحزب الشيوعى هذا الحزب الذى يجسد التناقضات وبصورة مزدوجة: رغم أن الحكومة الثورية تكونت فى وسط حضرى , إلا أنها عموما بسبب أخطاء ودوقما نطيقية مستشارى الحزب من الكومنتيرن - الروس - تحولت إلى حركة فلاحين , وهكذا بينق باى , قرب كانتون , ثم مارتس توفق فى هونان إكتشفا الزخم الثورى عند فلاحى الأرياف فى نفس الوقت الذى فيه سحقت حركات التمرد - عمال وطلاب - فى المدن الكبرى , مما قاد الحزب إلى التعويض عن خسائره فى المدن بالمناضلين الريفيين , ليعتمد أكثر على الفلاحين بعد الخسائر التى منى بها فى المدن , ولتتحول الثورة

من بروليتارية إلى ثورة ذات أغلبية من الفلاحين , أن ماوتس توفق مستندا إلى البنية الزراعية التقليدية الصينية , عثر على إحتياطى هائل من الجنود والمناضلين وكذلك قاعدة عملياتية هامة , فى هذا التحول تكمن أهم أسباب الخلاف الصينى الروسى .

مع ذلك , هذا الطريق , بدأ لبعض الوقت محكوما عليه بالفشل , مطرودين من قواعدهم , مطاردين , فإن الشيوعيين قد أبعدوا إلى مناطق فقيرة من شانباى - يانان - شبه معزولين , مما جعل القضاء عليهم مسألة وقت , إلا أن الغزو اليابانى للصين منحهم فرصة جديدة : من ناحية لتطبيق مبادىء حرب العصابات على نطاق واسع , وتحقيق إلتفاف واسع حولهم , ومن ناحية أخرى أدى إلى إنشغال القوميندانق عنهم , وقيام الجبهة المتحدة الثانية بين القوميندانق والشيوعيين ضد الإحتلال اليابانى .

إن الغزو اليابانى , وحركة مقاومة الإحتلال , والتى كانت تحاول منذ 1937 تحرير الصين , أديا إلى تقارب بين الشيوعيين والقوميندانق وتأسيس جبهة موحدة , لكن هذه الوحدة ضد الإحتلال لم تصمد طويلا أمام الخلافات التى ظهرت غداة الإنتصار عام 1945 , لكن وضع الشيوعيين كان مختلفا , حين إستسلم اليابانيون كان الشيوعيون يمتلكون أعدادا وفيرة من الجنود والمناضلين والخبرة القتالية أكثر بكثير مما كان لديهم فى أفضل ظروف المرحلة الثورية , كما كانوا يتمتعون بتعاطف شعبى أوسع بإعتبارهم حركة تحرير وطنية , وبعد ثلاث سنوات من حرب أهلية , بين الشيوعيين والقوميندانق , كان النصر فيها حليف الشيوعيين , وفرار الوطنيين بقيادة شيانج كاى شيك إلى تايوان ليؤسسوا "الصين الوطنية" بينما أعلن الشيوعيون المنتصرون الجمهورية الشعبية الصينية عام 1949 , حركة التحرير الوطنية تمتزج مع الثورة , والإنتصاز الوطنى مع إنتصار الشيوعيين ,

وإن كان هذا فى صالح الشيوعيين أول الأمر إلا أنه أثر كثيرا على مسار الحزب بعد ذلك .

إن أول إنجاز قامت به الجمهورية الشعبية كان تلبية لمطالب قاعدتها الفلاحية : تقسيم أراضى الملاك الكبار وبداية تنفيذ الإصلاح الزراعى , ولم يكن تجميع الأراضى مطروحا عكس ما كان عليه الحال فى الثورة الروسية لسببين : أهمية القاعدة الفلاحية فى الثورة الصينية , وعراقة تقاليد الزراعة الفردية فى الصين.

مسار الثورة والجمهورية :

* 1916 بداية فترة سادة الحرب .

* 4 مايو 1916 مظاهرة طلابية ضد قرارات مؤتمر فرساى التى تنص على أن يترك لليابان المواقع التى إحتلها من الألمان فى الصين .

* 1921 تأسيس الحزب الشيوعى الصينى , وإعلان سن يات سن الحكومة الوطنية فى كانتون .

* 1924 إنشاء الأكاديمية العسكرية فى واهبو .

* 1925 تأسيس نقابة عموم الصين , وموت سن يات سن وإندلاع إضطراب ومقاطعة البضائع الأجنبية .

* 1926 شيانج كاى شيك ينظم حملة ضد الشمال , وإنتقال الحكومة إلى واهان .

* 1926 - 27 مسألة إتحاد مزارعى هونان والتى كلف ماوتس تونق بالتحقيق فيها .

* 1927 سحق ثورة شانقاهاى , وإنشاء حكومة وطنية فى نانكان , وتأسيس قاعدة شيوعية فى جينقا نقرهان.

* 1928 كومونة كانتون أغرقت فى الدم بعد تمرد الهويفينق .

* 1929 حملة ثانية نحو الشمال , والإستيلاء على بكين , وإعلان جمهورية سوفيتية فى.جنوب جيانقس بدعم روسى .

* 1930 فشل خط لى ليزهان بعد أن تخلت روسيا عن دعمه .

* 1930 - 34 حملة وطنية لحصار القواعد السوفيتية فى جيانقس .

* 1931 غزو اليابان لمنشوريا :

* 1933 - 35 تغلغل اليابانيون فى شمال الصين .

* 1934 بداية المسيرة الكبرى لتحطيم الحصار الذى كان يفرضه الوطنيون .

* 1935 إجتماع زونى الذى منح لماو الأولوية السياسية ثم إلتحاق ماو بشانباى مع 80.000 من العناصر الناجية .

* 1936 حادثة إكسيان ووقوع شيانج كاى شيك فى الأسر , والذى لم يطلق سراحه إلا بعد تعهده بتأسيس جبهة وطنية متحدة مع الشيوعيين ضد الإحتلال اليابانى .

* 1937 شن اليابانيون هجوما شاملا , إستطاعوا خلاله الإستيلاء على كل مدن شمال الصين الكبرى , إحتلال شانقاهاى ثم نانكان حيث قتل اليابانيون حوالى 500 ألف صينى .

* 1938 تراجع الوطنيون إلى منطقة الشانقكان تحت ضغط اليابانيين الذين تمكنوا من إحتلال هانكو وكانتون , لكن الشيوعيين يتمكنون من تأسيس قواعد لهم فى مؤخرة القوات اليابانية .

* 1940 إنشاء حكومة متعاونة مع الإحتلال اليابانى من قبل وانق جينقوى فى نانكان .

* 1944 سلسلة من الحملات اليابانية أدت إلى الإستيلاء على هينان وجنوب الصين .

* 1945 إستسلام اليابان , منشوريا تحت الإحتلال السوفيتى , الوطنيون , مدعومين من الأمريكان , يحتلون المناطق التى تخلى عنها اليابانيون عند إنسحابهم.

* 1946 السوفييت ينسحبون من منشوريا بعد أن فككوا المصانع التى كانت بها وحملوها معهم , مهمة مارشال الأمريكى للوساطة أخرت لبعض الوقت , المواجهة بين الوطنين والشيوعيين .

* 1947 الوطنيون , مخدوعين بتفوقهم الغسكرى والدعم الأمريكى , يبدأون الهجوم على الشيوعيين بعد فشل المصالحة ووساطة مارشال , لكن النصر كان حليف الشيوعيين فى منشوريا وفى شمال الصين .

* 1948 لين بياو - الشيوعى - يستولى بقواته على كامل منشوريا .

* 1949 إنتصار هوى فتح أبواب يانقزى أمام قوات الشيوعيين , ومن ثم إستيلائهم على كل جنوب الصين .

النظام الوطنى ينخره الفساد , وتشله النزعة المحافظة , رغم تفوقه العسكرى فى البداية , إنتهى بالإنهيار أمام الزحف الشيوعى , شيانج كاى شيك يضطر إلى الهروب إلى تايوان مؤسسا هناك جمهورية وطنية تاركا الشيوعيين سادة على كل الصين , والذين أعلنوا جمهورية الصين الشعبية فى بكين .

خلاصة :

إن المجتمع الصينى متعدد الأعراق والقوميات , كان النظام الإمبراطورى وسلطته المركزية يحافظان على وحدته , وحالما ضعفت السلطة المركزية , ثم إنهارت لأسباب داخلية وخارجية أشرنا إليها , أخذ المجتمع الصينى يتفكك ويتحلل ساقطا فى نوع من الغوغائية مابين الحركات القومية الراغبة فى إستعادة هويتها , والحركات الإصلاحية , والنزعات العسكرتارية المتمثلة فى سادة الحرب, والأطماع السياسية والإقليمية , لتستغل أوربا هذه الوضعية لبسط نفوذها

السياسى والإقتصادى , مما أضاف عاملا جديدا للصراع سواء من حيث الدعم الأجنبى لبعض الحركات والقيادات , أو من حيث مقاومة هذا التدخل الأجنبى وعملائه , مما زاد فى تمزق المجتمع الصينى وزاد فى تناقضاته حدة .

إن الحالة الصينية تمثل خليطا ممتزجا من حركات قومية , وحركات مقاومة وطنية للنفوذ الأجنبى , وحركات إصلاحية مع المسألة الإجتماعية المتمثلة فى كراهية الإقطاع , هذه الوضعية أفرزت نقائض , فمن ناحية المشاكل والأزمات والتمزق الداخلى والحروب الأهلية أفقدت التقاليد الصينية مصداقيتها وقدرتها على الحفاظ على وحدة الصين , والتى لم يتمكن الحزب الشيوعى من إستعادتها إلا بسيطرته المطلقة وإحلال مركزيته محل مركزية الإمبراطور .

ومن ناحية أخرى السيطرة الأوربية وماترتب عنها , وماأثارته فى نفوس الصينين من كراهية , إستبعدت إمكانية الإقتباس من الحضارة الغربية ونظمها بإعتبارها حضارة المستعمر , كما أن النظام الغربى , نظرا لوضعية التمزق الإجتماعى , بدأ غير صالح لإعادة تأسيس وحدة الصين , مما جعل الحركة الشيوعية وقبلها الأفكار الماركسية تجد مناخا ملائما للإنتشار بين المثقفين والطلاب والعمال , خاصة بعد نجاح البلاشفة فى الإستيلاء على الحكم فى روسيا القيصرية , وذلك بإعتبار مزدوج : فهى من ناحية أيديولوجية التحرر الوطنى من الإستعمار الغربى واليابانى , كما هى من ناحية أخرى أيديولوجيا التقدم والتحديث للمجتمع الصينى .

إلا أن سحق الجنرالات الوطنيين للحركة العمالية والطلابية والحركات الحضرية عموما , ومواصلة هذا الهدف على يد شيانج كاى شيك الذى استولى على قيادة القوميندانق بعد موت سن يات سن , وإن رجح الجانب الايديولوجى على التحرر الوطنى فى الحركة الشيوعية , إلا أنه كان من الممكن أن تكون له آثار خطيرة على الحركة الشيوعية , ليس فقط من حيث إضعافها بالقضاء على

قواعدها الحضرية , بل أيضا إمكانية القضاء عليها لصالح الحركة الوطنيـة , ولكـن تحول الجمهورية إلى الدكتاتورية مباشرة بعد إنهيار النظام الإمبراطورى , أدى إلى الإنفضاض عنها , كما أن عامل إضافى جديد تدخل لصالح الشيوعيين متمثلا فـى الغزو اليابـانى , والـذى أدى إلى وحـدة الصينيـين فـى مواجهتـه خصوصـا أكـبر حركتين وهما الحركة الشيوعية وحركة القوميندانق.

هذا الغزو اليابانى أفاد الحركة الشيوعية من ناحيتين :

1- إضطـرار شـيانج كـاى شـيك والوطنيـين عمومـا المنـاهظين للحركـة الشيوعية, إلى مواجهة الغزو اليابـانى , وبالتـالى تخفيـف الضغـط علـى الشـيوعيين وصرف الإنتباه - مؤقتا - عن هدف سحقهم .

2- ظهور الشيوعيين كحركة مقاومـة للإحتـلال , وإضطـرار شـيانج كـاى شيك - علـى رأس القوميندانـق - التحـالف معهـم وتكويـن جبهـة متحـدة ضـد اليابانيين .

إلا أن الغزو اليابانى كانت له آثاره على الحركة الشيوعية , رغم أنه قدم لها فرصة إعادة بناء نفسها , إذ أن الحركة الشيوعية نفسها إضطرت هـى الأخـرى - تحت ضغط الواقع - إلى تجميد المسـألة الإجتماعيـة وتقديـم العـامل الوطنـى علـى العامل الايديولوجى , وذلك لسببين :

1- الأمر الواقع : الإحتلال اليابانى مصنفـا إلى النفـوذ الغربـى خلـق وضعيـة جديدة لايمكن للشيوعيين تجاهلها والإنشغال بالمسألة الإجتماعية .

2- تعويض خسائر الحركة فى المدن , وفقدانها القسم الأكبر مـن مناضليهـا وقواعدها فى الحضر , وذلك بإستمالة الفلاحين .

وهذا لم يكن ممكنا إلا بالتركيز على العـامل الوطنـى وعـدم تركـه إحتكـارا للوطنيين , وإعتماد الفلاحين - وليـس العمـال كمـا تذهـب الماركسـية والحـزب الشيوعى الروسى - أداة الثورة , وهـذا ليـس فقـط بسـبب ضعـف الطبقـة العاملـة

الصينية عددا ووعيا والذى يرجع إلى مستوى المجتمع الصينى , بل أيضا لأن الطبقة العاملة تقع عموما فى مناطق تحت سيطرة غير الشيوعيين , فى المدن والموانى , وهذا هو التعديل الذى أجراه ماوتسى تونق فى النظرية الماركسية .

وعليه يمكن ملاحظة المراحل التالية فيما عرف بالثورة الصينية - الماوية - وتأسيس الجمهورية الصينية الشعبية :

1- مرحلة أيديولوجية تهدف إلى تغيير بنية المجتمع الصينى , هذه المرحلة تركزت فيها الحركة فى المدن خاصة بين المثقفين وعمال الموانى , لكنها كانت محدودة القوة ضيقة الإنتشار نسبيا , ليس فقط بسبب قلة العدد ومستوى الوعى , ووقوع هذه المدن والموانى تحت سيطرة المناهضين للشيوعية أو تحت النفوذ الأجنبى , بل أيضا بسبب تمزق المجتمع الصينى وتأثير العامل القومى الذى جعل أحيانا الأولوية للمسألة القومية على حساب المسألة الإجتماعية .

2- مرحلة التحرر الوطنى : حيث حدث اللجوء إلى الفلاحين وصغار ملاك الأراضى لتعويض النقص الحاد فى المناضلين تحت شعار : حرية الصين وطرد المحتل, وحتى لايحتكر الوطنيون حركة التحرر الوطنى , وهذا وإن حقق إلتفافا واسعا إلا أنه أدى إلى ضعف أيديولوجى خطير :

أ- صيرورة الأيديولوجيا الماركسية شعار سياسى لحركة تحرر وطنى أكثر منها ثورة إجتماعية .

ب- إن المنطوين تحت هذا الشعار ليسوا بالضرورة شيوعيين أيديولوجيا , بل أحيانا لدوافع وطنية , مما أدى إلى ضعف الحركة أيديولوجيا حين أرادت العودة إلى الطرح الأيديولوجى , والإنشغال بالمسألة الإجتماعية , ولم يعوض هذا الضعف إلا بسلطة مركزية مطلقة للحزب الشيوعى غداة الإنتصار .

3- مرحلة الإستيلاء على الحكم عبر حرب أهلية ضـد "الوطنيـين" ممـا جعـل الثورة الصينية تواجه أزمة كل ثورة تفرض من أعلـى كنظـام حكـم سياسـى , أى ضعف فيه يقود إلى بروز تناقضات ليس أقلها مسألة القوميات ..

هذه التناقضات بدأت فى الظهور الأن من خلال محـاولات النظـام إصـلاح نفسه , أليس عندئذ من المحتمل أن تواجه الصين مصير الإتحاد السوفيتى ؟

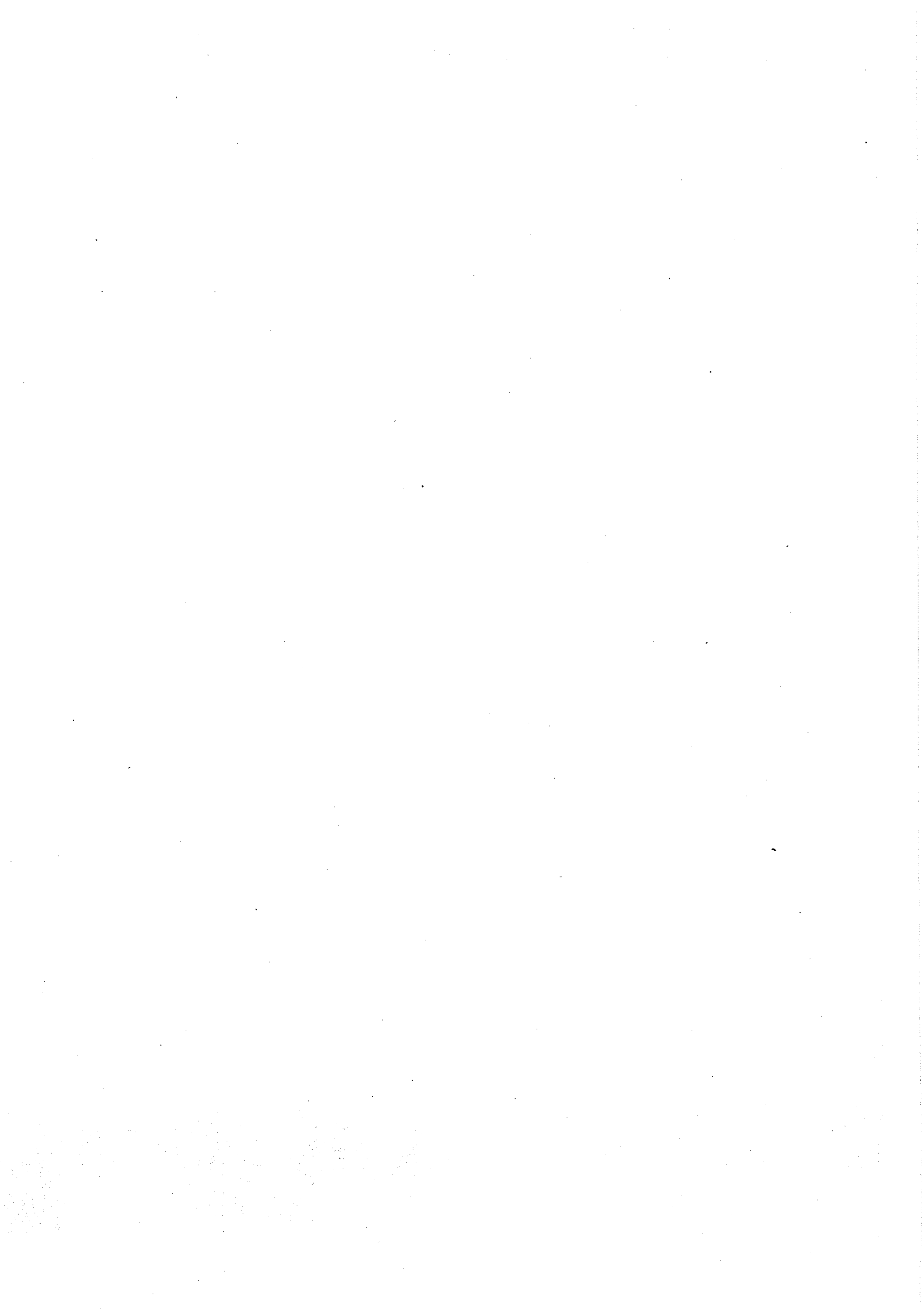
المراجع ...

فيما يخص الأحداث والتواريخ أنظر :

1- موسوعة لاروس ص 520 - 521 .

2- أطلس التاريخى ص 236 - 237 .

موقف (7)
نقد الحقوق الطبيعية



نقد الحقوق الطبيعية

يذهب أغلب الفلاسفة , خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ومن تبعهما فى الزمن المعاصر , وفيما يعرف بمدرسة الحقوق الطبيعية إلى أن الإنسان له حقوق طبيعية ترتبط بشخصه وطبيعته .

هذه الحقوق ليست - ولايمكن أن تكون - منحة من أحد , غير مكتسبة , ولهذا ليس من الممكن المساس بها , فهى نتاج طبيعة الإنسان وعلاقاته بعضه ببعض, مستقلة عن أى إرادة أو إتفاق أو تشريع (1) , إنها إذن ليست نتاج تاريخى إجتماعى بل هى معطى طبيعى , ومعنى ذلك أنها غير قابلة للتطور ولاالتغيير , لا الزيادة ولا النقصان , إنها معطاة مرة واحدة وللأبد !

لكن إعتبارات عدة وجدية قادنا إليها البحث والدرس تجعلنا لانقبل هذا المذهب رغم إقرارنا مبدئيا بحسن نواياه نظرا , أو آخذا فى الإعتبار , الظروف التاريخية الإجتماعية نفسها التى ظهر فيها والتى ليست - مع ذلك - من الطبيعة فى شىء , إن النوايا الحسنة الباعثة عليه لاتخفى دوافعه السياسية والأيديولوجية .

بالطبع حين نشك فى أن الحقوق الطبيعية لايعنى أننا ضد حقوق الإنسان , وليس لنا أن نكون كذلك , لأنها ببساطة حقوقنا أيضا .

ولكن مانخشاه أن تغيب هذه الحقوق , عندما تؤسس على مبدأ غيبى "الطبيعة" قابلة لتفسيرات وتأويلات عدة , وعندما تسحب من الإنسان لتغرى إلى ماهو خارج الإنسان , أو مايجب على الإنسان السير وفقه دون وعى ولاإرادة , مما يؤدى فى نهاية المطاف إلى إلغاء ونفى مسئولية الإنسان على مصيره ومعاشه ولم لايصير مبررا لقعوده وسلبته .

صحيح أن الثورة ضد الكنيسة , وضد السلطان المطلق المقدس للملوك حليف االكنيسة , أدى إلى البحث عن مصدر يسند شريعة حقوق الإنسان ,

فاستبدل اللاهوت بالطبيعة , لكن الطبيعة هى أيضا مبدأ غيبى , مما يعنى أن الحق الطبيعى يعكس تقديس الطبيعة .

إن مذهب الحقوق الطبيعية يقوم فى أن هذه الحقوق معطى طبيعى , غير قابلة للتغيير أو المساس بها , بإعتبارها ترتبط بطبيعة الإنسان . ولكن واقعيا عبثا نبحث عنها فى الممارسة , مما يعنى أنه بالإمكان تعطيل هذه الحقوق.

فإذا كان بالإمكان ذلك فكيف تكون طبيعية ؟ وماجدوى حقوق تدعى طبيعة يمكن تعطيلها ؟ مما يقودنا إلى السؤال : هل ثمة حقوق طبيعية ؟ هل ثمة طبيعة إنسانية ؟

عندما نحاول معرفة الطبيعة الإنسانية هذه لانجد إلا إختلاف وجهات نظر متناقضة , مايدفعنا إلى التساؤل بجدية هل ثمة طبيعة إنسانية ؟ ألا يعنى الإختلاف أنه ليست ثمة طبيعة إنسانية وإلا ماحدث هذا التناقض الصارخ فى إدراكها , إن الفلاسفة وأتباعهم لايتفقون إلا على أن هناك طبيعة إنسانية يختلفون كلية فى تحديدها .

كلنا يعرف أن المدرسة التى أبرزها روسو تذهب إلى أن الطبيعة حالة خيرة فاضلة وعادلة , وأما الفساد والشر والظلم ... فمصدرها التحول من هذه الحياة الطبيعية إلى الحياة المدنية , الإجتماع عندئذ هو مصدر فساد الطبيعة .

لكن هذا الرأى دحضه سهلا وتهافته واضحا , أولا لأن هذا الوصف للحالة الطبيعية , إن سلمنا به , لايصدق إلا على حالة التفرد , ذلك لأن الإجتماع مصدر الشر , فالتفرد عندئذ مصدر الخير , ولكن التفرد مستحيل , إبتداء من حاجة التزاوج ومن تم التناسل , غير أن هذه الطبيعة - المقصودة هنا - لايمتاز بها الإنسان عن غيره, بل يشاركه فيها الحيوان , وبالتالى هذه الطبيعة ليست إنسانية بل هى حيوانية ولهذا فإننا لانعنى بالطبيعة الإنسانية هذه الحاجات

الفيزيقية , إننا نبحث عن الطبيعة التى تمتاز بخصائص يمكن أن تجعل صفة إنسانية ذات معنى ومصداقية .

غير ذلك فإننا نتحدث عن طبيعة إنسانية حيث لايوجد إلا طبيعة محضة فقط. عندئذ التفرد ليس طبيعة إنسانية بل طبيعة فقط لايلبث الإنسان أن يتجاوزها, والإنسانية تبدأ بالضبط عند الخروج من الطبيعة , الإنفصال عن الطبيعة لتأسيس الإنسان .

وثانيا : إذا أضفنا أن مفاهيم الخير والشر والعدل والظلم ليس لها معنى فى حالة التفرد , ماهو الخير للمتفرد أو الشر أو العدل أو الظلم ؟ إن المعايير التى تحكم سلوك المتفرد فى حالة التفرد هى النفع والضرر فقط , أما الخير والشر ... فلاوجود لها إلا فى حالة الإنفصال عن الطبيعة , والتحول إلى الحياة المدنية أو الإجتماعية عندئذ فقط يكون وصف الحالة الطبيعية بالخيرية والفضيلة والعدل لامحل له لأنها لاتنطبق عليها , ذلك لأنها مفاهيم إجتماعية تطبق على حالة ماقبل الإجتماعية .

روسو نفسه صريح فى مناقضة فكرته الأساسية حين يعلن فى كتابه "اميل" قائلا : أيها الانسان لاتبحث عن صانع الشر : إنه أنت . لايوجد شر غير ماتصنعه أنت أو تتكبده (2) .

الخير إذن ليس معطى طبيعى , ولا الشر أيضا , ليس ثمة شر مطلق كما ليس ثمة خير مطلق , فى الطبيعة تسود حالة السواء , الطبيعة أخلاقيا محايدة , عبثا نبحث فيها عن "حالة خيرة" أو حالة شريرة , الإنسان هو الذى أدخل الخير والشر .. أنه المسئول . وهو أيضا الذى أدخل النظام والقانون والمعيار السياسى والأخلاقى ليمنع الشر ويشجع الخير , وليحتكم إليه بدلا من الإحتكام إلى القوة هذا الإدخال ليس بالتأكيد ممكنا فى حالة التفرد , فى حالة الطبيعة , أنه يستلزم شرطا أوليا : الإجتماع .

إن الإجتماع , وأى إجتماع , يبرز ظاهرتين : العنف والقوة ومحاولـة الحد منها أو التنظيم .

هل نتصـور لقـاء فردين كيف يكـون فـى حالـة الطبيعـة ؟ ومـاالذى يمنع أحدهمـا أن يسـلب الآخـر ؟ أحدهمـا أن يقتـل الآخـر ؟ أو يزيحه عـن طريقـه ؟ كلاهما يرى فى الآخر عدوا خطرا تماما كما يلتقـى مـع حيـوان مفـترس , أيهمـا الظالم , أيهما الشرير , أيهما الخير ؟ أليس لكل منهمـا نفـس "الحـق" فـى القضـاء على مايهدده ؟ إن كل فرد فى هـذه الحالـة تهديـد لحيـاة الآخـر . الإنسـان ذئـب للإنسان كما يذهب هوبز , الحالة الطبيعية ليست خيرة ليست فاضلة .

فى حالة الطبيعة , عند روسو كمـا عنـد هوبـز , الإنسـان مـزودا بملكـات بشهوات بعواطف أولية , تهيمن عليه رغبـة قويـة لامحـدودة , إنـه معـذب بفكـرة الموت عنفا على يد الآخرين , إن هذه الملكات والشـهوات والعواطـف والرغبـات لاضرر منها فى حالة التفـرد , فهـى تخـدم بقـاء الإنسـان حيـا لايجدهـا إلا الضـرر ولايستميلها إلا النفع . وهذا ماجعل روسو يصـف حالـة الطبيعـة هـذه بالخيريـة , ولكن إذا ماإلتقى إنسان بإنسان فما الذى يلزم هذا بالحد من شـهواته مـن رغباتـه حتى لايصطدمان وألا يكون ثمة غالب ومغلوب ؟

إن هوبز صريح فيما يذهب إليه : الحالة الطبيعية تعادل حالة حرب دائمـة , إقتتال متواصل , لايوجد بالنسبة لأى إنسـان أى وسيلة لضمـان نفسـه وحياتـه , مهما كان عاقلا , إلا أن يـأخذ المبـادرة , أى أن يكـون سـيدا - بواسـطة العنـف والمكر - على الجميع , حتى يدرك أن لاأحد أقـوى منـه يمكـن أن يهـدد حياتـه , وفى الرعب الذى يتبدى له فى عيـون الآخريـن يقتنـع الإنسـان بقوتـه .. الإنسـان ذئب للإنسان , حالة لاوسط فيها بين غالب أو مغلوب .

إن الذين يصدم حساسيتهم هذا القول يجب ألايروا فيه حكمـا قيميـا , لأن حالـة الطبيعـة تتملـص مـن أى تقييـم أخلاقـى , إن الطبيعـة بريئـة كمـا الأطفـال

والحيوانات , عندئذ الحكم القيمى على "الحالة الطبيعية" مستحيل إستحالة الحكم القيمى على الكوارث والبراكين .

فى الحالة الطبيعية "الحق الطبيعى" للفرد لايكون إلا على قدر قوته , هذه الوضعية تقود إلى رغبة دائمة , بدون هدنة للإستحواذ على السلطان بعد السلطان, رغبة لاتتوقف إلا بالموت , هروب دائم أمام تهديد متواصل .

إن الطبيعة , منظورا إليها مطلقا - كما يذهب اسبينوزا - لها الحق المطلق على كل ماهو فى إستطاعتها , أى أن حق الطبيعة يمتد على كل قدر إمتداد قوتها, والذى يعنى أن لكل فرد حق مطلق على كل ماهو فى إستطاعته , عندئذ أليست حرب الجميع ضد الجميع هى النتاج المنطقى ؟

هل وراء هذه الحرب الشاملة مايسميه هيجل مكر العقل : أن يدع العقل العواطف والنزوات والأهواء والرغبات تعمل مكانه حتى يتكبد - الأفراد - الخسائر والأضرار , مكر العقل هذا يعنى أن الفرد يجهل دوافع فعله وأهدافه , إنه محدد بمجرى التاريخ - تبدى العقل فى الزمان - يعمل يتصرف يتعب يشقى مخدوعا لأن كل آلامه ومتاعبه ومشاقه لاتجدى مما سيكون رغما عنه .

أى حقوق فى مثل هذه الحالة ؟ أليس الحق ونقيضه يتساويان ؟ الظلم و العسف والجور والمجازر تخدم نفس الوظيفة إنها أداة مكر العقل تماما كالعدل والمساواة ....

أم أن وراء هذه الحرب إرادة الحياة - كما يذهب شوبنهور - نحن نريد الحياة , هذه الإرادة هى التى تحكم سلوكنا الطبيعى أو هى المبدأ الطبيعى الأول والمعيار الأساسى , لكن إرادة الحياة فى الحالة الطبيعية , ذلك الإندفاع الأعمى بلا غاية نحو الحياة يقود إلى نقيضه : إنه أيضا إرادة الموت إن حياتى تعنى أن يموت الآخر, ذلك لأننى لاأستطيع الإطمئنان إلى أنه لن يمس حياتى ولن يهددها إلا إذا كان مميتا .

إن إرادة الحياة تجعل كل إنسان يرغب مايبدو له "خيرا" ويبتعد عما يبدو له شرا أو ضارا , وأسوأ الشرور حين نقارنها يكون "الموت" , من هنا فإن الأساس الأول للحق الطبيعي هو أن كل إنسان يريد حفظ حياته بقدر ماتمكنه قوته من ذلك : إنه حق القوة , وعلى قدر القوة تكون الحقوق إن جاز الحديث عن حقوق, إنها الداروينية الإجتماعية .

لكن هذه الحالة الطبيعية ما كان لها أن تستمر , ذلك لأن الإنسان فيها ممزقا بين : رغبة فى السيطرة والسيادة لأنه ليس له غير ذلك للبقاء حيا , والرعب من الموت الناتج عن الشعور بأن القوة الجسدية مهما كانت ليست أبدا كافية , وإن صاحبها يمكن بدوره أن يقع فريسة مكر ودهاء آخر , فريسة من هو أقوى منه .

عندئذ حب الإنسان للبقاء أو إرادة الحياة كما يقول شوبنهور أو الحالة الذئبية كما عند هوبز أدت إلى ضرورة وضع حد للحالة الطبيعية : طالما الناس يعيشون بدون سلطان يلزمهم الطاعة فإنهم يكونون فى حالة حرب دائمة , حرب الجميع ضد الجميع , لكن الخوف من الموت أدى إلى عقلنة الإنسان , بفضله يعى الإنسان حدوده الطبيعية (حدود قوته) , وأن حياته تستلزم حياة الآخر وليس موته ,ومن ثم ضرورة القطيعة مع الحالة الطبيعية المهددة , من الخوف من الموت يبدأ التاريخ بإعتباره قطيعة مع الطبيعة وتأسيس السياسة .

هكذا نتبين أن مفهوم الحالة الطبيعية مفهوم غامض متناقض , فهو عند البعض خير وفضيلة , وعند البعض الآخر شر وفساد , فما الذى يجعلنا نأخذ بأى منهما , إن طبيعة الإنسان كإنسان - وليس كوجود طبيعى - ليست واقعا ثابتا يمكنه أن يخدمنا كقاعدة للحقوق , وإذا كان مونتسكيو يتحدث فى بداية كتابه روح القوانين , عن قوانين طبيعية ثابتة ناتجة عن العلاقات التى يقيمها الناس بينهم, إلا أنه ينسى أن هذه القوانين متغيرة غير ثابتة , أضف إلى ذلك أن الإنسان القوى لايشعر بهذه العلاقات بنفس الطريقة التى يشعر بها الإنسان الضعيف (3) .

وليس لها نفس التأثير عليهما , كما أن هذه العلاقات فى أوضاع معينة ليست إلا نتاج تسلط الأقوياء , وفى أوضاع أخرى محاولة الحد من هذا التسلط , وفى الحالتين لازالت القوة أساس العلاقات .

صحيح لاأحد يمكنه التخلى عن الدفاع عن نفسه لدرجة يمتنع معها عن كونه إنسانا (4) فحالة الغلبة التى تحيل إنسانا إلى مادون الإنسان ليست دائمة , هذا الخوف هو الذى يقود إلى العقلنة , أليس العقل هو ضبط سلوكنا وأهوائنا وشهواتنا إن نأخذ الغير فى الإعتبار ؟ الحل العقلانى يحدث قطيعة مع الحالة الطبيعية ليؤسس الحالة المدنية بفضل عقد يوحد الناس ويخضعهم للسلطان أو السيد, الدولة السلطان يحل محل الخوف من الموت الذى يوحد الناس رغم تفرقهم لأنهم يروا فى الموت العدو المشترك .

لكن لنحذر أن القطيعة مع الحالة الطبيعية لاتقود ضرورة إلى الديمقراطية بنشوء الحالة المدنية , وإن كانت لاتقود ضرورة أيضا إلى الطغيان وضياع الحرية كما يتصور روسو , إن مايمكن قوله حتى الآن أن القطيعة تقود إلى "نظام" إلى حالة مدنية , هذه الحالة قد تكون شيئا آخرا غير الديمقراطية , إذ من الممكن أن يحل طغيان فرد محل طغيان الطبيعة , لكن هذا يعنى أن القطيعة مع الطبيعة ليست تامة وليست بعد ناجحة , وأن الحالة المدنية لم تتأسس بعد تماما , لكن المسألة خرجت من الطبيعة إلى يد الإنسان .

إن خطأ هوبز ومدرسته , فى نظرى , ليست فى القول بأن الحالة المدنية هى نتاج قطيعة مع الحالة الطبيعية , دافعها الخوف الدائم والإقتتال , بل إعتقاده أن الطغيان هو البديل الوحيد عن الحالة الطبيعية , فهو لايعتقد فى أن مجلسا ديمقراطيا يمكنه أن يحترم الديمقراطية وأن يمثل الشعب حق التمثيل (5) مع أنه فى كل ديمقراطية حقّ السيادة يكون لمجلس والذى يمثل الكيان كله , إلا أنه من وجهة نظر هوبز , هناك دائما شخص واحد أو عدد قليل من الأعضاء هم الذين يستخدمون

هذا الحق .. لينتهى إلى أن أى ديمقراطية ليست فى الواقع إلا أرستقراطية , المسألة بالنسبة له ليست شرعية السلطان , فالسلطان فوق كل عقد لايناقش , إنه المصدر الوحيد لما هو عدل أوظلم , وإنما المسألة شرعية الطاعة وشروطها .

هذا المذهب ليس من الممكن التسليم به إلا إذا سلمنا بأن البديل الوحيد عن الحالة الطبيعية هو حالة مدنية مؤسسة على الحكم المطلق وليس من خيار آخر , وإن هذه الحالة المدنية لايمكن تجاوزها كما تم تجاوز الحالة الطبيعية , وإنه ليس ثمة إلا شكل واحد للديمقراطية ينبع عن تفويض مطلق غير قابل للمراجعة , فإذا لم نسلم بكل هذا سقطت دعاوى هوبز وأتباعه : إذا تجاوز الإنسان الحالة الطبيعية فلم لايكون بإمكانه تجاوز الحالة المدنية القائمة على الحكم المطلق ؟

هل نأكل ؟ هل نشرب ؟ هل نلبس ؟ هل نسكن ؟ هل نتنقل ؟ هل نتعلم ؟ بإختصار هل نحيا دون عرق جباهنا وتعب أجسامنا ؟ فهل تكون لنا حقوق - معطى طبيعى - دون نضال وكفاح وتضحية , حقوق منحة من الطبيعة إن لم تكن منحة إلهية دون تأسيس نظام سياسى إجتماعى تكون لنا فيه حقوقا مضمونة ودون الحرص الدائم واليقضة الدائمة حتى لاتسلب هذه الحقوق منا ولاتشوه أو تجمد وتعطل ؟

هل خرجنا من طغيان الحالة الطبيعية لنخضع لطغيان حكم مطلق ؟ إن الأمر يرجع إلينا , يرجع إلينا أن نعرف كما يقول باسكال "إن قوة الملوك من ضعف الرعية" إن شرعية السلطان لاترجع إلى أنها بديل عن حالة طبيعية يخوفوننا بالسقوط فيها ولكن ترجع إلى قبولنا , وإذا قبلنا فإن لنا أيضا أن لانقبل حين ننظر أمامنا وليس إلى خلفنا .

إن حقوق الإنسان لاتكون كذلك إلا فى نظام سياسى إجتماعى وبقدر مشاركة ومساهمة الإنسان تكون حقوقه . إن حقوق الإنسان إنعكاس للنظام السياسى والإجتماعى الذى يؤسسه ويعيش فيه , مما يعنى أن كل نضال من أجل

الحقوق لايمكن أن يجدى مالم يمر عبر النضال من أجل تأسيس نضال يمكن فيه أن تكون الحقوق حقوقا .

ألا يشهد على قولنا هذا تطور الإعتراف بهذه الحقوق فى كل مرحلة وفقا للنظام السياسى الإجتماعى الذى أسسه الإنسان ؟ ألا يعنى القول بأن الحقوق الطبيعية فى هذه المرحلة التاريخية بالذات محاولة تجميد وتثبيت حقوق معينة ومنعها من التطور والإكتمال ؟ لأنها بكل بساطة تتناسب ومصالح الطبقة التى قادت الثورة على الكنيسة والإقطاع والحق المقدس فى الحكم , ولكن ألا يجعل منها هذا حقوق طبقة أكثر منها حقوق الإنسان ؟

إن القول بأن الحقوق نتاج طبيعى , معطى طبيعى , يعنى أنها مستقلة عن أى تشريع وضعى , بل يعنى أيضا غياب أى تشريع , فهى لاتستمد من أى تشريع وضعى , بل التشريع الوضعى مستمد منها , ألا نجد أنفسنا فى نفس الوضعية حين تعزى لمصدر لاهوتى , وإن إستبدال اللاهوت بالطبيعة لايغير شيئا .

ومعنى ذلك لايوجد خير ولاشر , وبالتالى سيكون الحق الطبيعى القوة , لأن غياب التشريع يعنى سيادة القوة , وهذا بالضبط ماتعرف به بعض المذاهب الحق الطبيعى (6) وبالتالى يصير كل ممكن مباح , ولكن ممكن بالنسبة لمن ؟ ومباح لمن ؟ للقوة .

فإذا أخذنا فى الإعتبار أين توجد القوة - تاريخيا - والمتمثلة فى القوة الإقتصادية , أدركنا أن هذا المذهب يقود ضرورة - وقاد فعلا - إلى مبدأ دعه يعمل دعه يمر وإذا تجاوزنا الأثر التاريخى فى ظهور هذا المبدأ , فإن الحقوق عندئذ تتأسس على القوة الإقتصادية وليس على الطبيعة كما يزعم , إن مفهوم الحقوق يختلط تماما مع نتائج مجرى التاريخ , مع علاقات القوة (7) لكن هذا يعنى تأسيس الحقوق على "السوق" على النفعية الكامنة فى المصالح وليس على الفضيلة .

فهل نتصور مجتمعا يقوم على القوة فى أى مظهر كانت ؟ أليس عندئذ غابة ذئاب ؟ ألا تصبح القوة هى الحق ؟ وماحاجتنا إلى التصور ؟ يكفى أن نعايش "السوق" عن قرب : "لست مسرورا أن أرى وحشية البرابرة , ولكن منددين بأخطائهم نعمى عن رؤية أخطائنا .. أعتقد - يقول مونتين - أن ثمة بربرية أكثر أن نأكل الإنسان حيا من أن نأكله ميتا أى نشويه أو تنهشه الكلاب وتقطعه أشلاء وهذا مالم نقرأ عنه أو نسمع أننا نراه ليس بين الأعداء ولكن بين الجيران والمواطنين " (8) .

كيف يمكن إذن الحديث عن حقوق ؟ إن المذهب الطبيعى ينتهى إلى نتيجة هى عكس مايريد - إذا إفترضنا حسن النية - إنه يدافع عن حقوق الإنسان فينتهى إلى تأسيس حق القوة !

هذه القوة بالطبع غير خاضعة للتقييم الأخلاقى - خير أوشر - إذ أنها ماوراء الخير والشر - نيتشه - ذلك لأن التقييم الأخلاقى إن لجأنا إليه يجعل المعايير الأخلاقية فوق القوة , الإرادى فوق اللاإرادى , الإنسان فوق الطبيعة , الحق التشريعى فوق الحق الطبيعى , النفع العام فوق السوق !

يمكننا واقعيا بملاحظة أن الإنسان يولدفى مرتبة أدنى من الحيوان من حيث أنه أشد تبعية وأكثر إعتمادا على غيره , حياته تتوقف كلية على أبويه , على الغير, إن الإنسان يولد لاشىء وفى هذا يتفق كانت و روسو , ولكنه يملك فضيلة التقدم وكما يقول فيخته "الحيوان هو هو" .. الإنسان فقط هو مايجب أن يكون (9) , إن تحديد الإنسان , ماهيته , ليست تابعة من ماضيه أو من طبيعة مدعاة , بل نابعة من المستقبل مما سيكونه , الإنسان يتجاوز التبعية ويتخطى الإعتماد على الغير ليستقل ويتحرر , لايولد الإنسان حرا ولكنه يتحرر إنه يستخلص من نفسه كل مايتجاوز النظام الميكانيكى لوجوده الحيوانى (10) الحرية تتغلب على الطبيعة , طبيعة الإنسان إذن - إن صح القول - جذريا تاريخية , إن الصفة التى يراها روسو

خصوصية جدا , والتى تميز الإنسان عن الحيوان والتى وفق رأيه لايوجد إعتراض عليها هى القدرة على الإكتمال أو الصيرورة كاملا (11) ولن نشير إلى أن هذا القول يناقض ماذهب إليه روسو نفسه فى مفهومه عن الحالة الطبيعية , فما يهمنا هو أن الصيرورة كاملا تؤدى إلى تجاوز الوجود الطبيعى نحو الوجود الإجتماعى , مما يعنى عكس ماذهب إليه روسو: الوجود الإجتماعى أسمى وأرقى من الوجود الطبيعى .

لكن هذا الوجود الإجتماعى ليس مجرد تجمع أفراد - كما يحدث بالغريزة حتى بين الذئاب - إنه تنظيم , تقنين إرادى إتفاقى - عن إتفاق - ذلك لأن الذئاب فى الحالة الطبيعية مهما تضورت جوعا لاتفترس بعضها , بينما يمكن للإنسان أن يفعل هذا , الخوف من هذه الإمكانية هو ماقاد إلى ظهور الحق أو القانون والذى كما يراه فيخته أساسا نتاج فعل حر فضيلته فرض آلية لاتوجد فى أى مكان من الطبيعة (12) يجب إذن أن يصدر عن مساهمة كل فرد فيه بالتساوى, وغير ذلك يعنى السقوط , يعنى التراجع والذى يمثله نظام الطغيان , إن نظام الطغيان الذى يراه هوبز البديل الوحيد للحالة الطبيعية ليس إلا محاولة فاشلة لتجاوز الطبيعة .

لننظر جيدا , أليس مجاهدة الإنسان تكون دائما لتجاوز الطبيعى "الحياة الطبيعية" نحو الإنسانية ؟ أليست الإنسانية إنجاز تاريخى إجتماعى يتكامل نحو الحضارة , نحو المدنية , نحو أنسنة الحياة ؟ الإنسانية أمامنا وليست خلفنا , إنجاز وليست معطى طبيعى , عندئذ لانجد إختلافا فقط فى مفهوم الحقوق بل نجد أيضا تيارين متناقضين تماما : ذلك الذى يرى الإنسان خلفنا - الهمجى الطيب - وذاك الذى يرى الإنسان أماماً علينا تحقيقه , إنها الرجعية والتقدمية يتصارعان .

إن أنسنة الحياة تكون بالضرورة عبر التشريع الإرادى والتنظيم الواعى , والمشاركة الأوسع , واليقضة الأخلاقية , ولهذا تكون الديمقراطية هى المطلب

الأساسى فى حقوق الإنسان إذ أن الحياة الإنسانية حقا هى ترويض للقوة الطبيعية,وتحويلها إلى فائدة عامة .

إن المرجعية إلى الطبيعة , والقول بالحقوق الطبيعية له دائما معنى ايديولوجى: إنها تخفى مساهمات الإنسان ومسئوليته - سلبا أو إيجابا - لتؤكد أن الأشياء - ومن بينها الحقوق - معطى من الطبيعة .

سلبا : إذا كانت الأشياء معطاة من الطبيعة من جدوى النضال والكفاح والتضحية والمعاناة .. أليست جهدا عابثا ؟ الشمس تشع بطبيعتها .. والحقوق مكفولة بطبيعة الإنسان , وسيكون على هذا النحو صادقا ماذهب إليه قوستاف لوبون عن الثورة الفرنسية : لقد كان ممكنا لفرنسا أن تصل ماوصلت إليه بريطانيا - من حياة ديمقراطية - دون دماء وخراب (13) إنها إذن عبث , ولكن يبقى أن يبرهن على أن ماوصلت إليه بريطانيا ليس للثورة الفرنسية فيه دخل , إننا لم نر فى الواقع حقوقا تشع فى مجتمع كالشمس دون وقود من ضحايا وآلام وكفاح , ودون تحقيق نظام سياسى إجتماعى كافل لهذه الحقوق ومؤسساتها .

إيجابا : إن المرجعية إلى الطبيعة يمكن أن يتخذ إتجاها معاكسا للمقصود : الطبيعة ليست فقط حقوق , بل أيضا حروب ومجاعات وكوارث , أمراض , ظلم, ألا يصير الظلم والفقر والعبودية أيضا مسألة طبيعية كالكوارث والمجاعات والأمراض ؟ ألم تكن الملكية نتاجا طبيعيا فى يوم من الأيام ؟ ألم يذهب فلاسفة جديون ومحترمون جدا وبكل راحة ضمير إلى أن العبودية فى طبيعة العبيد كما ذهب أرسطو ؟

إن الطبيعة مأوى كل المتناقضات , لكنها متناقضات فقط بالنسبة للإنسان , مما يعنى أن الحياة الإنسانية حقا ليست تسليم الأمر للطبيعة , بل تجاوزها وأنسنتها.

إن القول بالحقوق الطبيعية يقوم على معنى ثلاثى لكلمة طبيعة :

1- الطبيعة تعنى الكون كله بدون إستثناء .

2- إنها تعنى السوى أو الإعتيادى بالتعارض مع الإنحراف والوحشية .

3- وتعنى التلقائية واللاوعى بالتعارض مع ماهو إرادى وواعى (14) .

فإذا كانت الطبيعة كما أشرنا تعنى الكون كله بدون إستثناء معنى ذلك أنها تشمل الإنسان أيضا , عندئذ لايتمتع الإنسان بالحقوق الطبيعية فقط بل يتكبد أيضا ظواهر الطبيعة الأخرى : الفقر .. المرض .. الكوارث , الظلم .. هذه الأخرى هى أيضا نتاج الطبيعة , ولم لاترتبط أيضا حسب هذا المذهب بطبيعة الإنسان ؟ ألم يذهب مالتوس إلى أن الفقر سببه تكاثر الإنسان ؟ وكما أن الحقوق نتاج طبيعى ضد الحقوق نتاج طبيعى أيضا أليس فى هذا موقف تبريرى صريح ؟

ألا يقود هذا إلى عالم مانوى تتناقض فيه الحقوق مع أضدادها , حق الحياة يتوافق بصعوبة مع حرية الإجهاض , حق الزواج يتناقض مع حق الطلاق , حق العمل للمرأة أو للأب يتناقض مع حق الطفل فى التربية والرعاية , الثروة تتناقض مع الأملاق العمل مع الملكية , العام مع الخاص .. مما يرتب – لو ترك الأمر للطبيعة – الصراع الأبدى , الإنسان ذئب للإنسان كما أعلن هوبز ذات يوم , إن الحقوق خيار إجتماعى سياسى يتحدد إراديا وليس معطى طبيعى .

إن الطبيعة عالم نقائض يتكبدها الإنسان عبر صراع رهيب إن لم يحدد خياراته ويؤسس نظامه .

وإذا ماأخذنا فى الإعتبار أن الطبيعة تعنى التلقائية واللاوعى بالتعارض مع ماهو إرادى وواعى , فإن سيادة الطبيعة تعنى أن الإنسان مسلوب الإرادة والوعى فريسة قوى الطبيعة , لكن الإنسان هو بالضبط التعارض مع الطبيعة , هو ماهو إرادى وواعى , لأننا فى الواقع المعاش التاريخى لم نر عدلا يقوم تلقائيا , وحرية تمارس لاواعية ولامؤسسات تزهر كالنبت الشيطانى وإن إنتظرنا فلربما سوف يطول الإنتظار !

ثم ماهو سوى ؟ ماهو إعتيادى ؟ والذى يكون نقيض الإنحراف والوحشية؟ وماهو الإنحراف ؟ وماهى الوحشية ؟

فى مستوى معين يمكن إلى حد كبير الإتفاق بسهولة على السوى والإعتيادى وعلى الإنحراف والوحشية , مثلا أننا نسلم جميعا وبدون عناء بأن تعذيب إنسان لإنسان إنحراف ووحشية , إنحراف عما هو سوى "طبيعى" فى علاقتهما , وقتل إنسان وحشية , والخداع والغش والسرقة .. يمكن أن نسلم بأنها إنحراف .

ولكن حالا نكتشف أن ثمن سهولة إتفاقنا هو تجريد هذه المفاهيم وحالما نغادر هذا المستوى العام والمجرد (مستوى الكليات) ونقترب من الواقع المعاش , فإننا ندخل فى نطاق مايصعب - إن لم يستحيل - الإتفاق فيه , فالقتل يمكن أن يؤدى إلى تشريف القاتل وتوسيمه عندما يكون دفاعا عن الوطن أو عن الشرف , ويكون إنحرافا ووحشية عندما يترتب عن عدوان , والسرقة المتفق على أنها إنحراف فى المستوى المجرد , تستلزم فى الراقع - ليوصف سلوك ما بأنه سرقة - الإتفاق أولا على شرعية ملكية المسروق , وثانيا الإتفاق المسبق على الطريقة الشرعية لإنتقال ملكية الأشياء , حتى يمكن على ضوء ذلك الحكم على طريقة ما بأنها إنحراف أو غير إنحراف.

عندئذ نجد أنفسنا متورطين فى "مجال النسبى" مجال النظام الإجتماعى السياسى , فداخل الحدود - كما يقول باسكال - يكون القتل جريمة , والقصاص الشخصى إنحرافا , وخارج الحدود يكون بطولة ومجدا , فما هو سوى "طبيعى" هنا ليس هو كذلك هناك , والعكس صحيح , ماالذى يفصل بين الإنحراف والوحشية وبين السوى والطبيعى ؟ إنها حدود النظام السياسى الإجتماعى , مما يستدعى على كل حال تحديد ماهو الدفاع وماهو العدوان ؟ وماهى الملكية ؟ وماهى الطرق الشرعية لإنتقالها ؟

إننا حالما نخرج عن إطار الكليات نفقد الإتفاق , وهذا يعنى الرجوع إلى النظام السياسى الإجتماعى والإقتصادى والثقافى فى تقدير ماهو سوى "طبيعى" وماهو غير طبيعى أو غير سوى , عندئذ نجد أن السوى والإنحراف ليست معطيات طبيعية بل هى مفاهيم نتاج إجتماعى وليست نتاج طبيعى .

للإنسان حاجات فيزيقية : يأكل يشرب يلبس , يتزاوج ... إذا لم يشبعها يموت , إنها ترتبط بحياته أو هى شروط حياته , لكن نفس الملاحظة يمكن أن تصدق على الحيوان أيضا : الحيوان أيضا يأكل يشرب يتزاوج وغير ذلك يكون الموت فرادى أو نوعا , لكن إقرار هذه الحاجات لايتعدى إقرار واقع ولايرتبط بالطبيعة الإنسانية خصوصا , كما أنها لاتفرز آليا أسلوب تنظيمها وإشباعها طبيعيا , بل على العكس فى الحالة الطبيعية هى مصدر نزاع وإقتتال , وهى كذلك مالم تنظم , مما يعنى أن التنظيم تدخل إنسانى فيما هو طبيعى, ولايعنى قولنا هذا أن التنظيم يجعل الإنسان يستغنى عن حاجاته , أو يجعله أقل حاجة , أو أن التنظيم فى ذاته يشبع حاجات الإنسان , إنما يعنى أن اللجوء إلى التنظيم يجعل إشباع هذه الحاجات أكثر إمكانية وأكثر عدلا وأقل عناء مما لو ترك الأمر على حالته الطبيعية حيث تسود القوة وليس الحق , الريبة وليس الأمان , ولهذا تميز الإنسان عن الحيوان بأنه حيوان أخلاقى , أى أن حاجاته تشبع إنطلاقا من قواعد أخلاقية يضعها ويحترمها .. كالعدالة .. المساواة .. هذه القواعد ليست معطى طبيعى , إنها نتاج إجتماعى , كيف ذلك ؟

إن حاجاتنا , شروط حياتنا , تجعل شيئا فشيئا وجود الآخر ضروريا , فهو لم يعد العدو الذى يهددنا ويواجهنا فقط بل هو أيضا الوجود الضرورى لوجودنا, وضعية متناقضة , هذه الضرورة تزداد كلما إزدادت حاجاتنا وتنوعت مما يوقعنا فى تبعية تبادلية : كل يحتاج الآخر فى نفس الوقت الذى فيه الآخر عدوه ومنافسه, إن أهواءنا , إنفعالاتنا , رغباتنا , تشتتنا وتجعل منا أعداء أمثالنا ,

الوجود الطبيعى تتبدى مآساته فى عدم القـدرة على حل هـذا التنـاقض فـلا نحـن بقادرين على الإستغناء عن بعضنا ولانحن بقادرين علـى تجـاوز أهواءنـا وإنفعالاتنـا ورغباتنا , هذا التناقض لايحل إلا بتجاوز الحالة الطبيعية نحو الحالـة المدنيـة , حيـث تتحول المواجهة حاجة..حرية إلى تعاون منظم مراقب حيث يسود الأمـن والأمـان وينتفى الخوف والريبة , بقدر ماحاجاتنا تجعلنا نتقـارب بقـدر ماأهوائنـا إنفعالاتنـا تشتتنا وتجعلنا أعـداء لأمثالنـا دون إستطاعة الإستغناء عنهـم , الخـروج مـن هـذا التناقض يكون فى التنظيم العقلانى الإرادى , وبقدر عقلانية النظام يكون تجاوزنـا للحالة الطبيعية نحو الحالة المدنية .. نحو الإنسان .

إن هذا التنظيم يقوم على قاعدة ذات مرتكزين : الحقـوق والواجبـات : إن شهواتنا رغباتنا إنفعالاتنا تتجسد وتتحدد فى حقوقنا والتى ليس إلا واجبات الغـير نحونا , وهكذا شهوات ورغبات وإنفعالات الغير تحددها واجباتنا نحو الغـير والتـى ليست إلا حقوق الغير , وبهذا تصير العدالة مطلبا ضروريا , لقـد أعـرب أرسـطو عن مقتضيات العدالة المبنية علـى المسـاواة فـى تبـادل الحقـوق والواجبـات , كمـا لاحظ أيضا مقتضيات العدالة التوزيعية (15) , ذلـك لأنـه لاشـرعية لحقـوق بـدون واجبات ولاشرعية لواجبات بدون حقوق , مما يقود أولا إلى ملاحظة أن الحقـوق لاتنشأ إلا متساوية مع الواجبات , والعكس أيضا صحيح , وثانيا لكى يكون ثمـة حقوق وواجبات لابد من وجود الآخر , وثالثا إنه لايكفى مجـرد وجـود الآخـر , ولكن لابد من تنظيم العلاقة أنا وآخر, هذا التنظيم هو ليـس فقـط تقنـين الحقـوق والواجبات بل أيضا مصدر العدالة ومصدر الظلم .

إن الشرعية تبادلية بمعنى أن الواجبات تجعل الحقوق شرعية والحقـوق تجعـل الواجبات شرعية , شرعية كل منهما تقوم فى الآخر وليس فى ذاتهمـا , والعدالـة هى توازن الحقوق والواجبات , ليست معطى طبيعى بل معطى إجتماعى تاريخى , إذ أن شرعية كل منهما فيما يقابلهـا , ولهـذا إستلزم الأمـر الإقـرار بهـا مـن قبـل

الآخرين - فيما ينص عليه القانون - ويكون الإتفاق ضرورة عقلية إجتماعية وليس ضرورة طبيعية , والإتفاق هو معيار تقييم أى نظام .

كما أن عدالة التوزيع ليست معطى طبيعى , الطبيعة ليست عادلة وليست غير عادلة , ومن يستحوذ على أكثر مما يحتاج - فى الحالة الطبيعية - لايمكن تقييم سلوكه طبقا للعدالة ذلك لأنه يستحوذ على الأكثر ليضمن الأقل , دافعه حب البقاء أو إرادة الحياة فى وضعية غوغائية , هل نلوم الطبيعة لأنها منحت البعض قوة فيزيقية وحرمت آخرين ؟ ولكن حالما يأخذ المجتمع المدنى فى التأسيس يصير هذا السلوك شاذا ولامبررا - ويجب ألا يكون مبررا - وتصير القوة الفيزيقية ليست مبررا لقهر الضعفاء , ذلك لأن التقنين يحل محل الإستحواذ , الحق محل القوة , الأمان محل الخوف , السلوك الغوغائى الذى دافعه الخوف يظهر حالما ينهار النظام .

إن الحقوق ليست حقوقا إلا لأن هناك طرف تكون عليه هذه الحقوق واجبات , وهى ترتبط جذريا بهذا الطرف , وثمة تبادلية بالطبع ضرورية , فالطرف الذى عليه هذه الحقوق واجبات تكون له بالمقابل حقوق هى واجبات ذلك الذى له حقوق على هذا الطرف - لاحقوق بدون واجبات ولاواجبات بدون حقوق - هذه العلاقة لاهى طبيعية ولاهى تلقائية ولاهى غير واعية , إذا تركت لحال سبيلها فسوف يلجأ كل طرف لأن تكون عليه واجبات أقل مما له من حقوق , وهذا ماتمثل تاريخيا فى أشكال الدولة , فالدولة الليبرالية هى واجبات أقل من الحقوق التى لها , ودولة العناية واجبات عليها أكثر من الحقوق التى لها , وفى الدولة الإجتماعية يمكن أن يميل الناس إلى أن تكون لهم حقوقا أكثر من واجباتهم , مما يعنى أن توازن الحقوق والواجبات وتحديدها يرتبط أساسا بالنظام السياسى ويستدعى التنظيم والتقنين والإتقان , وكلما كان التنظيم ديمقراطيا - سياسيا وإقتصاديا - كلما كانت الفرصة أكبر لتوازن الحقوق والواجبات , وعلى

كل حال حقوق الإنسان ليست حقوقا إلا فى نظام إجتماعى إرادى - وليس طبيعى - وعلى مدى مشاركة ومساهمة الناس فيه تكون هذه الحقوق , ويكون شكل الدولة , إن حقوق الإنسان إنعكاس للنظام السياسى والإجتماعى الذى يعيش فيه , وكل نضال من أجل الحقوق لابد وأن يتخذ سمة نضال من أجل نظام يمكن فيه للحقوق أن تصير حقوقا .

هذا النضال نشاهده فى محاولات العبور من الحقوق الشكلية التى ميزت إعلانات حقوق الإنسان , إلى الحقوق الإجتماعية , والتى تميز التطور الفاصل بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين .. لكنها لازالت محاولات فى طور التكامل , إن حق العمل الذى رفض توكفيل إدراجه فى الدستور الفرنسى فى خطاب له أمام مجلس النواب عام 1848 (16) صار الأن مطلبا غير ممكن إهماله .. لكنه ليس بعد حقا .. لأنه لكى يكون حقا يستدعى نظاما إجتماعيا آخر ..

إن الفردية , والتى تعتبر أساس الحقوق الطبيعية , لاتظهر إلا فى مجتمع منظم , وفى درجة تطور معينة , وبدون المجتمع المنظم تستحيل الفردية , الإنسان فى حقيقة الأمر - على الأقل تاريخيا - أكثر قابلية للتضحية بالفردية من قابليته التفرد مضحيا بالإجتماع , والواقع يشهد , ورغم مايبدو سطحيا من تناقض الفردية والإجتماعية إلا أن الإجتماعية شرط ضرورى للفردية وبدونها ماكان للفوضوى اشتيرنر أن يكتب عن "الوحيد وخواصه" , وهذا بالضبط مايستلزم تنظيم إجتماعى يكفل حقوق الفرد , وإلا فإن أى تنظيم إجتماعى يصير بلا معنى أو أن الدكتاتورية تصير مبررة , المجتمع المنظم ليس معطى طبيعى , إنه فعل إرادى وواعى يتجاوز فيه الإنسان الحالة الطبيعية بالقطيعة معها .

ولكن ليس كل إجتماع , ففى القبيلة مثلا لاوجود للفردية - كأى مجتمع بدائى أقرب إلى الحالة الطبيعية - إن الوجود القبلى عندئذ هو الوجود الطبيعى , أى وجود الكل - القبيلة - وليس الأفراد , إن الفرد فى الطبيعة عضو فى كل

وليس فردا , من العبث عندئذ البحث عن حقوق الفرد فى القبيلة , إذ لن نجد فيها إلا حقوقا جماعية "القبيلة" وواجبات جماعية , إنه الوجود العضوى الكل لايتميز فى أفراد , وبالتالى ليس ثمة حقوق فردية.

إن الأفراد فى بقايا المؤسسة القبلية الآئلة إلى الإنهيار يعون هذا التمزق الحاد بين مايجب أن يكون لهم من حقوق وبين المؤسسة القبلية التى ينتمون إليها النافية أساسا لهذه الحقوق , هذا التمزق يزداد حدة ومأساوية فى ولائهم المزدوج عندما تركب دولة على أساسات قبلية إن وجودهم فى دولة ينفيه وجودهم فى قبيلة , الوجود الفردى ينفيه الوجود العضوى , وعلى قدر الوعى بهذا التمزق تكون المآساة ويكون الهروب إلى المدن ..

فى الجماعة المنظمة إراديا والمتطورة , أى تلك التى تجاوزت الوجود الطبيعى - القبيلة مثلا - يبرز القانون على حساب العرف , فالقانون هو تنظيم إرادى وواعى , وتكون الحقوق بالضرورة مايبيحه القانون أو ينص عليه , ولهذه الأهمية ولأن النظام السياسى الإجتماعى هو الذى يستمد منه القانون شرعيته , وهو الذى يحدد مدى مايتمتع به الإنسان من حقوق وكفالتها , فإن النضال من أجل الحقوق يكون عبثا ما لم يكن نضالا من أجل نظام سياسى وإجتماعى تكون فيه الحقوق ليست ممكنة فقط - كما وردت فى الوثيقة الخضراء - بل مكفولة فى الممارسة .

وقد يتساءل البعض : وإلى حين ينص القانون على الحقوق وينجز الإتفاق , وتصير حقوقا فعلية , وتتحول النوايا الطيبة إلى ممارسة .. فهل ليس ثمة حقوق ؟ فكيف يكون النضال من أجل حقوق ليست بعد حقوقا ؟ ألا تناضل من أجل الحرية ؟ من أجل المساواة ؟ العدالة .. الأمن ..؟ هل بإمكان أى منا نكران هذا النضال ومادفع ويدفع فيه من ثمن ؟ إن المشاهدة اليومية عبر العالم تمنعنا ألا نعترف بهذا النضال , فكيف نفسر ذلك ؟

إن الجواب ممكن على هذا النحو : النضال من أجل الحرية والعدالة والمساواة ... شيء وصيرورتها حقوقا شيء آخر , بل مايبرر نضالنا هو أنها ليست بعد حقوقا .

هذه الحقوق التى ندعوها الآن كذلك لم تكن منذ الأزل لقد كانت العبودية يوما أمرا مستساغا , وقبلها موت المهزوم مصيرا محتما , والظلم مقبولا , واللامساواة أمرا معتادا , والأمن فى أفضل الأحوال منحة .. وبروز هذه اليوم كحقوق مطلوبة كان نتاج تطور تاريخى "إجتماعى سياسى إقتصادى" لعب فيه نضال الإنسان دورا أساسيا .

إذن كيف يمكن النضال , وأمكن , من أجل حقوق ليست بعد حقوقا ؟

إن الخلط الحاصل بين مفهومين للحقوق هو الذى وراء هذه الإشكالية , إنه خلط بين المفهوم القانونى والمفهوم الأخلاقى وهذا يعنى من ناحية أننا نتصور أخلاقيا حقوقا يجب أن نتمتع بها , لكن هذه لكى يمكن ممارستها فعليا وتكون شرعية - وليس مشروعة فقط - لابد من النص عليها قانونا (الإتفاق الإرادى حولها) لتتحول من مفهوم أخلاقى إلى مفهوم قانونى , وبدون هذا لن تكون شرعية وإن كانت أخلاقية , إن المفهوم الأخلاقى , رغم سموه , ليس من الممكن الركون إليه , مالم يحصل عليه إتفاق واضح ومحدد , أى النص عليه قانونا , إن المفهوم الأخلاقى ينطلق من مبدأ الخير أو من مبدأ العدالة , وماهو أخلاقى ليس بالضرورة نتاج نص قانونى , ولايخضع بالضرورة للقانون , الأخلاق تتقدم دائما القانون , والذى يحدث أن القانون فى بعض جوانبه يكون أو يصير غير متفق مع الرأى الأخلاقى الذى يعاصره , فالقانون يقيم ممنوعات وينص على عقوبات وقد يحتوى على مانظر إليه أخلاقيا على أنه لامساواة ترفضها الأخلاق , ومن هنا يدخل التناقض بين الأخلاق والقانون , بين مايجب وماهو كائن , وتأتى المطالبة بأن الحريات , أى القدرة على التصرف وعدم الإرغام يجب أن تكون شرعية ,

لكن يجب تعنى أنها لم تصر بعد كذلك والنضال هنا هو من أجل تحويل مايجب إلى واقع .

الإستناد إذن حقيقة , فى مواجهة واقع مناقض - القانون , شكل الدولة , التنظيم الإجتماعى - ليس إلى مايزعم من حقوق طبيعية بل إلى الحقوق الأخلاقية, وهذه أيضا نتاج تاريخى وليس طبيعى , تقوم على نظرة مستقبلية .

هكذا فى فرنسا مثلا فى نهاية القرن الثامن عشر كانت الحقوق فى إعلان 1789 هى : الحرية , الملكية , الأمن, مقاومة الضغط - مادة 2 - لتصير : المساواة, الحرية , الأمن , الملكية , فى إعلان 1793 , هذا لايعنى تغيرا أخلاقيا فقط بإدخال مبدأ المساواة , بل يعنى أيضا وفى الإعلانين أن المفهوم أخذا من جديد معنا وضعيا, ومهما كان الأمر فإن "الفضل الأكبر فى صدور بيانى حقوق الإنسان يرجع إلى الثورتين الأمريكية والفرنسية وليس إلى القانون الطبيعى أو الحق الطبيعى(17) لقد صدر الإعلانان عن ثورتين أى عن إرادة , لكن ماجعل الإعلان الأمريكى يميل إلى النزعة الطبيعية أنه لم يكن أمام الثورة الأمريكية عهد قديم تدمره, بل إستقلال تحققه , عكس الحال فى الثورة الفرنسية ,عندما طاغية , ولمدة من الزمن طويلة منع أفعالا أو ضمانات والتى صار يراها الرأى الأخلاقى مشروعة, هذه الحريات حتى وإن كانت فى حالة السواء "لاخير ولا شر" يصبح لها بالتعارض قيمة عليا , وحق التمتع بها يصير "خيرا" ويصبح الأمر جعل القانون يتوافق مع الأخلاق بإعتبار ذلك خيرا وضعيا (18) , فى مهمة جعل القانون يتفق مع الأخلاق يكمن معنى كل نضال إنسانى , ولايعنى هذا فى نهاية المطاف إلا النضال من أجل نظام إجتماعى سياسى , وهكذا نزعت الثورة الفرنسية إلى الإرادية أكثر من نزوعها إلى الطبيعية .

إن التناقض بين الأخلاقى والقانونى , بين شكل النظام الذى نؤسسه وتطورنا الأخلاقى يجعل التاريخ لانهاية له.

إن إعلانى حقوق الإنسان الأمريكى والفرنسى يقدمان مفهومين مختلفين عن حقوق الإنسان .. فأيهما الطبيعى؟! الإعلان الفرنسى يستند إلى أفكار إرادية عن التاريخ , لقد قام على أنقاض عهد قديم , لكن تصوره كان مثاليا وكليا معا وخير مطلق - وليس نتاج تاريخى - يقود إلى إعتبار الواقع التاريخى مجرد مادة خام يمكن تغييره - وبعنف إذا لزم الأمر وحالما يبدى أقل مقاومة - ليتطابق مع المثال , وفى هذا تتمثل الإرادية المفرطة , هذه الإرادية ربما لاإعتراض عليها ولاتشكل خطرا إلا حين تنحو نحو الإطلاق , وتعطى لنفسها حقا ليس لها , وتأخذ مثالها على أنها مثال عالمى , وهذا ربما مايمكن وراء النزوع الحالى إلى "فرض الحقوق" بالقوة عبر مايسمى بالتدخل لدوافع إنسانية , لكنها إنسانية ذات نكهة فرنسية أو أمريكية أنانية .

بينما المفهوم الأمريكى يقوم على تصور آخر للتاريخ , تلعب فيه "اليد الخفية" عند الإقتصاديين , أو مكر العقل الهيجلى دورا أساسيا , إذ يفترض أن الواقع يلحق بالمثال تلقائيا عبر لعبة محايثه فى العلاقات بين الناس , يكفى أن يترك لها الحبل على الغارب لكى تنجز , لكن هذا يعنى تأسيس الحقوق على "السوق" على النفعية الكامنة فى المصالح وليس على الفضيلة أو على الطبيعة (19) ومايدعى عندئذ تدخلا إنسانيا ليس فى الحقيقة إلا تدخلا لصالح السوق .

قد يقول قائل أن الأخلاق أسمى وأشمل من القانون , نعم هى كذلك ولاإعتراض على هذا , لكن لنأخذ فى الإعتبار أن الأخلاق مسألة أيضا تاريخية إجتماعية وليست طبيعية , ففى الطبيعة تسود حالة السواء - لاخير ولا شر - بينما الأخلاق أنسنة الطبيعة بما فى ذلك الإنسان وعلاقاته وحاجاته حتى البيولوجية , والأخلاق هى التى تؤسس إعلانات حقوق الإنسان , ولهذا هذه ليست حجة قانونية , بل أخلاقية , إننا لانحتج فى المحاكم بإعلانات حقوق الإنسان , ولايحكم القضاة وفقا لمواد حقوق الإنسان , بل بنص قانونى , إن

الإعلانات حجة أخلاقية , سياسية , و لم لا أيديولوجية , ولهذا لامناص من أن النضال من أجل الحقوق - بالمفهوم الأخلاقى - لابد وأن يكون نضالا سياسيا , والذى يعنى فى نهاية المطاف إمكانية تحول الحقوق الأخلاقية إلى حقوق قانونية هذا التحول لن يكون آليا ولامنحة ولامفروضا .. إن حقوق الإنسان نتاج تاريخى, وحيث أنه ليس ثمة طبيعة إنسانية واحدة وكلية , فهذه نتاج تاريخى , يستند إليها ويستنبط منها الحقوق , فإن الحقوق تنجز وتقر حسب كل مرحلة وحسب كل مجتمع , لأنها ترتبط بإرادة المجتمع وإتفاقه وظروفه التاريخية ويصير فرض مفهوم معين للحقوق ليس إلا فرض إرادة مجتمع على آخر .

هل نشير إلى ذلك الحق الذى تعتبره إعلانات حقوق الإنسان حقا طبيعيا للإنسان وهو حق الملكية , لنبرهن على تطور هذا الحق وما لحق به من تغير , وإستناده الصريح على النظام السياسى الإجتماعى وليس على الطبيعة.

أولا : حق الملكية هذا ليس موجودا فى كل مراحل التاريخ , بل ثمة مراحل لاتعرف الملكية ولاحق الملكية هذا .. أكانت آنذاك طبيعة الإنسان مختلفة عما هى عليه اليوم ؟

ثانيا : ثمة مجتمعات لايوجد فيها هذا الحق أبدا , ففى المجتمع القبلى مثلا لاوجود للملكية الفردية للأرض , بل ملكية جماعية إلى يومنا هذا , وكذلك الحال فى المجتمعات الآسيوية القديمة حيث نمط الإنتاج الآسيوى يعتمد على أن الأرض ملك الدولة أو الإمبراطور , وهل نشير إلى سكان أمريكا عندما غزاها الأوربيون ؟ إن الهنود الحمر لايعرفون ولايفهمون آنذاك الملكية الخاصة للأرض , ولامعنى إحاطتها بسياج , ولاحرمة هذا السياج , بينما المستعمرون الإنجليز من جانبهم لايعرفون ولايفهمون إلا الملكية الخاصة وللسياج عندهم حرمة تكاد تكون دينية , ويلحون على إحترام الهنود للملكية بينما هذا المفهوم غريب تماما بالنسبة

للهنود(20) , أسيقود التدخل لصالح حقوق الإنسان إلى وضعية مماثلة فنشهد فرض الشذوذ والإباحية الجنسية على أنهما من حقوق الإنسان ؟ (21) .

إذا كانت ثمة مراحل وثم مجتمعات لاتعرف الملكية الخاصة فكيف تكون حقا طبيعيا ؟ أم أن الذين لايعرفون الملكية هم من طبيعة مختلفة عن الإنسان , إذن ثمة طبيعة وطبيعة عندئذ نجد أنفسنا فى حضرة عنصرية مبررة .

ولماذا نبتعد كثيرا أفقيا أو رأسيا فى الجغرافيا أو فى التاريخ , إن النظر فى المجتمعات الأوربية يشهد لنا , أن الملكية تطورت وتغيرت حسب مراحل التاريخ والتطور الإجتماعى , ففى مرحلة الإقطاع ليست هى فى مرحلة العبودية , وفى مرحلة الرأسمالية صارت غير ماكانت عليه فى العهد الإقطاعى , وبدون التوسع نخلص إلى أن حق الملكية الخاصة يرجع إلى النظام الرأسمالى وليس إلى الطبيعة , إن كان حقا فهو حق تاريخى وليس طبيعى , ومحاولة جعله حقا طبيعيا لاتعنى إلا إخفاء أصوله ومحاولة تأبيده وإبعاده عن دائرة أى تأثير سياسى وإجتماعى .

ربما هذا بالضبط ماهدفت إليه المدرسة الطبيعية لحقوق الإنسان فى مواجهة طغيان الحكم المطلق , ليس ثمة مؤسسات ولاضمانات يمكن أن تكف يد الملوك والكنيسة فى صفهم أنها تخشى على هذه الحريات إذا ماأرجعتها إلى الإنسان , أما إرجاعها إلى الطبيعة فإنه يجعلها بمنأى من تدخل الملوك , فهل إستمرار تأثير هذا الإتجاه يهدف إلى نفس الهدف ؟ هذه المرة بالتأكيد ليس خوفا من حاكم فقد أمنت الرأسمالية جانبه , ولا من كنيسة , ولكن خوفا من المجتمع !

لكن رغم هذا الملكية معرضة من جديد للتغيير : إذا كانت حقا طبيعيا فلماذا لاتعم الجميع ؟ لماذا لايتمتع بها كل إنسان ؟ لماذا هى حق للبعض وللأخرين حق مع وقف التنفيذ ؟ كيف يمكن تعطيل الحق الطبيعى ؟

وهنا لامناص : إما ان الإنسان هو الذى يتمتع بهذا الحق فقط , وهذا مدخل العنصرية التى رافقت الرأسمالية رغم نزعتها الإنسانية المزعومة التى لم تمنعها

من إستعمار الآخرين وتعذيبهم وقتلهم وسلبهم فى أوج النزعة الإنسانية وبدون أدنى أزمة ضمير : الرأسمالى هو الإنسان !

وإما تعميم هـذا الحق فعليا وليس شكليا فقط , لكن لكى ينجز هذا التحول, فإن خوض نضال سياسى وإجتماعى لامفر منه , لأن تغيير النظام شرط تعميم التمتع بحق الملكية مما يقود إلى التأكيد مجددا على أن حقوق الإنسان لاتتحدد على أنها حقوق , بالمعنى القانونى للكلمة , إلا فى نظام سياسى. وإجتماعى , وإنه على قدر مشاركة الإنسان ودوره فى نظامه السياسى والإجتماعى تكون حقوقه .

على كل حال الملكية واقعة سابقة على أى حق للملكية , إن الإنسان يتعامل مع الأشياء التى يحتاجها ليس على أنها من حقه ولكن على أنها تسد إحتياجاته , الملكية واقعة أدخلها وجود الغير , لامعنى لها إلا فى وجود الآخر , من ضمن الصراع من أجل البقاء , إنها تعنى حرمان الآخر وضمان الحياة , الآخر يزاحمنى الآخر يهدد حياتى بحرمانى من إحتياجاتى , إذن لأبدأ بحرمان الآخر : قل ملكية إستحواذ .

فى الحالة الطبيعية من العبث البحث عن شرعية أو عدم شرعية هذا الإستحواذ , فالطبيعة محايدة أخلاقيا , وعندما يرتد وجود الإنسان إلى مجرد البقاء حيا تنتفى الأخلاق , فى حالة الطبيعة بكل بساطة إن لم تحرم غيرك بمنعه من الوصول إلى الأشياء .. الغذاء .. الماء .. المرعى سوف يحرمك غيرك , الملكية إذن منع الآخر .

إن رد الملكية إلى "الطبيعة" على أنها حق طبيعى ليس إلا إخفاء هذا الأصل, وتثبيت نمط معين منها على أنه نهائى , مع أننا , كما أشرنا , نرى تاريخيا تنوعا فيها , إن تحول الملكية من واقعة , من أمر واقع إلى حق تطلب فيه أيضا الإقرار بها كحق من قبل الآخر , الملكية كواقعة معرضة للسلب مهددة بالإستيلاء عليها من

قبل الآخر , إذ لاشيء يمنع ذلك إلا قوة المستحوذ الأول , ولاشيء يمنع أن يظهر من هو أقوى منه .. أليس هذا مانشاهده حالما تعم الفوضى مجتمعا وينهار فيه النظام العام ؟!

إن التحول فى إسناد الملكية إلى القوة , من مجرد الإستحواذ لمنع الآخر إلى حق تطلب أن يقر به الآخر لا على أنه أمر واقع تسنده القوة بل على أنه حق يسندة الإتفاق , الملكية أيا كان نوعها تقوم على النظام السياسى الإجتماعى وليس معطى طبيعى .

إن الخلط بين الملكية كواقعة والملكية كحق يتجاهل النظام الإجتماعى ربما عن عمد , ليجعلها تتملص من النظام نفسه الذى منحها "الحق" , ويجعل النتيجة سببا , ويتجاهل أن الملكية ليست حقا إلا لأن الآخر يعترف بها كذلك , وهذا هو أساس النظام الإجتماعى , وإذا ماسقط هذا الإعتراف سقط النظام الإجتماعى, والملاك يدركون هذا تماما حين يسندون النظام أحيانا أكثر مما يسندون ملكيتهم , إن جوهر الملكية ليس فى المالك ولكن فى غير المالك فى الآخر , ولهذا رغم محاولات تحصين الملكية وتقديسها وإرجاعها إلى حق طبيعى فإن حق الملكية ليس فى حوزة المالك , إنه فى إقرار الآخر بهذا الحق , ورغم نص الدساتير على أن "الملكية هى حق التمتع بالأشياء والتصرف بها بشكل مطلق" إلا أنها لاتلبث أن تحد من هذا الإطلاق بأن تشترط "ألا تستعمل فى مجالات تحظرها القوانين والأنظمة" وماذا تعنى القوانين والأنظمة غير النظام السياسى والإجتماعى, إن هذا لايبرهن فقط على التدخل فى الملكية وإنها لايمكن أن تترك مطلقة فى أكثر النظم ليبرالية (22) وإنما يبرهن أيضا على أنه من خلال النظام السياسى الإجتماعى يمكن التأثير جديا فى حق الملكية , وكلما كان النظام السياسى الإجتماعى ديمقراطيا كلما تقلص دور الملكية الفردية , إنه التناقض الذى نشاهد الآن بوادره بين الديمقراطية والرأسمالية .

صحيح ربما تكون المنفعة العامة وحدها معيار التدخل فى حق الملكية , ولكن هذا يعنى تدخل غير المالكين , فالمنفعة العامة ليست منفعة الملاك فقط , وإتخاذ المنفعة العامة معيارا للتدخل يعنى إعطاء حق التدخل فى الملكية لغير المالكين من خلال النظام السياسى , وهذا يفسر سعى الملاك المحتوم للسيطرة السياسية وتوجيه النظام , كما أن المنفعة العامة نتاج إجتماع , نتاج تكون المجتمع أى نتاج تاريخى , وهذا يعنى تغلب التنظيم الإرادى على الوضع الطبيعى , وربما لن يمر وقت طويل حتى نرى الملكية العامة تفرغ الخاصة من محتواها .

وماذا عن حق الحياة ؟

إن حق الحياة يراه فلاسفة المدرسة الطبيعية أسس الحقوق بل بنى عليه بعضهم الحق السياسى للفرد وحق الملكية أيضا . أليست الحياة حقا طبيعيا للفرد ؟

المسألة فى نظرى ليست حق الحياة بل المسألة ماإذا كان هذا الحق طبيعيا .

لقد ذهب لوك , كمثال ومعبر عن هذه المدرسة إلى أن الحياة حق طبيعى للإنسان , حق يملكه الإنسان بطبيعته , هذا الحق رتب للإنسان حق ملكية الأشياء الضرورية للحفاظ على حياته , وهذا الحق على الأشياء إستلزم الحق السياسى للفرد , هذا الحق السياسى هدفه بكل تأكيد الحفاظ على ملكيته فلا يصير فريسة لتدخل السلطان السياسى وتحكمه فى ضرورات حياة الإنسان والتى لازمة ضرورة لحق الحياة .

هكذا من الحق الطبيعى فى الحياة إستنبط لوك حق الملكية وحق الفرد السياسى (23) .

سأتجاوز الإشارة هنا إلى أن هذا الإستنباط يستلزم ضرورة أن حق الملكية والحق السياسى يكونان مساواة بين الناس بإعتبار أن حق الحياة متساويا بين كل الناس فإذا كان لكل إنسان حقا طبيعيا فى الحياة , فإن الحقوق

المترتبة لابد وأن تكون بالضرورة متساوية بين كل الناس وإلا ناقضت الحق الطبيعى فى الحياة , ولكن رغم الإقرار من قبل المذهب الطبيعى بأن حق الحياة متساويا بين الناس إلا أننا نجد الحقوق الأخرى المترتبة عليه متفاوتة لدرجة رهيبة : تفاوت الحاكم والمحكوم - الثراء والفقر - الناس واقعيا , فى الأنظمة المستندة إلى ايديولوجية الحقوق الطبيعية لايتساوون لا فى الملكية ولا فى الحق السياسى , مما ينعكس على المساواة فى حق الحياة سلبيا , ويعنى أن الحق السياسى وحق الملكية ليسا طبيعيين , كما أنهما متناقضان مع مايزعم أنه حق طبيعى فى الحياة .

قد لانشك , ولايخطر ببالنا أن نفعل , فى حق الإنسان فى الحياة , إلا أننا نشك فى أن هذا الحق يملكه الإنسان طبيعيا أو بطبيعته , فى الطبيعة ليس ثمة حقوق , أو أن الحقوق فى الحالة الطبيعية تستند إلى عامل واحد : القوة انها الداروينية .. الصراع من أجل البقاء .. البقاء للأقوى .

الحياة ليست حق الحياة , ليس ثمة هوية بين الحياة وحق الحياة , الحياة واقعة, إننا نحيا بغض النظر عن حق الحياة , هذه الحياة يسندها واقعيا حب البقاء إرادة الحياة , ولهذا تدخل الحياة فى تناقض صراعى , هذا التناقض الصراعى هو وراء التحول من الحياة الطبيعية حيث الحياة واقعة إلى الحياة المدنية حيث الحياة حق.

إن تحول إرادة الحياة إلى حق الحياة يعنى أن يجرى الإقرار بهذا الحق والذى يتجسد فى النظام السياسى الذى هو بالضرورة نفى للوجود الطبيعى , إن حق الحياة يظهر فى إتفاق وإقرار بتنظيم الحياة وكفالة الحياة كحق .

إن مأأدى إلى الأخطاء التى وراء تصورات معينة للإنسان وللنظام الإجتماعى هو الخلط بين الحياة وحق الحياة , وبينما أن حق الحياة يفترض إدخال التنظيم والإتفاق , فإنهم إفترضوا بأن حق الحياة هو الذى يفرز النظام والإتفاق ,

ولكن بدون إتفاق إلى ماذا نسند حق الحياة ؟ بـدون الإقـرار بـالحق كيـف يكـون حقا؟

إننا نتبين مصداقية مانذهب إليه حالما ينهار النظام العام فى مجتمع ما إذ يـبرز التناقض القاتل بين إرادات الحياة .

إن إنهيار النظام العام يعنى إنهيار الإتفاق والذى إنهياره يعنى إنتفـاء الحـق , عندئذ لامناص من اللجوء إلى القوة لكـن القـوة لاتعنـى فقـط الدفـاع , بـل أيضـا الدفاع الوقائى أى الهجوم : هل أدع الآخر حتى يهاجمنى .. أليس من الأفضـل أن أجعله غير قادر على الهجوم , إن إنهيار النظام - أو عدم وجوده - يجعـل مفـاهيم العدوان والدفاع غير ذات معنى .

إن المذهب الطبيعى , إذا جردنـاه مـن زخارفـه , نجـده يكشـف عـن حالـة صراع لاتخضع إلا للقوة , هذا مالايزال, رغم التشذيبات والتحسينات -الإرادية- ينعكس واضحا فى "السوق الحر" , فى الحالة الطبيعية يسود القانون الطبيعى كمـا يعرفه اسبينوزا "المجرى الذى حددته الطبيعة كى يسير فيه الإنسان" (24) , والطبيعة لاتعرف إلا القوة , هذا هو المجرى الذى على الإنسان السير فيه .

إذا نظرنا فى الحالة الطبيعية كما هى فى المجتمعات البدائية أو الطبيعيـة - أو نسبيا فى أحوال إنهيـار النظـام العـام- لانجـد مـن علاقـات طبيعيـة إلا الصـراع , الإقتتال , الإرغام , القهر , الإستعباد إن لم يكن الموت , المهزوم , الضعيف يقتـل أو يستعبد و لم يستعبد إلا عندما تبينت فائدة المهزوم حيا , الإنسان ذئب للإنسان, كما ذهب هوبز .

للخروج من هذه الحالة الطبيعية كان التوجه الصعب عـبر التـاريخ لتأسـيس نظام يحل قوة الحق محل حق القوة والمسار لازال متواصلا .

ولماذا نذهب بعيدا فى أغوار التاريخ ؟ إننا لانعـرف عـن الحيـاة الطبيعيـة إلا تخمينا , وليس حاليا ثمة مجتمع طبيعى محـض , ألا نشـاهد اليوم فـى أواخـر القـرن

العشرين مايحدث حالما ينهار النظام السياسى الإجتماعى , ويرتد المجتمع إلى حالة شبه بدائية طبيعية ؟ لبنان , يوغسلافيا , أفغانستان , روندا , الصومال , جمهوريات الإتحاد السوفيتى سابقا , روسيا نفسها تقدم البرهان على مايحدث حين ينهار النظام الإرادى للمجتمع , لامفر من "أن تأكل الأسماك الكبيرة الأسماك الصغيرة حق طبيعى لانزاع فيه" (25) هكذا يؤكد اسبينوزا ذلك لأن الطبيعة لها الحق المطلق أن تفعل ماتستطيع أى أن حقها على مقدار قوتها , حق الإنسان على مقدار قوته أو رأسماله فى السوق , حقه بمقدار طائراته وصواريخه .. فى العلاقات الدولية .. وفى مجتمع إنهار فيه النظام .

أرأينا إلى أين يقود مايدعى بالحق الطبيعى فى الحياة : سيادة القوة فى العلاقات الدولية , سيادة الرأسمال فى مجتمعات السوق , سيادة الأقوى فى المجتمعات المنهارة أو حب الجميع ضد الجميع - الحرب الأهلية - مما يقود إلى الدكتاتورية وليس إلى الديمقراطية للخروج من حالة الغوغاء الدموية .

إن حق الحياة ليس معطى طبيعى , ففى الطبيعة تنعدم الحقوق وتبرز القوة اللاغية للحياة , فى الحالة الطبيعية عندما يطالب الأرنب بالمساواة يرد عليه الأسد: أرنى مخالبك !

إن حق الحياة نتاج إتفاق ضمنى أو صريح : حين يرى كل إنسان حياته مهددة , وليس له البقاء إلا بمقدار قوته فى ساحة معركة دائمة , أى بمقدار مايهدد الآخرين ويردعهم , هذه الحياة القلقة , الخطرة , المهددة , غير الآمنة أبدا, لأن القوى إما أنه يضعف - ولو مؤقتا حين يلم به مرض - أو يغفل , أو أن يواجه من هو أقوى منه : لاأحد فى النهاية أمن على حياته !

عندئذ إما أنه يقبل الخضوع لمن يوفر له أمن حياته , الأمن مقابل السلطان , وعندئذ يتناقض حق الحياة - الأمن - مع الحق السياسى , أو أنه يصل مع أقرانه إلى إتفاق ضمنى أو صريح ينهى حالة الإقتتال , ويتجاوز الحياة الطبيعية إلى الحياة

التعاقدية - المدنية - ويقر هذا لغيره بحق الحياة ليقر له الغير بهذا الحق , إن حق الحياة نتاج إتفاق وليس نتاج طبيعي , وهو مايقود حقا إلى مجتمع ديمقراطي متين .

إن أصحاب المذهب الطبيعي يقرون بذلك صراحة , اسبينوزا متابعا هوبز يصف الوضع الطبيعي بأنه "فوضى وأضرار ناجمة عن تزاحم الناس على مصالحهم الذاتية" (26) وليس ثمة فيصل فى الوضع الطبيعى إلا القوة "إذ تأكل الأسماك الكبيرة الأسماك الصغيرة" (27) مما يدفع الإنسان , وقد أنهكه الصراع , إلى أن يرى "فى إيجاد دولة أو مجتمع سياسى أنجح وسيلة" لكن الفوضى والحد من أضرار التزاحم على المصالح الذاتية (28) أو على الأقل الحد منها بتنظيمها , مما يعنى أن المجتمع السياسى فى الحقيقة تجاوز ونفى المجتمع الطبيعى .

المجتمع السياسى يقوم على الإتفاق الإرادى وليس على التلقائية , لكن هذا الإتفاق عند اسبينوزا كما هو عند هوبز , لايزال متأثرا بتصورهما للحالة الطبيعية, لايقود إلى الديمقراطية , وإنما يقود إلى السلطة المطلقة , إذا إتفق الناس - يقول اسبينوزا - على الإجتماع لتحقيق هذا الغرض - المجتمع السياسى - يضطرون أن يكلوا الأمر إلى سلطة ذات سيادة مطلقة , لها مطلق الحق لفرض أى قانون تشاء(29) البديل عن حالة الطبيعة سلطان مطلق , مما يعنى أن أصحاب المذهب الطبيعى يضمرون الإعتقاد بأن الخروج من حالة الطبيعة لن يكون ممكنا إلا بتأسيس سلطان مطلق , الناس , فى رأيهم , لايمكنهم الحياة معا فى سلام دون سلطان مطلق يخضعون له بدلا من خضوعهم لغوغاء الطبيعة , ولكى لاتأكل الأسماك الكبيرة الأسماك الصغيرة , ويقبلون مايرتبه عليهم هذا من قيود يرونها بالمقارنة أرحم مما يسود فى الحالة الطبيعية .

إن كل الطغاة يعزفون هذه النغمة : طغيانى أو غوغاء الطبيعة .. وكأنه ليس ثمة خيار آخر ؟

عندئـذ الخـروج مـن الحالـة الطبيعيـة قـد لايقـود مباشـرة إلى الديمقراطيـة , مشاركة كل الناس , إنه يقود إلى سلطان متجسد فى فرد كمبدأ لتحريـر الحقـوق والواجبات وكفالتها , إن المشروع الديمقراطـى أصعـب ممـا نتصـور , والمجتمعـات التى لازالت تخضع للسلطان المطلق هى مجتمعـات لم تتجـاوز تمامـا الحالـة الطبيعيـة لازالت مهددة بالإنتكـاس إليهـا ولهـذا تظهـر فيهـا الحاجـةإلى الطاغيـة بديـلا عـن غوغائية الطبيعة .

لاشك أن ثمة ضرر لازم عن كل تقنين للعلاقات , وليس هذا محل إعتراض, ولكن لكى يكون التقنين عادلا يستلزم ضرورة المشاركة فيه من كـل فـرد , ذلـك لأن الضرر ليس محصوراً بل عام , ولكى يكون عاما وليس محصورا فـإن المشـاركة وحدها هى التى تخضعه لمبدأ العدالة , وهذه العدالة تتحقق بقدر إتسـاع المشـاركة السياسية وتضيق بقدر إنحصارها .

ليس من المتوقع العبور مباشرة من طغيان الطبيعة إلى الحيـاة المدنيـة , بـالمعنى الصحيح , ولهذا فإن طغيـان الفـرد يعـد مرحلـة إنتقاليـة تجمـع الطغيـان والتدخـل الإنسانى , لكنها مرحلة إنتقالية أبعد من أن تكون مرحلة نهائية , إن طغيان الفـرد يجعـل النـاس تـدرك أن التدخـل الإرادى ممكـن ومايسـتطيعه فـرد لمـاذا لاتسـتطيعه الجماعة .

فى الحالة الطبيعية الشرعية الوحيدة تكمن فى مخالب الأسـد , وفـى مرحلـة الطغيان تكون فى إرادة الحاكـم "كل مايرضى الحاكـم يتمتـع بصفـة القـانون" (30) هكذا كان الحال عند الرومان , شرعية القانون تستمد من الحاكم ورضى الحاكم, فإذا سألنا ومن أين يستمد الحاكم شرعيته ؟ نجده يستمدها من مصدرين :

المصدر الأول : القوة - العضلية أو العسـكرية - هـو حـاكـم لأنـه الأقـوى توازن القوة فى الوضع الطبيعى إختل لصالح فرد , وهذه بداية الخـروج مـن الحالـة الطبيعية , فى الحالة الطبيعية لافرد يحتكر نهائيا القوة , ليس ثمة فرد هـو الأقـوى ,

بل على كل فرد وفى كل وقت أن يضع قوته موضع إمتحان أمام أى تحدى وأن يثبت فى كل مواجهة أنه الأقوى , لكن تأسيس الطغيان يعفى الحاكم من هذه المواجهة : لقد صار لديه من يقوم مقامه , وصار الدهاء والمكر وسيلة حكم أنجح من القوة المباشرة .

المصدر الثانى : الخوف , خوف الآخرين ليس فقط من الأقوى بل خوف يقعدهم حتى عن إختبار ذلك , إنه الخوف من السقوط فى الحالة الطبيعية , إن طغيان فرد يصبح أكثر قبولا وإحتمالا من حالة الغوغائية , خاصة أن طغيان الفرد لايمس كل الناس وليس بنفس القدر , إنه يمس بعض الناس أكثر وأكثر الناس يمكنهم ألا يعانوا كثيرا فى حياتهم من طغيان الحاكم , بينما حالة الأمن يمكن أن يستفيد منها أغلب الناس , الموازنة جلية : ضرر يصيب بعض الناس ونفع يتمتع به معظم الناس , الطغيان , الدكتاتورية مبادلة الأمن بالحرية , مما يجعل صادقا أنه : إن لم يستتب الأمن فالحرية فى خطر !

إن العلاقات الإنسانية ليس أمامها إلا حالتين : الحالة الطبيعية حيث يسود مبدأ القوة - المكر الدهاء - أو الحالة المدنية حيث تروض القوة وتقنن العلاقة , لكن كل تقنين يحمل ضررا , ولا يكون التقنين مقبولا والضرر الذى يحمله متحملا إلا بالنظر إلى الحالة التى يغيب فيها , أو إنه ليس ممكنا الوصول إلى أفضل منه , عندئذ تلتقى النزعة المحافظة والنزعة الواقعية : المحافظة تخشى الماضى والواقعية تخشى المجهول فى تمسكها بالواقع .. إن كل طغيان يوجه نظر الجماعة إلى الخلف, لكن هذه الوضعية أخذت فى التغير مع نشوء الدولة الحديثة , كلما إتسع سلطان الدولة إتسع الضرر الناتج عن الطغيان , ولم يعد محصورا فيمن هم حول الطاغية , كما تتسع أيضا واقعيا مشاركة الطاغية فى طغيانه , لم يعد بإمكانه الحكم منفردا.

إن هذا ماجعل مطلب الحقوق السياسية يبرز إلى الواجهة ... مبادلة الأمن بالحرية لم تعد صالحة , الأمن مهدد بإزدياد والحرية ضائعة ,عندئذ يستلزم الأمر

تجاوز هذه الوضعية إلى معادلة جديدة , تنجز نهائيا القطيعة مع الحالة الطبيعية هذه المعادلة , نظرا لإتساع سلطات الدولة ومهامها وتعقد العلاقات لن تقوم إلا فى نظام ديمقراطى تلغى فيه الوصاية , وتتأسس حقوق الإنسان مبنية على المساواة والحرية .

إننا لانستغرب أن أغلب الفلاسفة أصحاب المذهب الطبيعى لايقبلون المساواة بين الناس , ليس فقط لأنها تتناقض مع الحالة الطبيعية , وإنما أيضا لإعتقادهم أن السقوط إلى الحالة الطبيعية لايمنعه إلا سلطان , الإنسان لايستطيع الحياة مع أمثاله وفى سلام إلا تحت رقابة سلطان , وحتى الذين منهم تبنوا الديمقراطية لم يعترفوا للعوام إلا بحق إختيار هذا السلطان , وإن إمتلك العوام السيادة فإن للقلة وحدها حق ممارستها , وعندئذ يكون هوبز على حق : أى ديمقراطية هى أرستقراطية , إنه إذن مذهب ضد الديمقراطية ضد حقوق الإنسان والذى لايزال يؤثر فى أشكال النظم الديمقراطية ويتبدى صريحا فى "السوق" حتى اليوم .

وماذا عن حرية العقيدة ؟

الإنسان فى حالة الطبيعة هل هو حر العقيدة , يعتقد مايشاء أم هو غير حر؟ وماالذى يمنعه أن يعتقد مايشاء أو لايعتقد ؟ روبنسون كروز و حى بن يقظان فى جزيرتهما , فى وحدتهما , فى عزلتهما هل كانا أحرارا فى عقيدتهما؟ وهل ثمة عقيدة يتخذان موقفا منها ؟ وهل ثمة مايمنعهما من ذلك ؟ إذا كانت حرية العقيدة حقا طبيعيا لزم أن نتصورهما أحرارا بالطبيعة , ولكن هل كانا أحرارا ؟ ألا تفترض الحرية بالضرورة نقيضها وحدودها , إن حريتهما ليست إلا لامبالاة .. حالة سواء .. يحكمها الضرر والنفع وليس الخير أو الشر , لاالحرية ولاالعبودية .

إن القول بأن حرية العقيدة حق طبيعى يتجاهل أن حرية العقيدة هذه لم تصر مطلبا إلا عند ظهور العقيدة , لا على أنها مفهوم فردى , ولكن على أنها

مفهوم إجتماعي : العقيدة ليست عقيدة إلا لأنها ذات شمول إجتماعى , أى يتبناها المجتمع , أصل العقيدة إجتماعى , وبالتالى ليس ثمة إمكانية للحديث عن العقيدة إلا فى مجتمع , لكن المجتمع الإنسانى - لكى نميزه عن قطعان الذئاب - ليس معطى طبيعى , بل معطى تاريخى إرادى مما ينفى وجود حق فى شىء يسبق وجود الشيء نفسه .

ولما كانت العقيدة نتاج إجتماعى , فإنها تتضمن الفرض أنها المقياس لما يجب ومالايجب أن يعتقد , عندئذ تدخل فى صراع مع الحرية , الحرية تبرز فى مواجهة نقيضها : الفِرض .

إننا نفهم أن الفرد يستطيع أن يعتقد مايشاء , وليس ثمة مايمنعه من ذلك , ولاحاجة له بحق العقيدة , من يعرف مايدور فى أذهاننا , من يعرف إن كنا نؤمن أو لانؤمن بعقيدة ما ؟ معرفة ذلك مستحيلة ماظلت عقيدتنا طى نفوسنا .

هذا الوضع يمكن أن يتخذ أحد مسارين :

- إما أن نحتفظ بما فى أنفسنا لأنفسنا , مع إظهار عكس مانعتقد - التطابق مع عقيدة المجتمع ظاهريا - وهذا موقف سينيك (كلبى) الوعى به يفرز وعيا مأساويا فى التمزق بين مانعتقد ومالانستطيع التصريح به أو السلوك وفقه , وبين مالانعتقد فيه ولكننا نصرح به ونسلك وفقه .. إنه الوعى المنافق !

- وإما الجهر بما نعتقد والسلوك وفقه فيتحول الوعى المأساوى إلى واقع مأساوى حين ندخل فى صراع وتناقض مع العقيدة السائدة .

فى الحالتين تكون حرية العقيدة مطلبا وإقرارها كحق هدفا فى مواجهة الفرض .

إذن مايقود إلى الصراع الأيديولوجى , ومطلب حرية العقيدة ليس فقط إننا نعتقد فيما يخالف العقيدة السائدة إجتماعيا , ولكن أيضا وجود عقيدة أولا ورغبتنا ثانيا التصريح أو السلوك وفق مايخالفها , وكحل للصراع الذى ينتج تبرز

أهمية الإقرار بحق حرية العقيدة والرأى والتعبير , وأهمية تأسيس نظام سياسى إجتماعى تصير فيه حرية العقيدة والرأى والتعبير حقوقا معترف بها مكفولة بديلا عن الصراع والإقتتال .

ألم يبرز مطلب حرية العقيدة فى اتون الصراع الدينى كاثوليك بروتستانت ... وماقاد إليه من دمار وخراب وضحايا ؟ ومافجره من قسوة وإعدام بالجملة وإرهاب محاكم التفتيش ؟ ألم يقتل الخوارج من المسلمين أكثر مما قتلوه من غير المسلمين ... ؟ الحروب الدينية , سواء داخل نفس الدين : كاثوليك بروتستانت خوارج شيعية ... أو بين الأديان المسيحية والإسلام , القهر الأيديولوجى الماركسى ابرزت الحاجة من أجل "السلام الإجتماعى" إلى الإقرار بحرية العقيدة ونشوء "الحق" ذلك لأن كل عنف يشرع عنفا مضادا .

العقيدة واحدة : الكاثوليك والبروتستانت يرجعان إلى الدين المسيحى , الشيعة الخوارج .. يرجعان إلى الإسلام. فكيف يكون الإقتتال بين معتنقى نفس العقيدة أحيانا أقسى وأشد دمارا مما يكونه بين المختلفين فى العقيدة ؟ إن تفسير هذا نراه فى أنه رغم العقيدة الواحدة إلا أن تصور الأطراف عنها ليس واحدا , كل يتصورها إنطلاقا من معاييره - السياسة فى هذا تلعب دورا هاما - وليس هذا فقط بل أن كل طرف يرى تصوره الأصح ويعطى لنفسه حق فرضه على الغير, فى وضعية معينة , لأنه ببساطة إن لم يفعل سوف يفرض عليه تصور الغير إننا إلى حد كبير نعايش هذا حين تقاتل الحكومات جماعات الإستغلال السياسى للدين إنطلاقا من أن تصور الحكومات للدين هو الأصح وليس إنطلاقا من مبدأ حرية العقيدة , ألا يقودنا هذا إلى ملاحظة غياب الإتفاق ليس على تصور واحد ولكن على نظام سياسى يحول دون الفرض , ألا نشاهد أزمة الشرعية السياسية تترجم فى الإقتتال بين المسلمين تحت غطاء دينى ؟! ألا يعنى هذا بكل بساطة عدم القدرة بعد على

تأسيس نظام سياسى يشرع الحق فى الإختلاف فيحول دون اللجوء إلى الإغتيال والقنابل .

لكن هذا النظام يتطلب الإتفاق والإقرار بهذا الحق , ولن يتأتى عن الفرض والقوة مهما طال الأمر وأيا كان الغالب والمغلوب , الفرض والقوة تحيلنا إلى الحالة الطبيعية , بينما النظام تجاوز ونفى الحالة الطبيعية .

حق حرية الإعتقاد إذن ليس معطى طبيعى , ليس حقا طبيعيا لأنه يستلزم وجود عقيدة , وان تكون ذات شمول إجتماعى ومن ثم إتخاذ موقف منها أو سلوك مخالف لها , وإن هذا الموقف يقود إلى الإقتتال : إما لأنه فى مواجهة فرض أو لأنه يستهدف الفرض , حرية العقيدة كحق تنتج عندئذ عن إتفاق على الإختلاف , والنظام كفالة هذا الإتفاق , وليست العقيدة نتاج طبيعى , ولاالموقف منها والسلوك وفقا أو نقضا لها .. حق حرية العقيدة إذن نتاج إجتماعى تاريخى ..

أضف إلى ذلك ملاحظة تنوع هذه الحرية فى الدرجة من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى , ولكن فى كل الأحوال مهما كانت حرية العقيدة مطلقة, والحق مكفولا إلا أنها فى نهاية المطاف يحددها ويحدها النظام الإجتماعى , وهذا بالضبط مايجعلها حقا فهى محددة مقننة قانونا , مما يعود بنا إلى النظام الإجتماعى السياسى.

إن غياب هذا الحق فى بعض مراحل التاريخ أو فى بعض المجتمعات لايعنى أن حرية الإعتقاد غائبة , هذا الفهم يخلط أيضا بين حرية العقيدة والحق , الحرية ليست الحق فى الحرية .

من الممكن فى هذه الحالة :

- إن الفرض غير موجود , العقيدة لازالت منتشرة متماهية فى الجماعة لم تختص بها "مؤسسة" تدخل فى تناقض ومن ثم فرض العقيدة , والتى تتحول عندئذ من عقيدة مقبولة إلى عقيدة مفروضة , غياب الفرض يعنى الحرية , ولكنه

يعنى أيضا غياب الحاجة إلى الحرية كحق , وهذا ماميز المرحلة الأولى من الإسلام: غياب المؤسسة الدينية , مما يعنى غياب الفرض , وميز المسيحية قبل صيرورتها دين الدولة الرومانية وتحول الكنيسة إلى سلطة زمنية وروحية , صحيح المسيحيون الأوائل تعرضوا للإضطهاد , لكن تحولها إلى مؤسسة سياسية منع الإتفاق , لقد تحولت بإعتناق الإمبراطور الرومانى لها من مضطهد إلى مضطهد , مما لم يغير فى الواقع شيئا, تحرر المسيحية ليس عبر إتفاق يقر بحرية العقيدة ولكن عبر فرض يمنع الحرية وصل ذروته فى محاكم التفتيش .

هذا الفرض الذى تمثل فى هيمنة الكنيسة وجبروتها هو الذى قاد إلى مقاومة الكنيسة وإسقاط هيمنتها , لكن هذه المقاومة لم تؤد إلى فرض جديد , لقد أدرك الغربيون أن أى فرض لايختلف عن غيره مهما كانت بواعثه وأهدافه : أمامهم الحروب الدينية , محاكم التفتيش , المحارق , الإضطهاد المتبادل ليقنعهم بذلك , عندئذ تجاوز هذه المعضلة جرى فى الإقرار بحق حرية العقيدة حتى للكنيسة عدوتها اللدود ! الإقرار بالحق بديلا عن الفرض والإقتتال .

المسلمون الأول أيضا اضطهدوا , وخاضوا معارك من أجل عقيدتهم فى وضعية إجتماعية لاتسمح بالإتفاق , تقوم على القمع والفرض فى مواجهتهم , لو لم يقاتل المشركون المسلمين ؟ لو ترك المسلمون وشأنهم أحرارا فى عقيدتهم , لو لم يمنع عن الإسلام من يريد الإسلام ؟ هل كان المسلمون يلجأون إلى القتال ؟

لاأعتقد , الفترة الأولى من الإسلام كانت الدعوة سلمية , الإقناع بالحجة , بالموعظة الحسنة , المجادلة بالتى هى أحسن ,لقد إستل المسلومن سيوفهم وركبوا صهوات خيولهم دفاعا ليس فقط عن عقيدتهم بل أيضا عن حياتهم , ولتحييد أعدائهم حتى إستقر للمسلمين الأمر .

لكن هذه الغلبة لم تقد إلى ماقاد إليه إنتصار الكنيسة , لقد وقف المهزومون أعداء المسلمين يرتعدون فى إنتظار حكم فاتح مكة , فكان : إذهبوا فأنتم الطلقاء.

إن الإسلام يرفض أيديولوجيا التحول إلى مؤسسة , عندئذ إنتفى عامل الفرض , حرية العقيدة فى الإسلام ليست فقط مبدأ أيديولوجى بل أيضا ممارسة مكنتها عدم وجود مؤسسة دينية ويشهد عليها بقاء الأديان الأخرى محترمة فى ديار المسلمين , عندئذ لم تظهر الحاجة إلى حق حرية العقيدة , ذلك لأن حرية العقيدة واقع ليس له نقيض .

ألا نستغرب أن تتمتع الأديان الأخرى بهذه الحرية فى ديار الإسلام ويحرم منها المسلمون بعضهم بعضا ..

هذا الحق بدأ الشعور بالحاجة إليه وضرورة الإتفاق عليه عندما بدأت محاولات تحويل تصور للدين إلى مؤسسة إلى سلطة , مما يعنى الفرض والذى يدخل فى تناقض مع الحرية .. هذا التناقض الحرية والفرض لايحل إلا بالإتفاق بالإقرار بحق حرية الإعتقاد .

- أو أن العقيدة تكون متماهية فى الجماعة متغلغلة الشعور متعمقة فى اللاشعور .. إنه الإيمان .. عندئذ لايشعر الإنسان بحاجة إلى حرية العقيدة ولابحاجة إلى حق حرية العقيدة .. إنه مسلم إيمانا وليس خوفا .

- أو أن يجرى الفصل بدقة بين حرية الإعتقاد وبين السلوك , إعتقد ماشئت, لك مطلق الحرية , ولكن تمارس ماشاء لك الآخرون .. الجماعة .

صحيح لانجهل أن ثمة صعوبات جمة إذا مارس كل إنسان وفق معتقداته , إنه السقوط فى الغوغائية فى الحالة الطبيعية , حيث تغيب المعايير , وتنتفى المقاييس, وتنهار القيم , مما يرتب الصراع والإقتتال , خاصة عندما يصير الوسط أضيق من أن يحتمل مثل هذا , كما هو الحال فى مدن اليوم , وتكون الضرورة ملحة إلى التمييز بين الإعتقاد والسلوك : ان لانعتقد فى حرمة الملكية الخاصة هذا يخصك , ولكن عليك مع ذلك إحترام الملكية ممارسة المعتقد الخاص حينئذ إذا مورس يصير سرقة !

هذا يبدو منطقيا : إذ لو مارس كل إنسان وفق معتقداته الخاصة لعمت الفوضى وحل الخراب وتفكك المجتمع , حيث تستباح الحرمات وتهدر الكرامة , وتسلب الممتلكات , مما يعنى ضرورة أن حرية العقيدة فيما لايمس الآخرين , وان لاتتحول إلى ممارسة إلا إذا جرى الإتفاق عليها وإقرارها والذى يتوجب النظام السياسى والإجتماعى .

ولكن كما رأينا , حرية العقيدة فى مستواها الخاص ليست فى حاجة إلى إقرار ولاإتفاقٍ ولاتستوجب حقا , فما جدوى هذه الحرية المعطلة ؟

إن حرية العقيدة تعنى أن يكون بإمكانك نشرها والدعوة لها والإقتناع بها , ولهذا ترتبط إرتباطا وثيقا بحرية التعبير , وهذا شرط ضرورى لحرية الإتفاق ,إن من حق من لايؤمن بالملكية الرأسمالية أن يدعوا لعقيدته وينشرها , وبدون هذا كيف يكون الإتفاق والإقرار وهما شرطى التحول إلى سلوك , ولهذا فإن الإقرار والإتفاق ينبغى أن يكونا مشاركة من الجميع , حضور الجميع , هذا الحضور والمشاركة ليست مجدية مالم تؤسس على حرية العقيدة وحرية التعبير .

إن أى غياب فى هذه الأسس : الحضور , المشاركة , حرية العقيدة , حرية التعبير , يطعن فى شرعية النظام الذى يحول بالضرورة بين حرية الإعتقاد والسلوك وفقا لها , فلا يبقى إلا النظام المؤسس على غياب الناس وعلى القهر .

كما أن الإتفاق والإقرار لايمكن أن يكون نتاج تغلب طبقة أو فئة أو حزب, هذه ترتب ليس الإتفاق ولكن الفرض والقهر وتحول الدولة إلى طغيان ونفى الحقوق !

ولهذا فإن الديمقراطية المباشرة وحدها تمثل النفى الكامل والتجاوز التام للحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية , إنها عقلانية كاملة , فإذا لم نصل إليها بعد فإن ذلك يعنى أننا لانزال نعانى آثار الحالة الطبيعية .. الذئاب لايقودها إلا ذئب والمجتمع الطبيعى أو الفاشل فى التحول يتطلب الدكتاتور .

إن التقدم الأخلاقى الإنسانى المتمثل فى حق الحياة , والحق السياسى , والمساواة , والعدالة .. يجعلنا نعتقد أن الإنسان قادر على الحياة معا وبدون الحاجة إلى سلطان مطلق ودون السقوط فى الحالة الطبيعية , وإن بإمكانه تأسيس نظامه السياسى والإجتماعى والإقتصادى الذى فيه تتحول هذه الحقوق , وغيرها , من أخلاقية إلى قانونية .

أليس لنا بعد هذا أن نسخر من عبثية فرض الحقوق عبر تدخلات - أحيانا عسكرية - على المجتمعات الأخرى , بينما نظام الغرب نفسه فى الداخل والخارج ليس فقط عائقا أمام هذه الحقوق بل مصدر نقائضها , إن تعميم الحقوق لايعنى الخارج فقط , بل الداخل قبل الخارج , لكن هذا يستلزم تغيير النظام السياسى والإجتماعى فى الغرب : إن الغرب حاليا فى موقف متناقض إن لم يكن سينيك (كلبى) .

الحقوق لاتفرض لأنها نتاج تطور تاريخى , وليس طبيعى , ونتاج إتفاق يجب أن يكون حرا وإلا تهاوى أساس الحقوق , والإتفاق يعنى نظام سياسى وإجتماعى والذى ليس من الممكن فرضه لامن الداخل ولامن الخارج دون نفى الحقوق نفسها .

هوامش ...

(1) المعجم الفنى والنقدى للفلسفة . ص 253 .

(2) روسو أميل مجلد 4 ص 588 .

(3) مين دى بيران من تاريخ الفلسفة - بريير ص 546 .

(4) اسبينوزا بحث لاهوتى سياسى ص 615 .

(5) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 57 .

(6) المعجم الفنى والنقدى للفلسفة ص 253 .

(7) إرث الثورة الفرنسية ص 257 .

(8) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 25 .

(9) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 202 .

(10) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 202 .

(11) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 589 .

(12) تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ص 246 .

(13) هذه الفكرة منتشرة فى كتابه - روح الثورات والثورة الفرنسية .

(14) المعجم الفنى والنقدى للفلسفة ص 253 .

(15) هنرى باتيغول فلسفة القانون ص 96 .

(16) إرث الثورة الفرنسية ص 288 .

(17) هنرى باتيغول فلسفة القانون ص 53 .

(18) إرث الثورة الفرنسية ص 286 .

المعجم الفنى والنقدى للفلسفة ص 253 .

(19) إرث الثورة الفرنسية ص 286 .

(20) حروب هندية ص 22 .

(21) مقترحات التوصيـة الغربيـة فـى مؤتمـر السـكان والتنميـة - القـاهرة - سبتمبر 1994 .

(22) هنرى باتيغول فلسفة القانون ص 87 .

(23) أنظر لوك مبحث فى الحكومة المدنية .

(24) اسبينوزا الرسالة اللاهوتية السياسية ص 16 .

(25) نفس المرجع السابق .

(26) نفس المرجع السابق .

(27) نفس المرجع السابق .

(28) نفس المرجع السابق .

(29) نفس المرجع السابق .

(30) هنرى باتيغول فلسفة القانون ص 19 .

المراجع ...

1- هنرى باتيفول فلسفة القانون

15–ص96 17 –ص53 22 –ص87 30 –ص19

2- اسبينوزا الرسالة اللاهوتية السياسية

4 –ص616 أعمال كاملة 24 - 25 - 26 - 27 - 28 - 29 ص16 .

3- لوك مبحث فى الحكومة المدنية

23

4- رم اوتيلى – وى واشبرون حروب هندية

20 –ص22

5- فرانسوا فوريه وأخرون إرث الثورة الفرنسية

7 –ص257 16 –ص288 18 –ص286 19 –ص286 .

6- لالاند المعجم النقدى والفنى للفلسفة

1 –ص253 6 - 14 - 18 نفس الصفحة .

7- قوستاف لوبون روح الثورات والثورة الفرنسية

13 –مجمل الكتاب .

8- ج م بزنيير تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة

5 –ص57 8 –ص25 9 –ص202 10 ص202 11 –ص589

12 –ص246 .

9- اميل بريير تاريخ الفلسفة

3 –ص546 .

10- روسو أميل

2 –ص588 مجلد 4 .

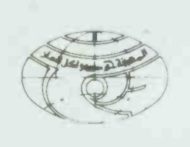
11- مقترحات التوصية الغربية فــى مؤتمــر السـكان والتنميـة / القـاهرة –

سبتمبر 1994

– 21

حسن يوسف اللموشي

المحتويات



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
سرت - الجماهيرية العظمى